الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعـــة الجزائـــر

كليـــة الآداب واللغات

قسم اللغة العربية وآدابها

الموضوع :

الجملـــة النحويـــة عند ابن هشام

من خلال كتابه مغني اللبيب عن كتب الأعاريب

مذكرة مقدمة للحصول على درجة الماجستير

إعداد الطالب :

محمد رضا عياض

إشراف الدكتور :

أحمـــد جلايلـــــي

السنة الجامعية : 2004م – 2005م

الحمد لله بجميع المحامد جملة وتفصيلا، هو المغني بنعمه المتوالية بكرة وأصـــيلا، والهادي كل من نحا نحوه سبيلا، والموفق من اعتمد عليه واتخذه وكيلا، ونصلي ونســـلم على أفضل رسول وأكرم نبيّ، خير من أعرب عن لغة الضاد بأفصـــح لســـان عربـــي، وأصدق من دافع عنها دفاع الغيور الأبي، وآله وصحبه وبعد:

فإن للغة دورا هاما في كافة مجالات النشاط الإنساني، وفي دفـــع عجلـــة الحيـــاة البشرية نحو الاستمرار، ولا معنى لهذا العنصر البشري بدون اللغة، فالأجل هـــذا كانـــت تستأثر اهتمام الباحثين، وتستهوي قلوب الدارسين الأقدمين منهم والمعاصـــرين، إلـــى ان وصل الأمر إلى علماء النفس، والمنطق، والفلسفة، والاجتمـــاع، فضـــلا عـــن الأدبـــاء واللغويين .

كما أنها تمثل الجانب الأساس في التراث العربي، وإثراء مادته، وإحيـــاء معالمـــه وبعثه من جديد كلما كاد يناله الاضمحلال والمـــوات – لا قـــدّر الله – ؛ فأولاهـــا أهـــل الأبحاث، والدراسات عناية خاصة، توحي بأنها من الضرورة لمكان، في كل نشاط مـــن انشطتهم، سواء أكان أدبيا أم علميا، كل منهم يتطرق إليها، ويتناولها بطريقتـــه الخاصـــة، وأسلوبه المتميز عن غيره في هذا المجال .

وبما أن لكل علم من العلوم المختلفة محورا أساسا يقوم عليه، وأصلا ترجع إليـــه فروعه، فإن محور اللغة وركيزتها ووسيلتها الهامة هو النحو العربي، الذي هو مفتاح كل العلوم العربية كافة ليس اللغة فحسب، هذا النحو الذي لقي العناية الفائقة، والاهتمام البالغ

من قبل علمائنا الأقدمين، والمحدثين، العربي منهم والأعجمي ، فأوسعوه بحثا ودراسة، ورسموا معالمه وحدوده، وذكروا إطلاقاته وقيوده، وأرسَوْا قواعده وضوابطه، وجعلوها خاضعة للشواهد المسموعة من ألسنة الناطقين بالكلام العربي، والموثوق بصحتها عن طريق الأسانيد المتصلة، والتي هي أيضا كثيرة النظائر، لها قياسات مستقاة من القرآن الكريم، ومن لغتنا العربية العريقة، قائمة على معايير ثابتة، وحقائق منطقية غير قابلة للشك، ولا الطعن .

وقد حصل منهم ذلك ؛ لأنهم ادركوا ان النحو هو دعامة العلوم العربية ، وقانونها الأعلى الذي به تحكم وتقضي، وبه تسير وتمضي، وإليه ترجع في عظيم مسائلها، وفروع تشريعاتها، ولا نغالي إن قلنا بعدم وجود علم من العربية يستقل بنفسه عن علم النحو، أو يستغني عن معونته، أو يهتدي بغير سبيله وهداه .

وهذه العلوم النقلية – على عظيم شانها – لا سبيل إلى استخلاص حقائقها، والنفاذ إلى أسرارها بغير هذا العلم؛ فهل ندرك كلام الله تعالى، ونفهم دقائق التفسير ، وأحاديث الرسول عليه الصلاة والسلام، وأصول العقائد وأدلة الأحكام ، وما يتبع ذلك من مسائل فقهية وبحوث شرعية مختلفة، قد ترقى بصاحبها إلى درجة الإمامة، وتسمو به إلى منازل المجتهدين – هل نستطيع دلك إلا بإلهام النحو وإرشاده ؟ وقد قالوا : إن الأئمة من السلف والخلف أجمعوا قاطبة على أنه شرط في رتبة الاجتهاد، وأن المجتهد لو جمع كل العلوم لم يبلغ رتبة الاجتهاد حتى يتعلم النحو، فيعرف به المعاني التي لا سبيل لمعرفتها بغيره، فرتبة الاجتهاد متوقفة عليه لا تتم إلا به .

وما دام لنا – نحن العرب – هذه المفخرة الجليلة بهذا العلم، والتي شهد بها غيرنا، ومنهم العلامة " دي بور " في كتابه " تاريخ الفلسفة " في الإسلام بقوله :" علم النحو أثر رائع من آثار العقل العربي؛ بما له من دقة في الملاحظة، ومن نشاط في جمع ما تفرق،

وهو أثر عظيم يرغم الناظر فيه على تقديره، ويحق للعرب أن يفخروا بـــه " ، إذن فـــلا غرو أن تناله ألسنة الطاعنين الحاقدين الذين يتهمونه بالتعقيد، وفساد المنهج وعدم وضوح المعالم، حتى نفرت منه الاجيال المعاصرة، فلا يكادون يسمعون بكلمـــة " نحـــو " حتـــى تشمئز قلوبهم، وتسخر نفوسهم ، واهملوا تراثا نحويا هو في غاية النفاسة والاهمية تـــأثرا بنعيق أولئك المغرضين .

فلهذا وذاك آثرت أن يكون بحثي في درس نحوي عند إمام من أئمتنا اللغويين، من خلال كتاب له عظيم النفع جليل الفائدة، شعور مني بأهمية البحث في اللغـــة أيـــا كـــان، وبخاصة في أشرف وسائلها وهو النحو العربي، وإسهاما – ولو متواضعا – في الذَّود عن موروثنا اللغوي الجديد الذي تركه لنا أسلافنا الأفذاذ، وحرصا على عدم تركـــه عرضـــة للضياع .

ومن بين قضايـــا النحو الشائكـــة، والتي مازالت محل أبـــــحاث ونظـــر قضـــية الجملة العربية، بأحكامها المتشعبة، ومسائلها المتفرعة، وهي التي تشكل الركيـــزة القـــائم عليها الكلام العربي برمته، وكافة مسائل النحو إنما ترجع إلى نظام الجملة العام؛ بـــالنظر إلى أن الكلام مشكل من مفردات وتراكيب، ولا معنى للمفـــردات وحـــدها دون ارتبـــاط بعضها ببعض ارتباطا منسجما، به تؤدي الكلمات وظائفها النحوية، وتكتسب معاني مـــن خلال ترابطها، لذا خصصت البحث في **الجملة النحوية** .

وبإلقاء نظرة على الدارسين اللغويين الذين تعرضوا للجملة وموضوعاتها بالبحث، نجد أنهم انطلقوا في دراستهم لها من منطلقات مختلفة :

فإذا درسوها من حيث كونها مبدوءة باسم فهي اسمية، أو بفعل فهـــي فعليـــة ، أو بظرف فهي ظرفية ، فإن منطلقهم في هذه الدراسة منطلق تركيبي .

وإن درسوها من حيث كونها تقع موقع المفرد ، كالخبر والحال، والمفعـــول بـــه ، والمضاف إليه ، فيكون لها محل من الإعراب، أو لا تقع موقع المفرد، فلا يكون لها محل من الإعراب، فمنطلقهم في هذه الدراسة منطلق موقعي وظيفي .

وإن درسوها من حيث كونها جملة خبرية أو إنشائية، فمنطلقهم معنوي، وهو مـــا يعني الجانب البلاغي .

والمنطلقان التركيبي ، والموقعي (الوظيفي) هما اللذان أنطلق منهما في بحثي هذا، والـــذي وسمته بـــ :

الجملة النحوية عند ابن هشام، من خلال كتابه مغني اللبيب عن كتب الأعاريب

وقد كان لاختياري هذا الموضوع من الدوافع، والأسباب، والأهداف ما يلي :

فمن الدوافع توجه الكثير من الدارسين المعاصرين لقضايا النحو العربـــي إلـــى دراســـة الجملة، مما يوحي بجدارة الموضوع بالاهتمام والاعتبار، ومن بين هؤلاء الدارسين :

- دراسة أبي أوس إبراهيم الشمسان عن " الجملة الشرطية عند النحاة " .
- دراسة علي الجارم عن " الجملة الفعلية أساس التعبير في اللغة العربية " .
- دراسة محمد إبراهيم البنا عن " تحليل الجملة الفعلية " .
- دراسة طه محسن عبد الرحمن عن " الجمل التي لها محل من الإعراب، والتي لا محل لها من الإعراب " .

كما أن هناك دراسات في الجملة بصفة عامة، وهي دراسات مبسطة بعيدة عن مناقشة النحاة، ومسائل الجدل، وذلك مثل :

- دراسة عبد القادر مهيري عن " الجملة في نظر النحاة العرب "، وهي متخصصة في مناقشة آراء النحويين العرب في الجملة العرب، بالتركيز على الجمل الفعلية والاسمية والشرطية والخبرية .
- دراسة نعمة رحيم العزاوي عن " الجملة العربية في ضوء الدراسات اللغوية الحديثة ".
- دراسة محمد خير الحلواني عن " مفهوم الجملة في اللسانيات والنحو العربي " .

ومن الأسباب التي دفعتني لاختيار هذا الموضوع :

- عدم تناول علمائنا الأقدمين موضوع الجملة بالدراسة الخاصة، وعدم إعطائه الحظ الوافر من البحث والتحقيق، شأنه في ذلك شأن الفروع النحوية المتباينة، إلا في بعض الإشارات المتفرقة.
- اهتمام غالب المعربين بإعراب المفردات اهتماما طغى على إعراب الجمل، لا سيما الجمل التي لا محل لها من الإعراب؛ وذلك لأن إعراب المفردات من إعراب الواضحات كما قال ابن هشام.

ومن الأهداف التي أرمي إليها في بحثي هذا ما يلي :

- إعادة الاعتبار لإعراب الجمل، والتحسيس – قدر الإمكان – بأهميته، وعدم الاستغناء عنه .
- محاولة إحياء كتب علمائنا الأوائل، ولفت الأنظار إلى ما تركوه من مخزون لغوي هائل .
- الاطلاع على منهجية القدماء في أبحاثهم، ودراساتهم النحوية .

- التنويه بقيمة أئمتنا في مجال علم اللغة، والاستفادة من ذلك الموروث النفيس الـذي خلفوه .

ومن الطبيعي أن أدرس الجملة عند ابن هشام الأنصاري؛ لأنه :

- يتمتع بمنزلة علمية مرموقة، وشهرة ذائعة بين أوساط النحويين .
- هو أول من قدم دراسة الجملة في باب مستقل، فأوفاها بحثا وتفصيلا .

كما وقع اختياري على كتابه الشهير " مغني اللبيب " ؛ لأنه :

- حظي بعناية النحويين واهتمامهم ؛ حيث قام العديد مـنهم بشـرحه وتوضـيحه ، والتعليق عليه.
- تضمن مادة علمية غزيرة، وبخاصة في موضوع الجملة .
- يكشف عن قدرة ابن هشام على جمـع الآراء المتعـددة مـن مختلـف المـذاهب والاتجاهات، بحيث يكمل بعضها بعضا .
- يتميز بالتبويب الدقيق ، والتنسيق المحكم .

هذا وقد حاولت من خلال هذا البحث أن أصل إلى حل إشكال طرحته في أسئلة، منها :

- هل يمكن أن نعيد لإعراب الجمل مكانته الهامة ، أو أن نحسس بأهميته من خـلال تناولنا لأشهر ما ألف فيه ؟
- هل استوفى ابن هشام موضوع الجملة النحوية في كتابه مغني اللبيب ؟
- لماذا اختار مغني اللبيب دون غيره من كتبه لاستيفاء الموضوع ؟، وهـل المـنهج الذي سلكه في ذلك كان مقبولا ؟
- هل ما زالت كتب علمائنا القدماء جديرة بالدراسة والبحث ؟

وأما عن خطة البحث فقد جاءت على النحو الآتي :

قسمت البحث إلى مقدمة، ومدخل، وأربعة فصول، وخاتمة .

فبعد المقدمة فتحت الموضوع بمدخل ذكرت فيه أن الجملة لم تلق الاهتمام الخاص؛بحيث لم تفرد في أبواب خاصة، ولا في فصول مستقلة من كتب النحاة قبل ابن هشام، بل حتى من بعده، وأنهم إن تناولوها فهي ضمن أبواب أخرى من أبواب النحو المتفرقة، وليست إلا تبعا لذلك، مع ذكري للأسباب التي أدت بهم إلى هذا الاشتغال عن دراستها إلى إعراب المفردات، وتفاصيلها، كما سردت فيه بعض أسماء النحاة الذين كانت لهم إشارات إلى الجملة من سيبويه إلى المبرد، إلى من بعدهما حتى القرن الثامن الهجري، ثم ذيلت بذكر ترجمة لابن هشام، ولكتابه مغني اللبيب .

وأَتْبَعْت ذلك بفصل أول سميته بمنهج ابن هشام في موضوع الجملة؛بقصد التعريف بالطريقة المتبعة لدى ابن هشام ،وأبرز السمات التي تميز دراسته،وذلك من الضرورة بمكان حتى إنه يسهل عملية البحث والدراسة؛فليس من اللائق أن نطرق الموضوع من غير أن نكون على بينة من منهجية صاحبه.

وقد تناولت في هذا الفصل المباحث التالية:

- كتاب مغني اللبيب من ناحية الشكل، وترتيب عناصر الجملة .
- الجمل المعربة وغير المعربة من حيث التقديم والتأخير، والترتيب والعدد .
- الغرض من كتاب المغني .
- مذهب ابن هشام النحوي .
- أصوله وقواعده و مصطلحاته في موضوع الجملة.
- الاستشهاد عند ابن هشام
- ابن هشام والعلماء في موضوع الجملة .

ثم عقدت فصلا ثانيا سميته بالجانب التركيبي في الجملة عند ابن هشام،وهو بداية دراسة موضوع الجملة في كتاب المغني ؛لنتعرف من خلاله على تصور ابن هشام لمفهوم الجملة،ومختلف هيئاتها التركيبية،سواء في ذلك التركيب الخارجي والتركيب الداخلي،ولذلك فقد عرضت فيه للمباحث الآتية:

- تعريف الجملة لغة واصطلاحا .
- مفهوم الجملة عند ابن هشام ، والتفريق بينها وبين الكلام .
- الجملة الاسمية .
- الجملة الفعلية .
- المسند والمسند إليه .
- الجملة الظرفية .
- ما يحتمل الاسمية والفعلية من التراكيب .
- الجملة الكبرى والصغرى، وذات الوجه وذات الوجهين .
- ما يحتمل الكبرى والصغرى .

ثم لما كان لإعراب الجمل النصيب الأوفر من دراسة ابن هشام ؛لماله من أهمية ، خصصته بفصلين:

أحدهما – وهو الفصل الثالث– سميته بالجمل التي لا محل لها من الإعراب تبعاً لتقديم المؤلف لها،و دراسة هذا النوع من الجمل،وتخصيصه بفصل مستقل ناتج من أنه هو الأصل في الجمل،وأنه قليلا ما يرد على ألسنة المعربين، فكان جديراً أن نتطرق إليه بالبحث،وأن نجعل مباحثه سبعة بعدد الجمل غير المعربة .

ثانيهما- وهو الفصل الرابع- سميته بالجمل التي لها محل من الإعراب،وهـو لا يقـل أهمية عما قبله،وقد جاءت مباحثه سبعة أيضا بعدد الجمل المعربة، ثم أضفت مبحثـين في هذا الفصل، الأول: فيما أضافه ابن هشام من الجمل المعربة، وهو الجملة المستثناة، والجملة المسند إليها، والثاني : في حكم الجمل بعد المعارف، وبعد النكرات.

وهناك ملاحظة، وهي أني قد أسمي الجمل التي لا محل لها من الإعـراب بالجمـل غير المعربة، والجمل التي لها محل من الإعراب بالجمل المعربة لقصد التنويـع فـي التعبير، وتجنب تكرار الألفاظ، وإلا فـالتعبيران مصـطلح واحـد، ولا مشـاحّة فـي الاصطلاح .

ثم انتهيت إلى خاتمة خلصت فيها إلى أهم النتائج التي توصلت إليها من خلال هذا البحث، وأهم الأفكار التي استقيتها من تناول ابن هشام لموضوع الجملة .

وقد اعتمدت المنهج الوصفي ؛ لكونه يتلاءم مع دراسة الموضوع، فهـو وصـف للكتاب، ولطريقة مؤلفه في عرض الآراء التـي تطـرق إليهـا بالبحـث والدراسـة المستفيضة .

وأما المصادر و المراجع التي اعتمدتها فكان من أبرزها كتـاب مغنـي اللبيـب بمختلف طبعاته المتوفرة لديّ،واعتمدت طبعة 1998 (مراجعة : مازن وسعيد الأفغاني) ، ثم الحاشيتان المشهورتان على مغني اللبيب، وهما حاشية الشيخ الأمير، وحاشية الشـيخ الدسوقي،ومنها أيضا شرح شواهد المغني للسيوطي،وشرح قواعد الإعـراب للكـافيجي، وحاشية الشنواني على قواعد الإعـراب أيضـا،وقواعد الإعـراب هـو لابـن هشـام

نفسه،بالإضافة إلى كتاب سيبويه، والأصول لابن السراج، والمقرب لابن عصفور،وشرح الكافية للرضي الاستراباذي،وشرح المفصل لابن يعيش، وغيرها من كتب التراث.

ومن كتب المحدثين كتاب في النحو العربي لمهدي المخزومي،واللغة العربية مبناها ومعناها لتمام حسان، والجملة العربية دراسة لغوية نحوية لمحمد إبراهيم عبادة، والعلامة الإعرابية في الجملة لمحمد حماسة عبد اللطيف،وغير ذلك.

وقد اعتمدت في التهميش لهذه المصادر والمراجع، على طريقة ذكر اسم الكتاب أولا ثم المؤلف ثم الجزء والصفحة فقط،حتى عند ذكر اسم الكتاب أول مرة؛وذلك للاكتفاء بذكر المعلومات الكاملة في قائمة المصادر والمراجع،حتى لا يكون هناك تكرار،وذكري لاسم الكتاب أولا ثم المؤلف في التهميش وفي قائمة المصادر والمراجع لتعود الأغلبية من القراء والباحثين على حفظ اسم الكتاب، ثم إن معرفتهم به أكثر من المؤلف ،كما يقول مختار بوعناني في كتابه المساعد على بحث التخرج.

كما أني أميز بين المصادر أو المراجع المتماثلة بذكر تاريخ الطبع ، أو المطبعة، كما بين حاشيتي الأمير والدسوقي المختلفتي الطبعتين، وشرحي التصريح لخالد الأزهري ، وشرحي المفصل لابن يعيش ، وشرحي ابن عقيل بتحقيق محيي الدين عبد الحميد، ونسختي كتاب في النحو العربي.

وكان بودي أن استعين بمصادر ومراجع لها علاقة بالموضوع، ولكن عقبات حالت دون الحصول عليه، ومنها حاشية الدَّمَامِيني على مغني اللبيب، وحاشية الشُّمُنِّي وهو مفقود ، ومنها تفسير البحر المحيط لأبي حيان،ومعاني القرآن للفرّاء، وفقدان مثل هذه المصادر والمراجع مما أعتبره من عقبات البحث، وصعوباته

التي اعترضتني طيلة انشغالي به، ومنه أيضا قوة أسلوب ابن هشام في الألفاظ والتراكيب اللغوية عنده؛ إذ إن بعضا منها مستغلق الفهم لولا وجود مثل الحاشيتين السابقتي الذكر على المغني.

هذا، وحسبي أنني حاولت أن يكون البحث نافعا مفيدا ، راقيا إلى مستوى الذوق اللغوي لدى كل من قرأه، أو اطلع عليه ،وما كان فيه من هنات فإني أتمثل قول الشاعر:

فما أبرئ نفسي ؛ إنني بشر أسهو وأخطئ ما لم يحمني قدر

وأتوجه بالشكر الجزيل بعد الله عز وجل إلى المشرف أحمد جلايلي، الذي لم يأل جهدا في إرشادي وتوجهي في هذا البحث وإنجاحه، وتقديمه يد العون في كل صغيرة وكبيرة، وإلى كل أساتذتي بجامعة الجزائر لا أستثني أحدا ، ثم إلى كل من كان له إسهام مادي أو معنوي معي من قريب أو بعيد، والله وحده أسأل التوفيق ، وعليه أتوكل ؛ فهو حسبي ونعم الوكيل.

محمد رضا عياض في :

رجب 1425هـ الموافق 29 أوت 2004

بسم الله الرحمن الرحيم

اللهم علمني ما ينفعني

وانفعني بما علمتني

وزدني علما

دعاء

الإهـــداء

إلى الوالدين الأكرَمَين ، شاكرا لهما جميل الفضل ، وواسع العطاء ، ونائل الكرم . . .

أمي وأبي . . .

والإخوة : عبد اللطيف وعبد الرؤوف ، ورقية ، ويمينة ، وغيرهم . . .

وإلى روح الخال مسعود عياض الطاهرة . . .

و إلى الخال عثمان عياض ، وابنه خالد خاصة والخال بشير عياض وإلى محمد عرفات جخراب ، وبوبكر بن طبال خاصة والهاشمي حودميسة ، وعبد الله زرقون ، وتوفيق دحماني، وإلى مصطفى حقيقة ، وشرفاوي بوبكر،والشيخ فلقت،والطاهر بن ساسي . . .

وإلى كل من يحب لغة الضاد الأصيلة حرفا حرفا ، وكلمة كلمة ، وجملة جملة . . .

أهدي ثـمرة هـذا العمـل .

الشكر

أتوجه بالشكر إلى الله تعالى أولا

ثم إلى المشرف الدكتور : أحمد جلايلي ، وكل أساتذتي بجامعة الجزائر ، شكر عرفان

وإلى عميد كلية الأدب بجامعة الجزائر الدكتور : عبد القادر هني .

وإلى المشرفين على مكتبة كلية الآداب واللغات بجامعة ورقلة مديرا وعمالا

وغلى مدير دار الثقافة – مفدي زكريا – بورقلة .

وكل من أعانني ولو بإشارة نافعة أو نية صادقة .

رموز البحث ودلالاتها

- الإعراب المفصل: الإعراب المفصل لكلام الله المرتل
- الألفية : ألفية ابن مالك
- الإنصاف : الإنصاف في مسائل الخلاف
- البغية : بغية الوعاة
- التبيان : التبيان في إعراب القرآن
- تخليص الشواهد: تخليص الشواهد و تلخيص الفوائد
- التيسير : التيسير في القراءات السبع
- (تـــ...): توفي
- حاشية الأمير: كتاب مغني اللبيب وبهامشه حاشية الأميرط(المكتبة الأزهرية) و ط (دار الفكر)
- شرح شعلة: شرح شعلة على الشاطبية
- الكتاب: كتاب سيبويه
- المحيط : المحيط في أصوات العربية ونحوها وصرفه
- المغني : مغني اللبيب عن كتب الأعاريب
- المقدمة : مقدمة ابن خلدون
- المهذب : المهذب في القراءات العشر
- الهمع : همع الهوامع في شرح جمع الجوامع

- مع العلم أنه قد يسجل أحيانا اسم المصدر أو المرجع كاملا

في قائمة المصادر والمراجع

- ت: تحقيق
- د ت: دون تاريخ
- ط : طبعة
- مط: مطبعة

الحق الذي لا ريب فيه ان علماء العربية لم يألوا جهدا في خدمة النحو و إرساء قواعده، وتثبيت معالمه، ولقد نالت تفاصيله وتفريعاته من جهدهم الكثير ، والنصيب الوفير، حتى برعوا في ذلك ، وبلغوا أسمى المراتب والغايات ، لا يبارون في ذلك ولا يجارون ، وهاهي تآليفهم و تصانيفهم الجمة ، التي في ثناياها ما يشهد لهم بطول الباع ، وعلو الهمة .

إلا أن دراسة الجملة مع كل ذلك لم تلق من اهتماماتهم و عناياتهم الشيئ الذي ينبغي ، مع أن الجملة تعتبر أصغر وحدات الكلام ، وأن لها جانبا لا يستهان به ، بل لا يُستغنَى عنه من الأهمية العظيمة من حيث التعبير والإفصاح عن الأفكار ، و التفاهم والتخاطب اللذان هما هدف اللغة ، و الغاية التي من اجلها خلقت وأنشئت ، مع ذلك كله قل اعتناء النحاة بها ، فلم يفيضوا فيها ، ولم يستوفوها بحثا و دراسة ، حتى إنهم لا يَعرِضون لها ، ولا يعرجون عليها إلا وهي تبع لموضوع آخر، أو كلام عن باب من أبواب النحو المبثوثه في كتبهم ، ولم نرهم يبحثون فيها إلا في ثنايا الفصول والأقسام ، أو حين تلجئهم الضرورة للكلام عليها أو الإشارة إليها في حديثهم عن الخبر الذي يكون جملة مع المبتدإ أو مع اسم كان ، أو اسم إن ، فليس لهم بد من ان يذكروا نوعيها الاسمية والفعلية ، و الرابط الذي يشترط فيها ، أو في حديثهم عن جملة الحال المبدوءة بالمضارع، أو بالواو ، أو في موضوع الشرط المتركب من جملتين ، جملة الشرط وجملة الجواب ، أو في ذكرهم للأدوات أو الأسماء التي هي ظروف زمان أو مكان تضاف إلى الجمل، وذلك مثل : حيث، وإذ، و غيرهما ، أو حين يتحدثون عن الكلام و

الكلـــم والقول ، وما يتعلق بالإسناد ، وما إلى ذلك من الموضوعات المتفرقـــة التـــي لا يذكرون فيها الجملة إلا إشارات عابرة هنا وهناك ، لا تَفِيها حقَّها .

ولعل السبب الذي ذكره مهدي المخزومي في ذلك يبدو منطقيا حين يقول :" لعـــل لذلك [أي لعدم عناية النحاة بالجملة] سببا ، هو أنهم عُنُوا بظاهرة الإعراب وتفســـيرها ، و فكرة العمل والعامل ، ولا يظهر في الجملة اثر العامل ، كما يظهر في الكلمات العربية المعربة ، ولذلك كان البحث في تقسيم الكلمة إلى اسم وفعل وحرف ، و إلـــى المعـــرب والمبني ، و إلى غير ذلك أساسَ علمهم و مباحثهم "[1].

و يواصل قوله :" و إذا قصر النحاة اهتمامهم على الكلمات بوصفها معمـــولات ، وعلى آثار العوامل فيها كانوا يتخبطون في تناول هذه الدراسة بالبحـــث ، فلـــم يعرفـــوا موضوع دراستهم معرفة تدفعهم إلى توسيع دائرة البحث ؛ بحيث تضم دراسة الجملة ، و أحوالها المختلفة "[2].

و إن كنا لا نوافقه على إلقائه مثل هذا الكلام على أئمتنا الأفذاذ ؛ فهم أكبر وأعظم من أن تنالهم ألسنتنا بفاحش القول وقبيحه ، فالدكتور علل انشغال النحاة الســـابقين عـــن الجملة وقضاياها بالانشغال بالكلمات المفردة ؛ لأن في آخرها ظهورا للحركات الإعرابية الناتجة عن دخول العامل الذي لقي منهم قداسة عظيمة ، نقم عليهم بسببه كثير من العلماء ، و لا أدل على ذلك من ثورة ابن مضاء القرطبي .

فالإعراب الذي لقي العناية من علمائنا الأكرمين حتى سموا علم النحو به ، فيكـــاد يكون علم النحو وعلم الإعراب مترادفين ، لما كان هذا الإعراب لا يظهـــر أثـــره علـــى الجمل مثل ما يظهر على الكلمات المفردة ركزوا على هذه الأخيرة وأهملوا ما ســـواها ،

---

[1]– في النحو العربي(المكتبة العصرية): 34.

[2]– المرجع نفسه والصفحة نفسها.

لكن يمكن أن نتوجه بالســـؤال إلـــى الدكتور : لماذا اهتم النحـــاة بـــذكر المبنيـــات مـــن الكلمات التي لا تتغير أواخرها ، وهي أيضا لا ظهور فيها لأثر عامل ، شأنها فـــي ذلـــك شأن الجملة ؟ .

و لنا رأي متواضع في الاهتداء إلى سبب آخر غير الذي ذكره الدكتور ، هو أنهم اكتفوا بالاعتناء بالمفردات ، وركزوا عليها وعلى تفاصيلها ، لأنها تمثل نظام الجملة ، و هل الجملة إلا من كلمات مفردة ، وأجزاءٍ متركبٍ بعضُها مع بعض ،فخيل لهم أنهم حـــين يدرسون أجزاء الجملة ومركباتها ليسوا بمنأًى عن دراسة الجملة ، وهذا قريب مما ذكـــره عبد اللطيف حماسة بقوله :" و التسوية بين الكلام والجملة تؤكـــد أن النحـــاة لـــم يـــأبهوا بشخصية الجملة بوصفها نواة تركيبية ، ولكن هذا يوحي من جانب آخـــر بـــأنهم كـــانوا يتناولن اللغة، وهي في حالة عمل حي "[1] .

وعلى كل حال فإن الجمل لم تعط ما تستحقه من الدراسة ،مثل مـــا حصـــل مـــع الجزئيات ، حيث أوسعت و أشبعت بحثا ، كالفاعـــل و المبتـــدإ والخبـــر ، و المشـــتقات وغيرها ، و بخاصة عند المتأخرين منهم، إلا ما كان من إشارات إليها من نحاة قبل ابـــن هشام ، ومن بينهم سيبويه الذي تكلم عنها في أماكن مختلفة من كتابه ،و ذلك في حديثـــه عن جملة الخبر ، ممثلا لها بقوله : عبد الله لقيته ، وفي حديثـــه عـــن جملـــة الحـــال ، والجملة الواقعة صفة ، والواقعة جوابا للقسم ، و التي تقع خبرا لـــ (إن) ، وعن خبر اسم الموصول ، وعن جملة صلته ، وكذلك الجملة التي تقع بعد الأحرف المصدرية .

[1]–العلامة الإعرابية في الجملة:18.

كما عرض لها المبرد البصري من ناحية تعريفها الاصطلاحي ، وهـــو أول مـــن فعل ذلك ، لكنه عروض يفتقد إلى التفصيل ، وبيان الإجمال وتوضيح الإبهام ، و كـــذلك النحاة الذين جاؤوا من بعده لم يزيدوا شيئا على ما فعله هذا الإمام ، نذكر مـــنهم علـــى سبيل المثال لا الحصر : الزجاج ، و الزمخشري ، إلا ان الناظر في تناولهم للجملة يجد أنه تناول موجز غير مترابط بعضه ببعض ، لا تكاد تعثـــر عليـــه إلا مختلطـــا ضـــمن التفاصيل و الآراء النحوية المذكورة هنا وهناك .

و لا نـــعدم أن نـــجد علماء كان لهم اهتمام – و لو بسيطا– بالجملة، سواء أكـــان ذلك عاما أو خاصا و من بينهم :

- الفارسي (ت 337 هـــ)
- الجرجاني (ت 471 هـــ)
- أبو حيان (ت745 هـــ)
- المرادي (ت 749 هـــ)*
- سراج الدين الدمنهوري (ت 751 هـــ)**.

فهؤلاء القلائل عرضوا للجملة قبل ابن هشام ، ومنهم من عاصره ، و أما الذين مـــن بعده من علماء القرن الثامن الهجري ممن اسهموا في موضوع الجملة ، فنذكر منهم :

- الصائغ الدمشقي (ت 745 هـــ)
- ابن عقيل (ت 769 هـــ)

---

*–هو الحسن بن قاسم بن عبد الله بن علي المرادي المصري المولد،الفقيه البارع،المعروف بابن أم قاسم،له شرح على التسهيل والمفصل والألفية،وغيرها ،توفي سنة 749هـــ

** –هو عمر بن محمد بن علي بن فتوح سراج الدين أبو حفص الدمنهوري ، برع في النحو والقراءات والحديث والفقه والمعاني ، مات سنة 751هـــ ، يراجع البغية : 223/2 ، وهو الذي لم يعثر صاحب كتاب " نحو الجمل " على ترجمة له ولا تاريخ لوفاته في ما كان له من مراجع ، فيراجع نحو الجمل : 141 .

- ابن الصائغ (ت 776 هـــ)
- المجرادي المغربي (ت 778 هـــ)
- ناظر الجيش (ت 778 هـــ)
- ابن جابر الهواري الاندلسي (ت 780 هـــ)
- الرضي الاستراباذي (ت 786 هـــ)
- الشاطبي (ت 790 هـــ)
- ابن الوكيل (ت 791 هـــ)

وقد كان إسهامهم في موضوع الجملة متنوعا ، فتارة يكـــون منثـــورا ، وتـــارة يكـــون منظوما ، شاملا لكل الجمل المعربة و غير المعربة ، أو بعضا منها [1].

كما حاول بعض العلماء المحدثين أن يقدموا دراسة جديدة تدور في فلـــك الجملـــة النحوية ، و عللوا تلك المحاولة بأنها تهدف إلى التيسير في الدراسة النحوية ، وتســـهيل سبله القراء والباحثين،ومنهم تمام حسان، ومهدي المخزومي،وإبراهيم أنيس،وعبد السلام المسدي،كما سنرى ذلك في تعريف الجملة الاصطلاحي .

فهذه لمحة عن تناول العلماء السابقين ، والمحدثين من النحـــاة لدراســـة الجملـــة وتعرضهم لمصطلحها ،و علاقاتها بالكلام، وهل هي مرادفة له ،أو مخالفة له أعم منه .

و الملاحظة العامة التي لوحظت في تطرقهم للجملة عموما هي أنهم لم يســـتوفوها بالبحث ، ولم يخصوها بالدراسة مثلما فعلوا بمختلف المسائل النحوية في كتبهم وتآليفهم.

[1]–يراجع نحو الجمل:142.

و لا بأس أن نختم هذا التمهيد بذكر ترجمة لابن هشام و تعريف بكتابـــه الجليـــل " مغني اللبيب عن كتب الأعاريب باعتبار أننا نود دراسة الجملة النحوية عنده مـــن ذلـــك الكتاب .

ترجمـــة ابـــن هشـــام :

هو عبد الله بن يوسف بن أحمد بن عبد الله بن هشام الأنصاري الشـــيخ جمـــال الدين الحنبلي النحوي الفاضل العلامة المشهور ، المكنى أبا أحمد ،قال عنه في الـــدرر :" ولد في ذي القعدة سنة ثمان و سبعمائة ،ولزم الشهاب عبد الطيف بن المرحل ، وتلا على بن السراج ،وسمع على أبي حيان ديوان زهير بن أبي سلمة ، ولم يلزمه ولا قرأ عليه ن وحضر دروس التاج التبريزي ، وقرأ على التاج الفاكهاني شرح الإشارة له إلا الورقـــة الأخيرة ، وأتقن العربية ففاق الأقران ، بل الشيوخ ، وتخرج به جماعة من أهل مصـــر ، وغيرهم ، قال عنه بن خلدون :" مازلنا – ونحن بالمغرب– نسمع أنه ظهر بمصر عـــالم بالعربية ، يقال له: ابن هشام، أنحى من سيبويه "[1] .

وقد صنف ابن هشام كثيرا من الكتب النافعة التي تلوح منها أمـــارات التحقيـــق ، وطول الباع في البحث والتحقيق ، أشهرها : كتاب مغني اللبيب عن كتـــب الأعاريـــب ، وهو مشهور متداول ، ومرجع هام للدارسين و عليه شروح كثيرة .

وكان –رحمه الله – خبيرا بالشعر ، ونظمه ، ومن شعره قوله :

وَمَنْ يَصْطَبِرْ لِلْعِلْمِ يَظْفَرْ بِنَيْلِـــــهِ وَمَنْ يَخْطُبِ الْحَسْنَاءَ يَصْبِرْ عَلَى الْبَذْلِ

وَمَنْ لاَ يُذِلَّ النَّفْسَ فِي طَلَبِ الْعُلاَ يَسِيراً يَعِشْ دَهْراً طَوِيـــلاً أَخـــا ذُلِّ

[1]–بغية الوعاة:2/68–69، ويراجع ابن هشام وأثره في النحو العربي:17.

وتوفي – رحمه الله – ليلـــة الجمعة الخامس مـــن ذي القعـــدة سنة إحدى وســـتين و سبعمائة للهجرة (761 هـــ)، ودفن عند باب النصر بالقاهرة وقبره معروف هناك إلى الآن رحمه الله وأسبغ على جدثه المغفرة، والرضوان[1].

– كتابه مغني اللبيب عن كتب الأعاريب :

ما من دارس لقواعد اللغة العربية ، ولا باحث في قضايا النحو العربي ن إلا وقـــد سمع بكتاب مغني اللبيب عن كتب الأعاريب لابن هشام الأنصاري ، فضلا عن أن يكون استعان به ، أو اعتمد عليه ،وما ذاك إلا لأن هذا الكتاب يأتي في صدارة قائمـــة التـــراث اللغوي الضخم الذي ورثناه من أسلافنا النحاة ، و هو يأخذ المكان اللائق من بين كتـــــب ابن هشام ، لأنـــه أجلها قدرا ، و أبلغها أثـــراً ، و أكثرهـــا استيعـــــابا للموضـــوعات النـــحوية ، و مصداق ذلك ما ذكر ابن خلدون عنه، وعن مؤلفه، قائلا :" فما عرفنا بعد سيبويه أنحى من ابن هشام، ولا رأينا بعد الكتاب أخلد من كتـــاب المغنـــي "[2]،وأضـــاف قائـــلا:" ووصل إلينا بالمغرب لهذه العصور ديوان من مصر، منسوب إلى جمال الـــدين ابن هشام من علمائها ، واستوفى فيه أحكام الإعراب مجملة و مفصلة ... فوقفنا منه على علم جمٍّ، يشهد بعلو قدره في هذه الصناعة، ووفور بضاعته منها ... فأتى من ذلك بشـــيئ عجيب دال على قوة ملكته ، و اطلاعه، و الله يزيد في الخلق ما يشاء "[3] .

حتى إن بعضهم قال فيه مادحا :

جَـــلاَ ابْنُ هِشَامٍ مِنْ أَعَارِيـــبِهِ لـــنَاَ عَرُوساً عَلَيْهـــَا غَيْرُهُ الدَّهْرَ لاَ يَبْنِي

وَ أَبْدَى لَنَا مِنْ كَنْزِهِ الذَّهَبَ الذِي تُقِرُّ لَهُ الشَّـــمْسُ المُنِيرَةُ بِالْحُسْنِ

[1]–ضياء السالك إلى أوضح المسالك:1/06–07، ويراجع كتاب الوفيات:361.

[2]–المغني:11،وابن هشام وأثره النحوي:18.

[3]–مقدمة ابن خلدون:547.

وَ أَهْـــدَى لِأَرْبَابِ اللّـــسَانِ مُصَنَّفاً يُفَدَّى بِعَيْنٍ كُلَّمَا حَلَّ فِي أُذْنِ
وَلَقَّبَـــهُ مُغْنِي اللَّبِيبِ، فَأَصـــبَحُوْا وَمَا مِنْهُمُ إِلاَّ فَقِـــيرٌ إِلَى الْمُغْنِي[1]

بعض شراح مغني اللبيب :

لاشك أن ما تضمنه مغني اللبيب من مادة علمية غزيرة فـــي النحـــو العربـــي ، واحتلاَله المكانة المرموقة من بين سائر كتب النحو ، جعل العلماء يعكفون على شـــرحه، والتعليق عليه ، ومن هؤلاء :

- محمد بن عبد الرحمان شمس الدين بن الصائغ (ت 776 هـــ) ، ولم يعثر على اسم شرحه الذي لم يكمله .
- محمد بن أبي بكر بن عمر بدر الدين الدماميني (763هـــ - 827 هـــ)، ويسمى شرحه" شرح الدماميني " وله شرح ثان عن المغني، يسمى "تحفـــة الغريـــب فـــي الكلام على مغني اللبيب "، وهي المشهورة بالحاشية الهندية .
- محمد عمار بن محمد أبو ياسر (ت 844 هـــ) ، ويسمى شرحه " الكافي في شرح المغني لابن هشام ".
- أحمد بن محمد أبو العباس تقي الدين الشمنّي (801هـــ - 872 هـــــ) ، ويســـمى شرحه " المنصف من الكلام على مغني اللبيب لابن هشام " .
- احمد بن علي شهاب الدين بن الملا(937 هـــ- 911 هـــ) ، ويســـمى شـــرحه " منتهى أمل الأريب من الكلام على مغني اللبيب " .
- جلال الدين السيوطي (849 هـــ- 911هـــ)، وله عدة شروح على المغني منها :

[1]-حاشية الأمير(دار الفكر):08/1.

- تحفة الحبيب بنحاة مغني اللبيب .
- تحفة القريب في الكلام على مغني اللبيب .
- فتح القريب في حواشي مغني اللبيب .

وله أيضا" شرح شواهد المغني " ، وهو المشهور المتداول .

- على بن محمد نور الدين العسيلي (ت 980 هـــ ، أو 994 هـــ) ، ولم يعثر على اسم شرحه.
- محمد بن احمد الأزنبقي المعروف بـــ " وحي زاده " (ت 1018 هـــ)، ويســـمى شرحه " مواهب الأريب في شرح مغني اللبيب لابن هشام " .
- المولى القاضي بالقسطنطينية مصطفى بن حاج حسن الأنطاكي (ت 1100 هـــ)، ويسمى شرحه " غنية الأريب في شرح مغني اللبيب لابن هشام "[1]

ومن الكتب التي سميت بالمغني ما يلي:

-المغـــني في شرح الإيضاح ، لعبد القاهر الجرجاني، في الجمل.

-المغـــني في شرح الموجز ، للكازورني ، في الطلب.

-المغـــني في الأصول ، للخبازي[2].

[1] - ابن هشام النحوي :328، 134، 157، 327، 231، 329، 180-181.

2- يراجع أسماء الكتب المتمم لكشف الظنون:301.

الفصل الأول

منهج ابن هشام
في موضوع الجملة

- الشكل العام لكتاب المغني .
- ترتيبه عناصر موضوع الجملة .
- الغرض من كتاب المغني .
- المذهب النحوي لابن هشام .
- أصوله وقواعده و مصطلحاته في موضوع الجملة
- الاستشهاد عند ابن هشام .
- موقف ابن هشام من آراء العلماء في دراسة الجملة .

إن مما لا شك فيه أن عددا هائلا من علمائنا الأقدمين منهم ، والمحدثين تصدوا لعملية التأليف ، وانبروا للجمع والتصنيف ، في شتى العلوم العربية ، وبخاصة علوم اللغة والنحو ، فأثروا بذلك العمل خزانة التراث ، وأسهموا في ضبط العلوم والمعارف ، وتقديمها للطلبة والمتعلمين بمختلف الطرق و الوسائل ، فحافظوا على الموروث اللغوي عامة ، والنحوي خاصة من أن يناله الضياع والاندثار .

وكل عالم من هؤلاء العلماء المؤلفين و المصنفين لا يباشر عملية التأليف إلا ويتخذ نمطا معينا يسير عليه ، وطريقة تميز عمله عن عمل غيره ، وهذا ما يسمى أو ما يعرف بالمنهج .

هذا المنهج الذي يسهل عملية الجمع والتأليف على صاحبها ، ويرسم له الطرق التي يسير عليها لتقديم ما يريد تقديمه من معلومات ،بل وينير له السبيل حتى لا يضل في جمع الكم الهائل من دون ضوابط ، و لا قواعد تنظم عمله ، وحتى لا يقدم للقارئ شيئا عويص الفهم ، عسير الإدراك ، فظ العبارة ، نافر الأسلوب ، وفي هذا الصدد نقل السيوطي عن النووي قوله :" وليحذر أيضا من إخراج تصنيفه من يده، إلا بعد تهذيبه ...

و ليحرص على إيضاح العبارة ، وإيجازها ، فلا يوضح إيضاحا ينتهي إلى الركاكة ، و لا يوجز إيجازا يفضي إلى المحق والاستغلاق ".[1]

وهذا هو السبب – في نظرنا – في نفور كثير من القراء المعاصرين لكتب القدامى من علمائنا اللغويين منهم و النحويين على صفة الخصوص هو أن مؤلفاتهم ، و مصنفاتهم يعوزها الاحتكام إلى منهج يجعلها سهلة التناول ، طيعة الفهم ، سائغة الإدراك .

وخير شاهد على هذه الدعوة ما يلقاه كتاب سيبويه مثلا من وحشة وغرابة وهو بين ظهراني القراء ، ولكنه ما كان معدودا لجيل غير هذا الجيل ، ولأمة غير هذه

[1]– التعريف بآداب التأليف : 24–25 .

الأمة ،ذهب فيه صاحبه شذر مذر لم يحتكم إلى تبويب ، و لا تنسيق يتناسب مع أفهام هذا العصر .

وليس ابن هشام إلا فــذّاً من أولئك الأفــذاذ الذين تركوا لنا موروثا لغويا هائلا ، وعملا بالفوائــد حافلا ، فكان لابــد أن يتخذ لنفسه منهجا يطبعُه ، وسلوكا معينا يتبعُه ، و سنحاول في هذا الفصل أن نتطرق لهذا المنهج الذي سلكه في موضوع الجملة .

أ ولا : كتاب مــغني اللبــيب

هذا السفر الجليل الذي تركه ابن هشام و الذي ارتبط اسمه باسمه ،حتــى لا يكــاد يعرف إلا به ، وهو يأتي في المرتبة الأولى من مؤلفاته ، بل لا نغالي إن قلنا بأنه يحاكي كــتاب سيبويه في البقاء والخلود ،كما ذكر ابن خلدون ، ومادام موضوعنا محتوى فيه ، فإنه لا بد من التعريف به شكلا ، ومضمونا فيما يخص الجملة فقط .

أ- الشكل : لقد بوبه ثمانية أبواب احتوت كل مسائله وقضاياه ،وهي :

الباب الأول: وهو تفسير المفردات وذكر أحكامها وقد رتبت ترتيبا ألفبائيا، الألف المفردة فآ ، وأَيَا، وأَجَلْ وإِنْ إلى الواو و المفردة، والياء المفردة .

الباب الثاني : وهو في تفسير الجملة و ذكر أقسامها و أحكامها ، وهو ما نحــن بصــدد التطرق إليه في بحثنا هذا .

الباب الثالث : وهو في ذكر أحكام ما يشبه الجملة ، و هو الظرف والجار والمجرور .

الباب الرابع: وهو في ذكر أحكام يكثر دورها ، ويقبح بالمعرب جهلها .

الباب الخامس: وهو في ذكر الجهات التي يدخل الاعتراض على المعرب من جهتها .

الباب السادس : في التحذير من أمور اشتهرت بين المعربين ،و الصواب خلافها .

الباب السابع : في كيفية الإعراب .

الباب الثامن : في ذكر أمور كلية يتخرج عليها ما لا ينحصر من الصور الجزئية .

والذي يهمنا في هذه الأبواب الثمانية المذكورة هو الباب الثـــاني الـــذي خصصـــه للجملة ،و ذكر أقسامها وأحكامها، و قد جعله في ستة نحاور :

1- الفرق بين الجملة، والكلام .
2- الجملة الاسمية ،والفعلية، والظرفية .
3- الجملة الصغرى، والكبرى، ذات الوجه، وذات الوجهين .
4- الجمل التي لا محل لها من الإعراب .
5- الجمل التي لها محل من الإعراب .
6- حكم الجمل بعد المعارف ، وبعد النكرات .

ثانيا: ترتيبه عناصر موضوع الجملة

تناول ابن هشام الباب الثاني من أبواب مغني اللبيب ،وهو الذي خصصه لتفسير الجملة ، وذكر أقسامها و أحكامها بالطرقة الشكلية الآتية :

- شرح الجملة وبيان أن الكلام أخص منها ، لا مرادف لها .
- الكلام .
- الجملة .
- انقسام الجملة إلى اسمية ، وفعلية ، وظرفية .

* الاسمية : وقد رأى مهدي المخزومي بأنه بدأ بها ؛ لأنه يعتقد أن أصل الاشتقاق هو الاسم[1] وليس الفعل ، لكن يمكن القول : إنه قدمها لتقدم الاسم على الفعل في أقسام الكلم العربية ، ولأن الجملة الاسمية تفيد الثبوت والاستقرار .

* الفعلية .

* الظرفية .

ولم يعتبر الجملة الشرطية قسما مستقلا ، كما أضافها غيره ،بل رأى أنها من قبيل الفعلية .

- المقصود بصدر الجملة .
- المعتبر ما هو صدر في الأصل .
- ما يحتمل الاسمية والفعلية في عشرة أمثلة .
- انقسام الجملة إلى صغرى وكبرى ،وما يحتملهما .

* الكبرى .

[1]- يراجع في النحو العربي : 40 .

* الصغرى .

* ما يحتملهما في أربعة أمثلة .

- انقسام الكبرى إلى ذات وجه ، وذات وجهين :

* ذات الوجهين :وبدأ بها على خلاف ما عنون لها ؛ وذلك لكبرها باسمية صدرها ،وفعلية عجزها، وعكس ذلك .

* ذات الوجه : وأخرها ؛ لأنها لا تكون إلا اسمية الصدر و العجز، أو العكس .

ترتيبه للجمل المعربة وغير المعربة :

لا شك أن المؤلف طرق موضوع إعراب الجمل في كتاب مغني اللبيب ، و في كتابه" قواعد الإعراب" أيضا ،ليس كما ورد على لسان بعض الباحثين من أنه لم يتكلم على مصطلح الجملة إلا في كتاب المغني فقط [1] ، وحين تعرضه لذلك كان يرتب الجمل المعربة ، و غير المعربة في كل كتاب بطريقة لا تختلف كثيرا عن الأخرى .

ففي المغني كان ترتيبه للجمل التي لا محل لها كما يلي :

- الابتدائية ، أو المستأنفة .
- المعترضة بين الشيئين .
- التفسيرية .
- المجاب بها القسم .
- الواقعة جوابا لشرط غير جازم ،أو جازم ولم يقترن بالفاء و لا بإذا الفجائية .
- الواقعة صلة لاسم أو حرف .
- التابعة لما لا محل له .

[1]– وهو ما جاء في رسالة الماجيستير الموسومة بالجملة في مغني اللبيب عن كتب الأعاريب – قراءة توليدية تحويلية – جامعة الجزائر–1998، ص 06 .

وأما الجمل التي لها محل من الإعراب فرتبها كما يلي :

- الواقعة خبرا .
- الواقعة حالا .
- الواقعة مفعولا .
- الواقعة مضافا إليه.
- الواقعة بعد الفاء أو إذا جوابا لشرط جازم.
- التابعة لمفرد .
- التابعة لجملة لها محل.

وأما في كتاب قواعد الإعراب ،وهو كتاب صغير الحجم ،عظيم الفائدة ألفه ابن هشام للمتعلمين ، وكان ذلك قبل مغني اللبيب ، وقد تناوله كثير من العلماء بالشرح والحواشي ، من بينهم محيي الدين الكافيجي المتوفى سنة 879هـ[*] ، وأبو بكر الشنواني[**]، وتكلم فيه على الجمل وأقسامها وأحكامها ، وقد رتب الجمل التي لها محل من الإعراب فيه كما يلي :

- الواقعة خبرا .
- الواقعة حالا.
- الواقعة مفعولا.

---

[*] –هو محيي الدين محمد بن سليمان أبو عبد الله الرومي الكافيجي ولد سنة 788هـ، استوعب علوما عدة وتصدر للإفتاء والتدريس بالقاهرة ودمشق ومن تصانيفه التي تفوق المائة شرح قواعد الإعراب هذا ، توفي سنة 879هـ، يراجع شرح قواعد الإعراب:12.

[**] – هوأبو بكر بن إسماعيل بن عثمان الشنواني نسبة إلى شنوان بشين ونون مفتوحتين ولد في ما يقارب سنة 961 هـ ، تلقى تعليمه بجامع الأزهر ، وله من التصانيف هذه الحاشية على قواعد الإعراب ، وتوفي سنة 1019 هـ بالقاهرة ، يراجع حاشية الشنواني : أ – ف .

- الواقعة مضافا إليه.
- الواقعة جوابا لشرط جازم.
- التابعة لمفرد .
- التابعة لجملة لها محل .

وأما الجمل التي لا محل لها من الإعراب فرتبها كما يلي :

-الابتدائية.

-الواقعة صلة لاسم.

-المعترضة بين شيئين.

-التفسيرية .

-الواقعة جوابا للقسم.

-الواقعة جوابا لشرط غير جازم ،أو جازم لم يقترن بالفاء ،ولا بإذا الفجائية .

- التابعة لما لا موضع له .

تقديمه وتأخيره للجمل غير المعربة والمعربة :

بعدما أنهى ابن هشام الكلام على بعض أقسام الجملة ، كالفرق بينها و بين الكلام ، و تنويعها إلى اسمية و فعلية و ظرفية، و إلى صغـــرى و كبـرى ذات وجـه و ذات وجهين ، استفتح موضوع إعراب الجمل مبتدئا بالحديث عـن الجمل التي لا محـل لهـا أولا ، ثم الجمل الني لها محل ثانيا ، متبعا بـذلك طريقتين مختلفتين في كتابيه المغنـي ، و قواعد الإعراب ، فمرة قدم الجمل غير المعربة، و مرة قدم الجمل المعربـة ، و نحـن نحاول أن نهتدي إلى السبب الذي دفعه إلى هذا الصنيع .

ففي المغني علل تقديمه الجمل التي لا محل لها بقوله : " و إنما بدأنا بها لأنها لـم تحل محل المفرد ، و ذلك هو الأصل في الجمل "[1] ، فهو اعتبر الأصل في الجملـة [2] أن تخالف المفرد ؛ لأنها مقابلة له ، و متى أمكنت المخالفـة بين المتقابليـن كانت أولـى ، و هو تعليل قوي يشهد بدقة نظر ابن هشام .

و أما في كتابه قواعد الإعراب فعلى العكس من ذلك ؛ إذ إنه قدم الجمل التي لهـا من محل من الإعراب ، و لم بذكر تعليلا كما فعل في المغني ، و اختلافه في التقـديم و التأخير في الكتابين يرجع في نظرنا إلى :

- جواز الطريقتين ، ولا مزية لإحداهما على الأخرى .
- أن الغاية من كتاب قواعد الإعراب تعليمية ، و الابتداء بالجمل المعربـة مناسـب لذلك ؛ لتعلق هذه الجمل بالإعراب ، و هو مقدم لشرفه [3] .

---

[1]– المغني : 369 .

[2]– يراجع الأشباه و النظائر : 25/2 .

[3]– يراجع شرح اللآمية المجرادية : 49–50 ، و شرح قواعد الإعراب : 82 ، و نحو الجمل : 151 .

- أن ابن هشام إن كان صنف المغني بعد قواعد الإعراب ، و هو الظاهر من قوله : " و مما حثني على وضعه أنني لما أنشأت في معناه المقدمة الصغرى المسماة بالإعراب عن قواعد الإعراب ... " [1] ، فهو قد تراجع عن طريقة تقديم الجمل المعربة إلى الطريقة المعاكسة ، و الدليل على هذا الاحتمال القوي انه علل تقديمه للجمل غير المعربة ، بينها في كتاب الإعراب لم يذكر تعليلا كما أسلفنا .

و الذين طرقوا موضوع الجملة من العلماء كابن هشام انقسموا ثلاث فرق بالنسبة لما يقدم و ما يؤخر من الجمل المعربة و غير المعربة ، و ذلك بعدما اتفقوا على التقسيم الثنائي الذي لا ثالث له ، و إنما اختلفوا فيما يدرس أولا .

فالذين رأوا تقديم الجمل المعربة :

- أبو حيان النحوي (ت 745 هـ) .
- المرادي (ت 749 هـ) .
- عبد العزيز بن محمد بن يوسف الهادي .
- سراج الدين الدمنهوري . (ت 751 هـ) .

و الذين رأوا تقديم الجمل غير المعربة :

- المجرادي (ت 779 هـ) .
- السيوطي (ت 849 هـ) .

و الذين رأوا الجمع بين الطريقتين :

- ابن هشام (ت 761 هـ) .

[1] – المغني : 17 .

و هذا جدول يوضح العلماء بالنسبة للتقديم و التأخير فيما ذكرنا[1] :

تقديم المعربة	تقديم غير المعربة	الجمع بين الطريقتين
ابوحيان	المجرادي	ابن هشام
المرادي	السيوطي	
عبد العزيز بن يوسف الهادي		
الدمنهوري		

عدد الجمل المعربة و غير المعربة :

01 – الجمل التي لا محل لها من الإعراب

اختلف العلماء الذين تناولوا الجملة في عدد الجمل غير المعربة ثلاثة فرق :

فريق عدها سبعا ، و هم : المرادي (ت 749 هـ) ، و المجرادي (ت 778 هـ) ، و السيوطي (ت 849 هـ) ، و ابن هشام (ت 761 هـ) .

و فريق عدها ثمانيا ، و هم : أبو حيان الأندلسي (ت 745 هـ) على خلاف عنه ، و سراج الدين الدمنهوري (ت 751 هـ) .

و فريق عدها اثنتي عشرة ، و منهم : أبو حيان (ت 745 هـ) على خلاف عنه أيضا[2].

[1]– يراجع نحو الجمل: 151.

[2]– يراجع المرجع نفسه :143 .

02 – الجمل التي لها محل من الإعراب

ووصل بها ابن هشام إلى تسع ،بعد إضافته للجملة المستثناة ، و الجملة المسند إليها ، وهي كذلك اختلف فيها على أربعة أقوال :قول بأنها سبع ، و من القائلين بذلك : المرادي (ت 749 هـ)، و السيوطي (ت 849 هـ)، و المجرادي (ت 778 هـ).

و قول بأنها ثمان ، و من أصحاب هذا القول : أبو حيان على خلاف عنه ، و سراج الدين الدمنهوري (ت 751 هـ).

و قول بأنها تسع ، و ممن قال به : المرادي ، و ابن هشام .

و هناك قول لأبي حيان بأنها ثلاثون [1]

وهذا جدول يوضح ذلك:

العلماء	عدد الجمل المعربة	عدد الجمل غير المعربة
أبو حيان	30 أو 08	12 أو 08
المرادي	09	07
ابن هشام	07	07
ابن هشام	09	07
السيوطي	07	07
المجرادي	07	07
الدمنهوري	08	08

[1]– يراجع المرجع السابق والصفحة نفسها ، و الأشباه و النظائر : 2/22–30 .

ثالثا: الغرض من كتاب مغني اللبيب

إن لكتاب مغني اللبيب عن كتب الأعاريب من اسمه أوفر الحظ والنصيب ،وفق فيه ابن هشام في تهذيب النحو وتنقيحه،وتقديمه على غير الصورة التي قدمها النحاة من قبله، بل يختلف حتى عن تقديمه هو نفسه لمسائل النحو في كتبه الأخرى ،مثل:أوضح المسالك، وشرح شذور الذهب ،وقطر الندى، وغيرها من كتبه العظيمة، فهو في هذا السفر العظيم المغني لم يترك شاردة، ولا واردة إلا أحصاها،وجلاها للقارئ الكريم.

وقد تصدى في هذا الموروث الهائل لجميع المسائل فقتلها بالبحث الدقيق، وعرض للمسائل العويصة فتناولها بالدرس العميق ، مجانبا في ذلك كله الطول الذي يفضي إلى الإملال، والإيجاز الذي يؤدي إلى الإخلال والإهمال، مجيبا عن كل إشكال، وموردا كل احتمال يعرض للمعربين من القراء ، حتى إنهم لا يسألونه زيادة مما يحلل ويفصل التحليل والتفصيل اللذين يجاوزان الإقناع.

وهاهو يفصح عن غرضه من تأليفه لهذا الكتاب بقوله:"واعلم أنني تأملت كتب الإعراب فإذا السبب الذي اقتضى طولها ثلاثة أمور :

أحدها : كثرة التكرار ،فإنها لم توضع لإفادة القوانين الكلية ،بل للكلام على الصور الجزئية ،فتراهم يتكلمون على التركيب المعين بكلام ،ثم حيث جاءت نظائره أعادوا ذلك الكلام.

والأمر الثاني: إيراد ما لا يتعلق بالإعراب ،كالكلام في اشتقاق اسم،أهو من السمة كما يقول الكوفيون، أو من السمُوِّ كما يقول البصريون؟ والاحتجاج لكل من الفريقين ، وترجيح الراجح من القولين.

والثالث: إعراب الواضحات،كالمبتدأ وخبره،والفاعل ونائبه،والجار والمجرور،والعاطف والمعطوف،وأكثر الناس استقصاء لذلك الحوفي"[1*] .

ويقول في الغرض العام من تأليفه :"ومما حثني على وضعه أنني لما أنشأت في معناه المقدمة الصغرى،المسماة: الإعراب عن قواعد الإعراب حسن موقعها عند أولي الألباب ،وسار نفعها في جماعة الطلاب مع أن الذي أودعته فيها بالنسبة إلى ما ادخرته عنها كشذرة من عقد نحر ،بل كقطرة من قطرات بحر ،وهاأنا بائح بما أسررته،مفيد لما قررته وحررته،مقربٌ فوائدَه للأفهام، واضعٌ فرائدَه على طَرَف الثُّمام،لينالها الطلاب بأدنى إلمـــــام"[2].

فمن خلال كلامه هذا نستطيع أن نكشف أن هناك غرضين من تأليفه :

غـــرض عام : وهو المتمثل في إعجاب القراء في زمانه بكتاب قواعد الإعـــراب ، و إقبالهم عليه ، مع أنه مختصر جدا ، وليس فيه من المسائل ما يكفي لإشباع رغباتهم ، وأن ما فيه بالمقارنة بما في مغني اللبيب إنما هو كقطرة بحر كما قال.

غرض خاص : وهو المتعلق بما يتناوله النحويون من مسائل نحوية ،فهي في نظر ابن هشام إما تكرار ، أو خارجة عن موضوع الإعراب ، أو إعراب واضحات، وهو ما يجعل القارئ في غنى عنه ، أو يكون مدعاة للنفور و الملل، فكأن ابن هشام أراد أن يصبغ التأليف في النحو بصبغة جديدة لم يسبق إليها .

---

[1]– المغني:18–20.

*–الحوفي هوأبوالحسن علي بن إبراهيم(340هـ) من بلدة يقال لها "الحوف" بمصر،عالم بالعربية والتفسير ،له الموضح في النحو والبرهان في تفسير القرآن،وعلوم القرآن،يراجع البغية:140/2،والمدارس النحوية:334.

[2]– المصدر نفسه:18.

كما أنه لم يغفل عمن هو المقصود بكتابه هذا ، أو بعبارة أخرى لمن يوجهه ، ولأي طبقة من القراء، فقال في مقدمته :" وخطابي به لمن ابتدأ في تعليم الإعراب ، ولمن استمسك منه بأوثق الأسباب " [1] .

ولنا على هذا الكلام ملاحظات :

- أن المتصفح للمغني لا يحكم من أول وهلة بأنه موجه للمبتدئين حقيقة، وذلك مما احتوى من كثرة الاستطرادات ،والتفاصيل التي تتسم بالتعقيد أحيانا .
- أن المبتدئ في عصره ليس كالمبتدئ في العصور المتأخرة عنه ، لا سيما عصرنا هذا.
- أن قصده بالمبتدئ الذي حصلت له دربة على إدراك المسائل العويصة ، وتمكن من الإعراب تمكنا جيدا ، وأخذ منه مأخذا قويا ، ولكل زمان أهله ،ولكل جيل أبناؤه .

وما يبين أن الغاية من مغني اللبيب ليست تعليمية أمور ، منها :

- عنوان الكتاب : فتسميته بمغني اللبيب تحمل في طياتها معنى المستوى الرفيع الذي وجه له الكتاب ، فكلمة (مغني) تحمل دلالة الاكتفاء و الاقتناع ، و الشيء لا يغني إلا إذا كان كافيا شافيا، بحيث لا يدع للاحتياج مجالا، و معنى هذا أن القارئ إذا اطلع عليه و تصفحه لا يلتفت إلى غيره ، ولا ينظر إلى سواه من الكتب، و ليس هذا من شأن الكتب التي تؤلف لأطوار المبتدئين المتعلمين ، كما أن كلمة (اللبيب) تعني القارئ الحاذق الذي هو فوق المبتدئ بدرجات عالية ، ولا يخفى ما في لفظ (اللّب) من دلالة العمق، و الدقة و المهارة، وهي كلها أوصاف تتجاوز أوصاف المبتدئ المتعلم .

[1]- المغني :20.

- كثرة الخلافات : لقد جاء في ثنايا كتاب المغني ذكر مستفيض للخلافات ، وبسط كثير لصور المسائل في الموضوعات ، و ذلك كالاختلاف بين البصريين والكوفيين ، وغيرهم من العلماء المشهورين أو غير المشهورين ، حتى في مسائل غير نحوية كالقراءات و أحكام التلاوة .
- كثرة الاستطرادات : من الطبيعي أن ينجم الاستطراد عن ذكر الخلاف في المسألة ،فنجد ابن هشام في أغلب الأحيان لا يكتفي بإيراد المسألة في موضعها ، بل يقحم فيها مسائل عدة ، و يفتح فيها تفريعات متشعبة للإحاطة بها ، كما سنعرض إليه في تفاصيل البحث .

كل هذا يدعم رأينا أن كتاب المغني مؤلف موسوعي، موجه لطبقة عالية من المتعلمين الذين أخذوا من علم النحو مأخذا قويا .

رابعا:مذهب ابن هشام النحوي

إن ذهاب ابن هشام في كثير من الأحيان بل أغلبها مع البصريين ، وقبوله لآرائهم ، ودفاعه عنهم غير متعصب ، ولا مقلد ليسوغ لنا الحكم بأنه بصري الاتجاه ، بل ويعلن ذلك في تسمية البصريين بعبارة "أصحابنا "، أو يعبر عنهم بضمير جماعة المتكلين، وهو يعنيهم، مثلما يقول: ولنا كذا وكذا ، إلى غير ذلك من العبارات التي تفصح عن أنه ينتحل مذهبهم ، ويسلك طريقتهم .

فلننظر إليه في معرض حديثه عن حذف الموصوف ، إذ يقول :" واختلف في المقدر مع الجملة في نحو: منا ظعن، ومنا أقام، **فأصحابنا** يقدرون موصوفا، أي : فريق، والكوفيون يقدرون موصولا ، أي: الذي، أو :من "[1].

فهو ينعت البصريين بالأصحاب ،في مقابل الكوفيين ، كما يعبر بضمير الجماعة المتكلمين ،و يعني البصريين بقوله في الكلام على" إن " :" الثالث : أن تكون مخففة من الثقيلة ، فتدخل على الجملتين ، فإن دخلت على الاسمية جاز إعمالها ، خلاف للكوفيين ، **ولنا** [2] قراءة الحرميين ، وأبي بكر : ﴿ وإن كلا لما ليوفينهم... ﴾[3] ، و حكاية سيبويه : إن عمرا لمنطلق .

[1]– المغني : 589 .

[2]– المصدر نفسه :35.

[3]– هود من الآية :111.

هذا ولو ذهب الملاحظ يتتبع ما وافق فيه البصريين لما انتهى إلى حد، إلا أنه لم يتعصب لهم دون حجة وبرهان ، بل كان ينبذ أقوالهم إن خالفوا الصواب الذي يراه ، ويرد عليهم بما تمكن من أدلة عقلية ونقلية ، ومما خالفهم فيه إلى رأي الكوفيين :

-مسألة رافع الفعل المضارع : واتبع رأي الفراء* في أن رافعه تجرده من الناصب والجازم [1].

-إعراب الاسم واللقب إذا كانا علمين :واختار الإتباع وصححه ،واعتبر الإضافة قولا فاسدا يردها النظر [2].

-تقدم خبر" ليس" عليها : حيث ارتضى قول الكوفيين ، ومعهم المبرد وابن السراج ،وقال : " وهو الصحيح "[3].

ومما وافق فيه البصريين في موضوع الجملة ما يلي :

- تمثيله للجملة بـ" أقائم الزيدان " حيث إن البصريين يشترطون أن يعتمد الوصف على نفي أو استفهام في ذلك[4] .

- اعتباره " أن " و صلتها التي تقع بعد " لو " فاعلا بـ " ثبت أو ثابت " مقدرا ، على خلاف سيبويه [5].

---

*-الفراء هو أبو زكريا يحيى بن زياد(207هـ) إمام في النحو واللغة والأدب عند الكوفيين لقب بالفراء؛لأنه يفري الكلام،له معاني القرآن وآلة الكتاب والمقصور والممدود،يراجع البغية:333/2،والمدارس النحوية:192.

[1]- يراجع شرح قطر الندى :57.

[2]- يراجع المرجع نفسه :98 .

[3]- يراجع المرجع نفسه :133.

[4]- يراجع المغني :363.

[5]- يراجع المصدر نفسه والصفحة نفسها .

- اعتباره أن الاسم المرفوع بعد " إن الشرطية " فـــــاعل .[1]

- اعتباره أن " نعم " و " بئس " فعلان على خلاف الكوفيين القائلين باسميتهما .[2]

- في تمثيله بنحو : زيد في الدار رأى أن الخبر محذوف تقديره : استقر ، أو مستقر .[3]

- تعبيره بالجر و الصفة وهما مصطلحان بصريان [4].

و أما الكوفيون فإنه حين ينقل أقوالهم أو يسوق آراءهم يسميهم في غالب الأحيان ، ومن ذلك :

- تمثيله للجملة الاسمية بنحو :" قائم الزيدان "[5].

- نقله قول الكسائي* وجماعة بأن الاسم المرفوع بعد " مـــذ " فاعـــل بفعـــل محذوف ،و الجملة فعلية ؛ حيث قال الكسائي و جماعة : " المعنى مذ كان يومان"، فمذ ظرف لما قبلها ، وما بعدها جملة فعلية ، فعلها ماض حذف فعلها [6].

---

[1]- يراجع المصدر السابق :365 .

[2]- يراجع المصدر نفسه :366 .

[3]- يراجع المصدر نفسه والصفحة نفسها .

[4]- يراجع المصدر نفسه : 364 ، 377 ، 401 ، 406 .

[5]- يراجع المصدر نفسه: 364.

* - الكسائي هو أبو الحسن علي بن حمزة (189هـــ) احد القراء السبعة و إمام أهـــل الكوفة فـــي اللغـــة والنحـــو، و صاحب المناظرة المشهورة مع سيبويه ، لقب بالكسائي؛ لأنه أحرم في كساء ، و تعلم النحو عن كبـــر ، يراجع البغية : 162/2-163، والمدارس النحوية :172.

[6]- يراجع المغني:361.

- ذكر أنهم يجوزون أن تقع الجملة فاعلا [1].
- وقد عبر تعبيرهم بالخفض بدل الجر ،حتى سمح السيوطي لنفسه أن يقول عنه : " وهو أنا استفدنا من مقدمته أنه كان على مذهب الكوفيين في النحو ؛ لأنه عبر بالخفض ، وهو عبارتهم " [2]، ومن ذلك :

* في الاسم المرفوع بعد " مذ " حيث قال عن الجملة الفعلية بعدها بأنها في محل خفض .[3]

* في رواية كلمة " أيهم " بالخفض من قول الشاعر :

إِذَا مَا لَقِيتَ بَنِي مَالِكٍ فَسَلِّمْ عَلَى أَيِّهِمْ أَفْضَلُ[4].

طريقته في تناول الأبواب والفصول:

ما من شك في أن ابن هشام من العلماء الذين يحاولون أن يأتوا على كل صغيرة وكبيرة حينما يكونون بصدد البحث عن مسألة نحوية ، أو يتعرضون لقضية من القضايا اللغوية ، ولقد شهد له ابن خلدون بأنه كان ينحو طريقة أهل الموصل الذين اقتفوا أثر ابن جني** في البحث والتمحيص [5]، ولقد لفت انتباهنا ونحن ندرس له موضوع الجملة أنه ما تناول فصلا من الفصول فيها إلا وجعل في آخره أو في ضمنه مبحثا يحاول فيه أن يبين

---

[1]– يراجع المصدر السابق :386، وابن هشام النحوي : 94.

[2]– ابن هشام :57.

[3]– يراجع المغني :365 ، و يراجع الفرق بين النعت والصفة في الفروق في اللغة : 22.

[4]– يراجع المغني :393 .

**–هو عثمان أبو الفتح بن جني (392هـ) صاحب الخصائص وسر صناعة الإعراب، بارع في اللغة والأدب، يراجع بغية الوعاة:132/2.

[5]– تراجع المقدمة : 547 .

إجمالا ، أو يزيل إشكالا ، أو يرفع احتمالا ، ويتم ذلك إما: بتنبيه ، أو تعليق ، أو تمثيل – وهو الغالب – أو بتعقيب ، كما فعل ذلك في المراد بصدر الجملة الاسمية أو الفعلية [1]، وفي ما يحتمل الجملة الاسمية، والفعلية تبعا لاختلاف التقدير ، أو لاختلاف النحويين ، ويسرد عشرة أمثلة لذلك ، وفي الجملة الاستئنافية ببيانه أن هناك من الاستئناف ما يخفى ، وما يحتمل الاستئناف وغيره ، وما جرى فيه خلاف من الجمل التي لا محل لها من الإعراب هل هو مستأنف أم لا [2].

وكذلك في الجملة الاعتراضية حيث عقد مسألة في اشتباهها بالجملة الحالية ، وميز بينهما بأربعة أمور [3] .

وكذلك في جملة جواب القسم نبه على ما يخفى من أمثلة جواب القسم ، وما يحتمله ، ويحتمل غيره [4].

وكذلك في الجملة الواقعة مفعولا به نبه على ما يخفى من الجمل المحكية بالقول ، وعلى ما يحتمل أنه محكي و غير محكي من الجمل ، ثم ساق أمثلة لذلك [5]، و في الجملة الواقعة بعد الفاء أو إذا جوابا لشرط جازم نبه على أن هذه الجملة قد تقع جوابا لطلب ، ولا يشترط أن تكون بعد الفاء .

---

[1]– المغني :364.

[2]– يراجع المصدر نفسه : 370–372.

[3]–يراجع المصدر نفسه :381 – 384 .

[4]– يراجع المصدر نفسه :389 .

[5]– يراجع المصدر نفسه: 397.

وفي آخر كلامه على قسم الجمل التي لها محل من الإعراب جعل تنبيها أضاف به جملتين معربتين ، فبلغ بها تسعا بدل سبع ،واستدل على ما ذهب إليه بآيات قرآنية [1].

وسلوك ابن هشام هذه الطريقة في تناوله للأبواب والفصول في موضوع الجملة يرجع إلى ما يلي :

- أن ذلك هو منهجه بصفة عامة ، ولا يقتصر على هذا الموضوع ، أو هذا الكتاب .
- أن هذه الطريقة يقتضيها كتاب مغني اللبيب ؛ لما يتطلبه من تفصيل و تحليل .
- أن المسائل التي يتناولها تتطلب ذلك ؛ لتشعبها وتفرعها .
- النظر الدقيق الذي اتسم به المؤلف ، والحس اللغوي الذي يتمتع به ، وحبه للإقناع .
- دلالة ذلك على وفرة المخزون النحوي لديه ،وغناه بالمادة المعرفية ، وكثرة اطلاعه و تفحصه .
- سعيه إلى الخروج على النمط المألوف من التصنيف و التأليف ، بابتكار طريقة جديدة مثل هذه ، و ألا يحوج القارئ إلى مزيد من المعلومات في كتاب غير كتابه ، كأنه يمتثل قول النووي في شأن المؤلف عموما :" وينبغي أن يكون اعتناؤه من التصنيف بما لم يسبق إليه أكثر ، و المراد بهذا ألا يكون هناك مصنف يغني عن مصنفه " [2].

[1]- يراجع المصدر السابق: 409-410 .

[2]- التعريف بآداب التأليف : 25 .

خامسا:أصوله وقواعده ومصطلحاته في موضوع الجملة

نثر ابن هشام في ثنايا موضوع الجملة بعضا من الأصول و القواعد والمصطلحات النحوية التي تميز مذهبه،أو مذهب غيره من النحويين ،وإن كانت ليست بالكثيرة ،باعتبار أن موضوع الجملة محدود في كتابه في حيز صغير إذا ما قورن بسائر أبـــواب الكتـــاب مجتمعة ، فمن ذلك :

1-الأصـــــــــــول: وقد استطعنا العثور على ثلاثة منها ،وهي :

-قوله في الحديث عن الجملة المعترضة بين أجزاء الصلة ،حينما رجح وجهـــا فـــي إعراب آية ،:"**وهو أحسن لإغنائه عن تقدير رابط**".

- قوله في الجملة المفسرة:" **ورب شيء يكون ضعيفا ثم يحسن للضرورة**".
- قوله في الحديث عما يضاف إلى الجملة من الظروف :" **ولكنه نادر فلا يحسن الحمل عليه** ".
- قوله في الجملة الخامسة من الجمل المعربة ناقلا احتجاج المبـــرد:"...**أن الشـــيء إذا حل في موضعه لا ينوى به غيره**".
- قوله في باب الجمل بعد النكرات والمعارف في وجه من وجوه إعراباته:" **ويرجحـــه سلامته من تقدير**"[1].

كما أنه يستعمل العبارات الأصولية من سماع ،و إجماع، واتفاق ،واستحســـان ،وجـــواز وقياس،وتعليل،وتضعيف، ورد في كثير من الأحيان ،وهي عبارات مســـتمدة مـــن علـــم أصول النحو.[2]

---

[1]- المغني :378، 388، 404،412.

[2]- يراجع المصدر نفسه :366، 367، 372، 377، 380، 387، 390، 403، 404، 409 .

2-القواعـــــــد: ومما وجدنا له في ذلك:

- الذي يقدر وجود معنى الحال هو صاحبها .
- الصفة تتعدد بغير عاطف وإن كانت جملة .
- التزامهم في مثل:إن قام زيد أقوم كون الشرط ماضيا .
- الجملة نفس المبتدأ لا تحتاج إلى رابط.
- الحال لا تأتي من المضاف إليه.
- الجملة التي يراد بها اللفظ يحكم لها بحكم المفردات .
- الاستفهام لا يعمل فيما قبله.
- جزءا الجملة الواحدة لا محل لواحد منهما .
- زوال الإبهام عن النكرة بعمومها .
- اسم الفاعل لا يوصف قبل العمل .[1]

3- المصطلحـــــات: وهي كثيرة بالمقارنة مع الأصول والقواعد،ومنها مصطلحات عامة ، وأخرى خاصة .

فمن المصطلحات الـــــــعامة :

- تعبيره بالجمل التي لها محل من الإعراب ،والتي لا محل لها بدل الجمل المعربة وغير المعربة.
- تعبيره بالخفض والخافض بالمصطلح الكوفي ،وكذلك النعت والمنعوت .
- عبارة " انجزام" للمجزوم .

[1] – المصدر السابق :371، 372، 374، 375، 385، 386، 400، 405، 408، 411، 414، والصفحات مرتبة على حسب ترتيب المسائل المذكورة في الصفحة.

- استعماله لعبارة :"يسبك" للمصدر،بدل "يؤول".[1]

ومن المصطلحات الـــخاصة :

- أنه بالنسبة لأسماء الجمل غيـــر المعربة ينوع التسميات ،فيقول عـــن الاســـتئنافية : استئنافية ، ومستأنفة ،واستئناف، وعن الجملة الاعتراضية :معترضة ،واعتـــراض ، وعن الجملة التفسيرية :مفسرة ،وتفسير ،وهكذا.
- استعماله لعبارة "نائب الفاعل"بدل المفعول الذي لم يسم فاعله .
- قوله :الجملة ذات خبر ،وذات فاعل .
- استعماله لعبارة"الحال المتداخلة "وهي التي تكون ضمن حال أخرى، وعبارة "ترادف الأحوال"ومعناه تتابعها.
- استعماله لفظ"المفعول المسرح"ومعناه غير المقيد بالجار و المجرور .
- تعبيره عن العطف بالحرف بعبارة " النسق".
- عبارة "المعرف الجنسي "لما دخلت عليه "ال" الجنسيةُ [2].

كما لا يفوتنا أن نسجل في هذا الصدد تعبير ابن هشام بعبارات منطقية ،وإن كانت شبه نادرة في موضوع الجملة ،وهي تدل على تأثره بـــالمنطق ،شـــأنه شـــأن بـــاقي النحـــاة البصريين الذين هم أكثر إذعانا للمنطق ،ومناهجه الصارمة ؛لصلتهم المبكرة بالدراســـات الفلسفية[3] ،ومن ذلك :

- التوكيد والاعتراض لا يتنافيان[4].

---

[1] – يراجع المصدر السابق:363 ،365 ، 382 ،388 ،393 ،394 ،410 . 412 ،

[2]– يراجع المصدر نفســـه : 365 ،369 ،373 ،384 ،387 ، 395 ، 399 ،408 ، 409 ،410 ،411 ، وترتيـــب الصفحات على حسب ترتيب المسائل كما سبق.

[3]– يراجع المدارس النحوية:165.

[4]– يراجع المغني:377.

- لا يصح أن يشترط وجود الشيء وعدمه لشيء واحد[1].
- ظهور الشيء ،والعلم به منافيان للاستفهام المقتضي للجهل به[2] .

المستويات اللغوية الواردة في موضوع الجملة:

وجه ابن هشام عنايته إلى المستوى النحوي عناية المتخصص في هذا المجال في غالب كتبه ، وكتاب مغني اللبيب واحد منها ،سائرا بذلك سير النحويين المتأخرين الـــذين فصلوا في دراساتهم بين الصوت ،والصرف ،والنحو واللغة،ولكن لا نعدم أن نجده يـــتكلم عن بعض هذه المستويات في ثنايا الموضوع، ومما رصدنا له في ذلك :

من المستوى الصوتي والصرفي:

- إدغام نون "لكن"في نون " أنا" من كلمة "لكنا"[3] في سورة الكهف من الآية 38 .
- إمالة الألف من "آتيك" في سورة النمل من الآية 40.
- نقل حركة همزة "أنا" من "لكنا ".
- في قولهم :"ولا أخا – فاعلم – لزيد " كلمة "أخا " على لغة القصر .
- دخول اللام على اللام أمر لفظيٌ ،وهو ثقل التكرار ،فـــاكتفي بـــالألف فاصـــلة بـــين النونات في " اذهبنان"[4] .

من المستوى اللغوي:

- "أية" مصدر " أويت " إذا رحمته ، ورفقت به .

---

[1]– يراجع المصدر السابق:383.

[2]– يراجع المصدر نفسه :386.

[3]– يراجع سر صناعة الإعراب:485/2.

[4]– يراجع المغني :367، 368 ،378 ،390 .

- أخذ الميثاق بمعنى الاستحلاف.
- يقال :تفكرت فيه ،وسألت عنه ، ونظرت فيه .
- "ريث" مصدر "راث" إذا أبطأ.
- المثقفة السمر هي الرماح[1].

من المستوى الدلالي: ومن ذلك قوله :

- "وقد ورد الكلام تهديدا، كقولك لعبدك :لك عندي ما تختار ، تريد بذلك إيعاده ،أو التهكم به.
- الخبر الذي شرطه احتمال الصدق والكذب هو الخبر الذي هو قسيم الإنشاء.
- والأصل : إنكم لذائقوا عذابي ثم عدل إلى التكلم ،والأصل : إن لهم لما يتخيرون ،ثم عدل إلى الخطاب" [2] ،وهذا هو الالتفات في البلاغة، ومعناه العدول من الخطاب إلى الغيبة أو إلى التكلم ،والعكس[3].

ذكره للبيانيين:

ونسجل في هذا الصدد ذكره لأهل البيان ،وقد استأنس بعض أقوالهم وآرائهم في أثناء كلامه على بعض الجمل، ومثال ذلك ما أورده في الجملة الاستئنافية بقوله :"ويخص البيانيون الاستئناف بما كان جوابا لسؤال مقدر"[4]، وما قاله في الجملة الاعتراضية : " تنبيه : للبيانيين في الاعتراض اصطلاحات مخالفة لاصطلاح النحويين "[5].

---

[1]– يراجع المصدر السابق:380 ،389 ،399 ،404 ،409.

[2]– يراجع المصدر نفسه:382، 385 ،390 ،397 .

[3] – يراجع شرح عقود الجمان:28.

[4]– المغني :370 .

[5]– المصدر نفسه : 384 .

سادسا:الاستشهـــاد عنـــد ابـــن هشـــام

إن الملاحظ للباب الثاني الذي عقده ابن هشام للجملة وأقسامها يجد أنه لا يخلو من شواهد على المسائل النحوية في ذلك الموضوع؛ لتدعيم رأيه ، وتأكيد ما ذهب إليه، شأنه في ذلك شأن كل النحاة الذين يتخذون من الاستشهاد دليلا وحجة لأقوالهم ،كيف لا وهـــو يعد ممن ألفوا في الشواهد ،واهتموا بظاهرة الاستشهاد وكتبه شاهدة على ذلك [1] ، وسنذكر كيف كان يفعل في ذلك مبتدئين باستشهاده بالآيات القرآنية .

أ- استشهاده بالآيات القرآنية :

أكثر المؤلف من إيراد الآيات القرآنية للاحتجاج بها ، كما هي عادته من عنايتـــه بذلك ، و يبدو ذلك جليا في كتابه " شرح شذور الذهب " مثلا [2] ، و هذا إنما يدل على أنه يعتبر القرآن الكريم مدونة لغوية حافلة بالشواهد النحوية و اللغوية .

عـــــــــددها :

و قـــــد تفاوت إيـــــراده لتلك الآيات في كل قسم من أقسام الجمل التي تناولها ، فنجده ذكر مالا يقل عن مائتي آية ، و هذا يرجع إلى أنه أطـــال الكـــلام و أشـــبعه فـــي موضوع الجمل ، و أكثر من ذكر الاختـــلافات و التفريعات مما أثرى المادة و أغزرها ، فلأجل ذلك كثر الاستشهاد بالآيات تبعا لكثرة المادة ، حتى يكـــون هنـــاك تـــوازن بـــين الموضوع و بين سوق شواهده .

---

[1]- يراجع الاستشهاد والاحتجاج باللغة : 95-96 .

[2]- يراجع المرجع نفسه : 103 .

القـــــــراءات المتواترة :

مما هو معلوم – ولا شك – أن بين القراءات القرآنية السبع أو العشر اختلافـــا – ولو كان طفيفا – في الأحكام الإعرابية ، فكثيرا ما تكون شواهد علـــى مســـائل نحويـــة مختلفة ، فان لم تكن هذه المسالة في قراءة ما فهي في قراءة أخرى .

و مما استدل به ابن هشام في ذلك :

- أن حمزة يميل الألف من (آتيك) في سورة النمل من الآية السابعة والعشرين . [1]
- قوله تعالى : ﴿ يسبح له فيها بالغدو و الآصال رجال ... ﴾ [2] فيمـــن فتـــح بـــــاء (يسبح) [3] ، أي بالبناء للمجهول .
- قولـــــه تعالى : ﴿ ... إني وضعتها أنثى – و الله أعْلم بما وضَعَتْ – و ليس الـــذكر كالانثى ، و إني سميتها مريم ﴾ [4] ، قال : " فيمن قرأ بسكون تاء (وضعت) " [5] .
- قوله تعالى : ﴿ ... لولا أخرتني إلى أجل قريب فأصدق و أكن من الصلحين ﴾ [1]

---

[1] – يراجع التيسير في القراءات السبع : 48 ، و النشر في القراءات العشر : 60/2 ، و شرح شعلة على الشـــاطبية : 121 ، و سراج القارئ : 70 ، و المهذب في القراءات العشر : 104/2 ، و يراجع المغني : 368.

[2] – النور من الآية 36 .

[3] – قراءة ابـــن عامـــر و أبى بكر ، يراجع التيسير : 132 ، و النشـــر : 332/2 ، و ســـراج القـــارئ : 161 ، و القراءات و أثرها في التفسيـــــــــــر و الأحكام : 841/2 – 842 ، ويراجع المغني : 370 .

[4]– آل عمران من الآية 36 .

[5]– قراءة عاصم و غير ابن عامر و يعقوب و أبى بكر ، يراجع التيسير : 73 ، و النشـــر : 2 / 239 ، و المهذب : 119/1 ، و المغني :379 ، و قرأ أبو رجاء و إبراهيم النخعي : (بما وضعت) بفتح الضاد و سكون العـــين و تـــاء الفاعل ، يراجع القراءات و أثرها : 240/1 .

[6]– المنافقون من الآية 10 .

بجزم (أكن) [2]، فقيل عطف على ما قبله على تقدير إسقاط الفاء ، و جــزم (أصدق) و يسمى العطف على المعنى .

- قوله تعالى : ﴿ فهب لي من لدنك و ليا يرثني ... ﴾ [3] ، أي وليا وارثا ، و ذلك فيمن رفع (يرث) ، و أما من جزمه فهو جواب للدعاء [4].
- قوله تعالى : ﴿ ... فأرسله معي ردءا يصدقُني ﴾[5] قرئ برفع (يصدق) و جزمه[6].

القراءات الشاذة

قبل النحاة الاحتجاج بالقراءات الشاذة في المسائل اللغوية والنحوية[7] ،ومنهم ابن هشام الذي كان يحتج بها في مسائل من موضوع الجملة ،فمن ذلك:

- قوله تعالى :﴿ فشربوا منه إلا قليلٌ منهم ﴾ [8] برفع كلمة (قليل) على أنها مبتدأ خبرها محذوف ، وهي قراءة أبيّ، وابن مسعود، والأعمش [9].

---

[1]– يراجع النشر : 188/2 ، و سراج القارئ : 182 ، و المهذب : 289/2 ، و المغني : 406 .

[2]– مريم من الايتين 5–6 .

[3] – قراءة ابي عمرو ، و الكسائي ، يراجع التيسير: 120، و قراءة الكسائي : 92 ، و النشــر : 317/2 ، و المغنــي :407.

[4]– القصص من الآية 34 .

[5] – قراءة الرفع لعاصم و حمزة ، و قراءة غيرهما بالجزم ، يراجع التيسير : 139 ، و النشر 341/2 ، و المغنــي : 407.

[6]–يراجع فيض نشر الانشراح من روض طي الاقتراح:420/1.

[7]–البقرة من الآية 247.

[8]–يراجع القراءات الشاذة وتوجيهها النحوي:35، والكشــاف: 381/1 ، والتبيــان فــي إعــراب القــرءان :199/1 ، والمغني:409.

- قوله تعالى :﴿ ثم لننـــزعن من كل شيعة أيَّهم ... ﴾ [1]بنصب الاسم الموصول (أيهم) على أنه مفعول به منصوب،وهي قراءة معاذ بن مسلم الهراء أستاذ الفراء، وطلحـــة بن مصرف[2]، وقد ذكرها في الجملة الواقعة صلة للموصول.
- قوله تعالى :﴿ ما يأتيهم من ذكر من ربهم محدثا ... ﴾ [3] بنصب كلمة (محدثا) علـــى أنها حال منصوبة من الاسم المجرور (ذكر) ،وهي قراءة زيد بن علي[4]،وتكلم عليهـــا في الجملة الحالية.
- قوله تعالى:﴿ قال فالحق–والحق أقول–لأملأن جهنم... ﴾ [5] فقرئت الآية برفع كلمتي (الحق) معا ، على أن الأول مبتدأ خبره محذوف ،والثاني مبتدأ خبره جملة (أقـــول) المقدرة بـــ (أقوله) بالضمير العائد على المبتدأ (الحق) الثاني ،كما قرئت بجر كلمتي (الحق) معا،على أن الأول مقسم به مجرور بحرف جر محذوف، والثاني توكيد على حكاية لفظ المقسم به (الحق) الأول ، كما قرئت بجر (الحق) الأول ،ونصب الثاني ، على أن الأول مقسم به مجرور بحرف جر محذوف .

---

[1] –مريم من الآية 69.

[2] –يراجع القراءات الشاذة :111، والكشاف :520/2 ،والتبيان:878/2، والمغني:393.

[3] –الأنبياء من الآية 02 .

[4]– يراجع القراءات الشاذة:358 ،وفيه قراءة بالرفع لابن أبي عبلة،يراجع الكشاف:562/2، والتبيان: 911/2 ، والمغني : 394 .

[5] – ص من الآية 83.

والثاني مفعول به منصوب بالفعل (أقول)[1]،وتحدث عن ذلك في جملة الاعتراض بين القسم وجوابه.

- قوله تعالى:﴿ فدعا ربه إِنِّي مغلوب فانتصر ﴾ [2]بكسر همزة (إني) ؛لأنها في أول جملة مفسرة للفعل (دعا)،وهي قراءة عيسى الثقفي، وابن أبي إسحاق[3] ،وذكر ذلك في الجملة الواقعة مفعولا به.
- قوله جل شأنه :﴿ ... حَصِرَةً صُدُورُهُمْ ... ﴾ [4]بجعل (حَصِرَةً) اسما، وهو حال منصوبة ،وهي قراءة الحسن[5] وذكر ذلك فيما يحتمل الانشائية والخبرية من الجمل في قسم الجمل بعد المعارف والنكرات .
- قوله جل شأنه: ﴿ ... بينكم وبينهم ميثق جاءوكم ... ﴾ [6]بغير (أو) قبل (جاؤوكم)، وهي قراءة أُبَيّ[7] وذكرها في الموضع نفسه الذي ذكر فيه (حصرة صدورهم)، إلا أن ابن هشام في كل ذلك لا ينسب هذه القراءات إلى أصحابها ؛ فلا يذكر أسماءهم ،بل يسند الفعل لما لم يسم فاعله كـ: قرئ ، أو على قراءة كذا ،ونحو هذا، إلا قراءة الحسن فإنه سمى صاحبها .

---

[1]– لم نقف إلا على قراءة الرفع فيهما وهي للأعمش ،يراجع إيضاح الرموز ومفتاح الكنوز في القراءات الأربعة عشر:373 ،وتفسير غرائب القرءان في تفسير الطبري :118/23، والكشاف :384/3، والتبيان :1107/2 ، والمغني: 376–377.

[2]– القمر الآية 10.

[3]– يراجع القراءات الشاذة :84،والكشاف:37/4، والتبيان :1193/2 ،والمغني :393.

[4]–النساء من الآية89.

[5]– يراجع القراءات الشاذة:91، 170 ،491 ،وإيضاح الرموز:204 ،والمغني:412

[6]– النساء من الآية 89.

[7]–يراجع الكشاف:552/1 ،والمغني :412.

تفسيره لبعض الآيات:

انطلاقا من أن معرفة المعنى ضرورية في الإعراب ،فإذا لم يفهم المعنى فهما جيدا فإن ذلك يؤدي إلى عسر الإعراب ، ولا يهتدى إليه إلا بصعوبة ،لذلك كان ابن هشام يتعرض لتفسير بعض الآيات ،فمن ذلك:

ما أورده في قوله تعالى:﴿ نساءكم حرث لكم ﴾ [1] من أن المأتي الذي أمركم الله به هو مكان الحرث،ودلالة على أن الغرض الأصلي في الإتيان طلب النسل ،لا محض الشهوة[2].

ومن ذلك أيضا ما قاله في الجملة الاعتراضية في قوله تعالى:﴿ وليس الذكر كالأنثى ﴾ [3]،من أن المعنى:وليس الذكر الذي طلبته كالأنثى التي وهبت لها .[4]

ومنه أيضا قوله في آية ﴿ إن مثل عيسى عند الله كمثل ءادم خلقه من تراب ثم قال له كن فيكون ﴾ [5]

من أن (خلقه) وما بعده تفسير لمثل آدم،لا باعتبار ما يعطيه ظاهر لفظ الجملة من كونه قدر جسدا من طين ثم كون بل باعتبار المعنى ،أي أن شأن عيسى كشأن آدم في الخروج عن مستمر العادة، وهو التولد بين أبوين[6].

ومن ذلك ما قاله في قوله تعالى :﴿ يدعوا لمن ضره أقرب من نفعه لبيس المولى ولبيس العشير ﴾ [7]من أن الكافر يقول ذلك في يوم القيامة، وقيل (من) مبتدأ

---

[1]-البقرة من الآية221.

[2]-يراجع تفسير الطبري:2/228-229 ،وتفسير القرءان العظيم:1/458 وما بعدها،والجامع للأحكام:3/74-75.

[3]-آل عمران من الآية 36.

[4]-يراجع تفسير الطبري:3/159-160 ،وتفسير القرءان العظيم:2/31، والجامع للأحكام:4/1106 .

[5]-آل عمران الآية 59.

[6]-يراجع تفسير الطبري:3/207/208 ،وتفسير القرءان العظيم:2/29 ،والجامع للأحكام:4/79-80.

[7]-الحج الآية13.

حذف خبره ،أي إلهه ،وأن ذلك حكاية لما يقول في الدنيا ، وعلى هذا فالأصل يقول : الوثن إلهه، ثم عبر عن الوثن بمن ضره أقرب من نفعه تشنيعا على الكافر [1].

ذكره لبعض أحكام التلاوة:

- بعض أحكام التجويد : وذكر من أحكام التجويد حكم مسألة الوقف والابتداء في قوله :"... والصواب أنه ليس في جميع القرءان وقف واجب"، وقوله : " وزعم أبو حاتم* أن من ذلك (تثير الأرض) فقال : الوقف على (ذلول) جيد ، ثم يبتدئ (تثير الارض) على الاستئناف [2]،وأما السيوطي فيعتب أن (تثير الأرض) صفة لـ (ذلول)[3]، فلا ينبغي الوقف عندها حتى لا تفصل الصفة عن الموصوف.
- الحفظ:

من ذلك ما وجده من سهو الإمام فخر الدين الرازي في تفسيره لآية ﴿ بطانة من دونكم ﴾ [4]حيث اعتبرها (من دونكم بطانة)فقال ابن هشام :"وليست التلاوة كما ذكر"[5] وكذلك ما استدركه على أبي حيان في "البحر المحيط "في تفسيره لآية ﴿ وتقطعوا أمرهم بينهم ﴾[6]،حيث زاد إليها كلمة (زبرا) والصواب أن (زبرا) في آية المؤمنون في قوله تعالى ﴿ فتقطعوا أمرهم بينهم زبرا ﴾[7].

---

[1]–يراجع تفسير الطبري:17/94–95، وتفسير القرءان العظيم:4/620 ،والجامع للأحكام:12/16–17.

*–هو سهل بن محمد بن عثمان بن القاسم السجستاني(255هـ) أو(254هـ) أو(248هـ) إمام في اللغة وعلوم الفرآن والشعر،له إعراب القرآن ولحن العامة والمقصور والممدود،يراجع البغية:1/606.

[2]–يراجع المغني:371، والواضح في شرح المقدمة الجزرية:80 ،وشرح الجزرية:108.

[3]– يراجع الإتقان في علوم القرءان:1/84.

[4]– المغني :372.

[5]–الأنبياء من الآية93.

[6]–الأنبياء من الآية93.

[7]–المغني:372.

وقد انجر على سهو أبي حيان سهو رجلين أيضا ،وهما :السفاقسي إبراهيم بن محمد (تـ 742 هـ)، والسمين الحلبي أحمد بن يوسف (تـ 756 هـ)[1]، ففهم أن تنبيه ابن هشام على سهو بعض العلماء قد يكون ذا أثر وفائدة ، وهو تحذير طلبة العلم من مخاطر ذلك عليهم.

استشهاده بالأحاديث النبوية :

يبدو أن ابن هشام لم يحتج بالأحاديث النبوية في موضوع الجملة إلا شيئا يسيرا ، على الرغم من أنه من بين النحاة الذين يحتجون بالحديث النبوي في المسائل النحوية [2] ، ولكن قلة احتجاجه بها في هذا الموضوع لا يدل على رفضه لذلك مطلقا .

و قد وجدنا أنه احتج ببعض أحاديث ، منها :

- قوله صلى الله عليه و سلم في دعاء النوم : " باسمك ربي و ضعت جنبي " [3] .
- قوله عليه الصلاة و السلام : " نحن – معاشر الأنبياء – لا نورث " [4] ، و ذلك في أثناء كلامه عن الجملة الاعتراضية بين المبتدأ و خبره .
- قوله صلى الله عليه و سلم : " ... لا مانع لما أعطيت ، ولا معطي لما منعت " [5] في معرض حديثه عن الاعتراض بأكثر من جملتين .

---

[1]– يراجع المصدر السابق ، والصفحة نفسها ،وحاشية الأمير (دار الفكر)،48/2 ، وحاشية الدسوقي، (دار الكتب العلمية)404/2 .

[2] – يراجع فيض نشر الانشراح : 446/1 ، و الاستشهاد و الاحتجاج باللغة ، 111 .

[3] – صحيح مسلم بشرح النووي : 17/32 ، من كتاب الأذكار ، باب ما يقول عند النوم ، برقم : 2714 .

[4] – يراجع مسند الإمام احمد : 306/1 ، برقم : 172 ، و 416/1 ، برقم : 333 ، و 14/3 ، برقم : 1319 .

[5] – صحيح البخاري : 205/1 ، من كتاب الأذان ، باب الذكر بعد الصلاة ، برقم : 04 ، و 143/8 ، من كتاب الاعتصام بالكتاب و السنة ، باب ما يكره من كثرة السؤال ، برقم : 22 ، و الجامع الصحيح للإمام مسلم : 95/2 ، من كتاب الصلاة ، باب استحباب الذكر بعد الصلاة ، برقم : 510 ، و مختصر صحيح مسلم : 85 .

- معنى قوله صلى الله عليه و سلم أيضا : " لا حول ولا قوة إلا بالله كنـــز من كنـــوز الجنة " [1]، و ذلك حين تكلم عن الجملة التفسيرية ، في المثال السابع من أمثلتها :
- قولـــــه صلى الله عليه و سلم : " أقرب ما يكون العبد من ربه و هـــو ساجـــد " [2] ، و أورده في الجملة الواقعة حـــــالا .

و بـــهذا يعلن ابن هشام انتماءه للجماعة الذين يؤيـــدون الاستشـــهاد بالأحاديـــث الشريفة في مسائل النحو العربي ، و من بينهم ابن مالك الأندلسي ، و الجوهري ، و ابن فارس ، و ابن خروف* ، و ابن جني ، قال الإمام اللغوي أبو عبد الله محمد بن الطيـــب الفاسي (ت 1170 هـــ) : " و هو الـــذي ينبغي التعويل عليه ، و المصير إليـــه ، إذ المتكلم به صلى الله عليه و سلم افصح الخلق على الإطلاق ، و أبلغ من أعجزت بلاغته الفصحاء على جهة العموم و الاستغراق " [3] .

ذكره لبعض مصطلحات علم الحديث :

من ذلك قوله في التنبيه الخامس من تنبيهات الجملة الواقعة مفعولا به : " قـــد يوصـــل بالمحكية غير محكي ، و هو الذي يسميه المحدثون **مدرجا** " [4] ، و يعني بذلك الحـــديث المدرج [5] .

---

[1]–صحيح البخاري: 16/7 ،كتاب الدعوات،باب ما يقول إذا علا عقبة،والحديث برقم:76.

[2]–– الجامع الصحيح للإمام مسلم : 49/2 ، من كتاب الصلاة ، باب ما يقال في الركوع و السجود ، برقم :261.

*–هو علي بن محمد(609هـــ) من نحاة الأندلس، له شرح كتاب سيبويه وشرح الجمل، ولم يتـــزوج قـــط ، يراجـــع البغية:203/2، والمدارس النحوية:301.

[3]– فيض نشر الانشراح : 446/1.

[4]–المغني:399.

[5]– يراجع شرح البيقونية في مصطلح الحديث : 124 ، و حاشية الدسوقي (دار الكتب العلمية) : 92/2 .

استشهاده بالأمثال العربية:

كما أن الأمثال العربية كان لها حظ – وإن كان ضئيلا جدا – في احتجاج ابن هشام في موضوع الجملة، ولا يتجاوز عددها الثلاثة، وهي على التوالي:

– قولهم:"مكره أخاك لا بطل"[1]، بنصب نائب الفاعل (أخوك)، ويروى برفعه ، واستشهد به على لغة القصر في الأسماء الخمسة في الجملة المعترضة بين المضاف والمضاف إليه.

–قولهم:"(زعموا) مطية الكذب"[2]،واستدل به على أن الجمل التي يراد لفظها يحكم لها بحكم المفردات، في المثال السابع من أمثلة الجملة المفسرة.

– قولهم:" تسمع بالمعيدي خير من أن تراه"[3]،ويروى: لا أن تراه ،وقد أورده ابن هشام في آخر كلامه عن الجمل التي لا محل لها من الإعراب،أثناء تعرضه للجملة المسند إليها.

وهذا إنما يدل على أن أمثال العرب من المدونات التي يجب اعتمادها في الاستشهاد والاستدلال بها هي كذلك ولا يُقتصر على نصوص الوحي والشعر.

---

[1]–يراجع أمثال العرب:112،وكتاب مجمع الأمثال–مختارات–:152،والمغني:378.

[2]–يراجع همع الهوامع:06/1،ولسان العرب:267/12،والمغني:387,410.

[3]–يراجع أمثال العرب:55،وإعراب الحديث النبوي:263،والمغني:410،وكتاب سيبويه:44/4 برواية: لأن تراه، والمزهر في علوم اللغة:495/1.

استشهاده بالأبيات الشعرية :

ما من شك أن الشعر ديوان العرب ، و قد عني باهتمام كبير من النحاة القدامى ؛ حيث إنهم وجدوا فيه المصدر الهام و الحافل بالكثير من الشواهد على مسائل النحو العربي ، و قد تصدر الشعر الذروة العالية في الاستشهاد به بعد القرآن الكريم ، حتى إن عبد القاهر الجرجاني في كتابه العظيم " دلائل الإعجاز " حمل حملة شديدة على من ذمه ، و زهد بالاشتغال به [1] .

فلم يقل احتجاج ابن هشام بالشعر عن احتجاجه بالقرآن ، و قد رصدنا له ما لا يقل عن تسعين بيتا استشهد بها في الموضوع الذي نحن بصدده ، و كلها لشعراء جاهليين و مخضرمين ، و من الطبقة الثالثة الذين اتفق على الاحتجاج بشعرهم ، أمثال : امرئ القيس و عنترة ، و زهير ، و الزبير ابن العوام رضي الله عنه ، و الفرزدق و جرير و النابغة ، إلا بيتا واحدا لابن دريد* صاحب " الجمهرة " ذكره شاهدا لإضافة " حيث " ، و هو :

ثُـمَّتَ رَاحَ فِي الْمُلَبِّيَنَ إِلَى حَيْثُ تَحَجَّى الْمَأْزِمَيْنِ وَ مِنَى [2]

و ابن دريد من المتأخرين ، و لذلك لم يذكرهذا البيت السيوطي في شرح شواهد المغني .

و من الأبيات الشعرية ما لم يذكر ابن هشام قائلها ، أو لم يسمه ،أو لم يعرف ، و قد أورد بيتا لأبي نواس ، و هو :

---

[1]– يراجع دلائل الإعجاز : 32 .

*–هو أبو بكر محمد بن الحسن(321هـ)إمام في اللغة والأدب،له الاشتقاق والجمهرة والملاحن وديوان الشعر،يراجع المغني:402.

[2]– يراجع المصدر نفسه : 402 .

كأن كبرى و صغرى من فقاقعها حصباء درٍّ على أرض من الذهب

لكنه نقل تلحين أبي نواس فيه ، فعلم انه ليس للاحتجاج ؛ لتأخر قائله ، ولم يورده السيوطي في شرح شواهد المغني [1] .

و في أثناء استشهاده بها نجده يعرب ألفاظا منها ، لاسيما ما يتعلق بأحكام الجملة التي يتحدث عنها ، و أحيانا يشرح بعض ألفاظها و يبين ما غمض من معنى فيها ، و أحيانا أخرى ينبه على روايات لهذا البيت أو ذاك ، و يجعل هذه الرواية دليلا على القضية النحوية التي يذكرها ، و لنكتف بمثالين أو ثلاثة ، فمن ذلك :

قوله في المثال الأول من الجملة الاعتراضية : " أحدها بين الفعل و مرفوعه كقوله :

شجاك – أظن – ربع الظاعنينا و لم تعبأ بعذل العاذلينا [2]

و يروى بنصب (ربع) ، على أنه مفعول أول ، و (شجاك) مفعوله الثاني ، و فيه ضمير مستتر راجع إليه " [3] .

و في الموضوع نفسه يقول : " و زعم أبو علي انه لا يعترض بأكثر من جملة ، و ذلك لأنه قال في قول الشاعر :

أراني – ولا كفران لله أيَّة لنفسي – قد طالبت غير منيل [4] :

" إن (أية) و هي مصدر " أويت له " إذا رحمته ورفقت به [5] .

و من ذلك أيضا ما قاله في الجملة الواقعة مفعولا به حين أنشد هذا البيت :

قالت له–وهو بعيش ضنك– لا تكثري لومي وخلي عنك [6] :

---

[1] – يراجع المصدر السابق : 368 .

[2] – شرح شواهد المغني : 806/2 ، برقم : 610 ، و تخليص الشواهد ، و تلخيص الفوائد : 446 .

[3] – المغني : 373 .

[4] – شرح شواهد المغني : 820/2 ، برقم : 631 ، و هو لابن الدمينة .

[5] – المغني : 330 .

[6] – شرح شواهد المغني : 834/2 ، برقم : 653 ، و هو لمجهول .

" التقدير قالت له : أتذكر قولك لي إذ ألومك في الإسراف في الإنفاق: لا تكثري لومي". [1]

و كان في أغلب الأحيان لا ينسب الأبيات الشعرية إلى قائليها كما سبق ، فلا يسميهم إلا قليلا ممن ذكر أسماءهم ، و هم :

ابن هرمة ، و رؤبة بن العجاج و كثير و زهير بن ابي سلمى و المتنبي و الفرزدق و كعب الأحبار رضي الله عنه و عنترة بن شداد و أبو ذؤيب الهذلي .

كما أنه كان حين يستشهد ببعض الأبيات يضمنها نصائح لطالب العلم ، و من ذلك :

و اعلم – فعلم المرء ينفعه – أن سوف يأتي كل ما قدرا [2]

و فيه حث على الحرص على طلب العلم .

و قوله :

اُطْلُبْ ولا تَضْجَرَ من مطلبٍ فآفة الطالب أن يضجرا [3]

و فيه دعوة إلى الصبر على نيل المطالب ، و من أشرفها العلم .

و قوله :

ليتَ – و هل ينفع شيئا " لَيْتُ " – ليتَ شبابا بُوعَ فاشتريت [4]

و فيه إظهار لقيمة فترة الشباب من العمر و الدعوة إلى اغتنامها ، و التحسيس بقيمتها .

إلى غير ذلك من الأبيات التي كان يضمنها نصائحه للقارئ الكريم .

---

[1] – المغني : 398 .

[2] – شرح شواهد المغني : 828/2 ، برقم : 636 ، و هو لمجهول .

[3]– المغني : 382 .

[4] – شرح شواهد المغني : 819/2 ، برقم : 626 ، و تخليص الشواهد : 495 .

ذكره لبعض المسائل العروضية :

و في هذا المجال الشعري لم يغفل ابن هشام حتى عن الحديث عن بعض مسائل علم العروض مما يدل على أن له معرفة بهذا الشأن ، و نلحظ ذلك في معرض حديثه عن الجملة الكبرى و الصغرى حيث قال : " و كذلك قول العروضيين : فاصلة صغرى ، و فاصلة كبرى " [1] ، و معنى الفاصلة في العروض أن يتوالى ثلاثة أحرف متحركة بعدها ساكن في الفاصلة الصغرى ، و يتوالى أربعة أحرف متحركة بعدها ساكن في الفاصلة الكبرى [2] .

[1] – المغني : 368 .

[2] – يراجع المتوسط الكافي في العروض و القوافي : 21 ، و العروض الواضح : 16 .

سابعا:ابن هشام مع العلماء في موضوع الجملة

كان ابن هشام يعرض لآراء طائفة من النحاة في موضوع الجملة ؛حتى يكون أكثر ثراء وتوثيقا ، ومازال العلماء ينقل بعضهم عن بعض ،ويستند كل منهم على الآخر في الاستدلال والتوثيق في كل العلوم المختلفة ،وهذا دأبهم جيلا بعد جيل ، ولا نجد من بينهم من يخلو كلامه أو مصنفه من ذكر عالم أو شيخ يرجع إليه في الاحتجاج ، كما يحدث أن يقع بينهم الاتفاق والاختلاف، وإن كان يصل ببعضهم إلى أن يتحامل على بعض كما حدث لابن هشام مع ابن حيان.

احتجاجه بأقوالهم وآرائهم:

فكثيرا ما يعتمد ابن هشام أقوال بعض العلماء ويتخذها دليلا على ما ذهب إليه، كأن يقول – مثلا–: " قال الزمخشري* كذا وكذا ..."، أو يقول:" لان المبرد يرى كذا..."، و " سيبويه يرى" ،أو :"عند الأخفش كذا"، أو :" كذا على ما ذكر ابن مالك" ، وأحيانا يذكر قول الجمهور ، أو قول البصريين ،أو قول الكوفيين ، أو قول البغداديين ،أو قول المغاربة ، وربما يعتبر الحق مع أحد العلماء غير المشهورين، كما فعل مع "الأبدي"[1] ، أو يستحسن رأيا لعالم مغمور كـ"الحوفي "[2] مثلا.

---

* – الزمخشري هو محمود بن عمر بن محمد بن أحمد المعتزلي المذهب (497–538 هـ)متفنن في كل علم كثير الفضل غاية في الذكاء وجودة القريحة ، من أشهر تصانيفه الكشاف في التفسير ، والمفصل في النحو ، يراجع البغية : 279/2–280 .

[1]– يراجع المغني : 376 .

[2]–يراجع المصدر نفسه:378.

معـــــارضته لـــهم:

وأحيانا يناقشهم ،ويرد من أقوالهم ما لا يراه صوابا،كقوله مثلا :"زعم فـــلان"،ثـــم يعقب بقوله:"وليس بشيء"،أو بقوله :"والصواب خلاف ذلك"،كما كـــان يبـــين شـــيئا مـــن أوهامهم واضطراباتهم ،كقوله مثلا: "وحصل للإمام فخر الدين الرازي في تفســـير هـــذه الآية سهو"[1]، أو يقول:"وتوهم أبو حيان كذا" ، أو يقول : "وقع لمكي* و أبي البقاء وهم في جملة الجواب "،أو يقول :"واضطرب في ذلك كلام الزمخشري"،أو :"وخلط مكي..." إلى آخره...،وكان كثيرا ما يستعمل كلمة (زعم) علامة على رد القول ورفضـــه ،ومـــن نماذج ذلك قوله – مثلا–: "وزعم الأخفش كذا... والصواب خلاف قوله"،أو يقول :"وزعم المهدوي ...،ثم يرده قائلا : وليس بشيء"،أو: "وزعم سيبويه...ثم يعقـــب بـــالقول :ورد عليه"، ومن ذلك أيضا قوله :"فزعم أنها بحسب ما تفسره ...ثم يعلن رفضه :"ولم يثبـــت الجمهور وقوع البيان والبدل جملة" [2].

ثم لا يعني هذا أنه يشترط في رده لقول ما أن يكون هكذا القول مصـــدرا لكلمـــة (زعم) ،بل نجده يرد أقوالا وليس في أولها هذه الكلمة ، ودليل ذلك قوله –مثلا –:"أمـــا قول ابن عصفور : إن تـــثـــنية الضمير فـــي الآيـــة شاذة فبـــاطـــــل "[3]، وكقولـــــه :

---

[1]– يراجع التفسير الكبير للرازي :173/8.

*– مكي هو ابن ابي طالب حموش بن محمد (355–437 هـــ) عالم بالتفسير والقراءات و اللغة ، من مؤلفاته : مشكل إعراب القرآن و الموجز في القرآن و الوقف على كلاّ ، يراجع البغية :298/2.

[2]–المغني:387.

[3]– المصدر نفسه:376.

"وأما قول ابن عطية* :ليس فيها إلا اعتراض واحد ،وهو (لو تعلمون)؛لأن (وإنه لقسم ... عظيم) توكيد لا اعتراض فمردود "[1]،إلى غير ذلك ممل يطول المقام بذكره.

رفضه لاستشهاداتهم على بعض المسائل:

وقد يحدث أن يرد ابن هشام بتأويل أو اعتراض استشهادا ما لأحد من العلماء ،ثم لا يعني هذا أنه لا يتوافق مع صاحب هذا الاستشهاد، بل إنما يرد الآية أو البيت من الشعر ، أو يؤوله تأويلا لطيفا كما يقول ؛لما يرى فيهما من عدم صلاحيتهما للاستشهاد في هذه المسألة أو تلك،وإنما يصلح بغيرهما ،فلننظر إليه وهو يجيب عما استدل به ابن مالك** على جواز الاعتراض بأكثر من جملة بقوله تعالى: ﴿وما أرسلنا من قبلك إلا رجالا يوحى إليهم–فسئلوا أهل الذكر– إن كنتم لا تعلمون –بالبينت و الزبر ﴾[2]،والشاهد في الآية الاعتراض بجملة(فاسألوا) وجملة (إن كنتم لا تعلمون) بين جملة (يوحى إليهم)، وبين شبه الجملة (بالبينات)على ما رأى ابن مالك،وكذلك بقول زهير بن أبي سلمى[3] :

لعمري – والخطوب مغيرات وفي طول المعاشرة التقالي–

لقد باليت مظعن أم أوفى ولكن أم أوفى لا تبالي

والشاهد في البيتين الاعتراض بجملة (والخطوب مغيرات)،وجملة (وفي طول المعاشرة التقالي) بين(لعمري)وبين (لقد باليت)،أي بين القسم وجوابه ،على رأي ابن مالك كما ذكرنا .

---

*–هو عبد الحق الغرناطي(481–542هـ) فقيه عالم بالأحكام والحديث، يراجع البغية:73/2.

[1]–المغني :377

**–هو أبو عبد الله جمال الدين بن مالك الطائي الجياني الشافعي النحوي المشهور نزيل دمشق ولد سنة 600 هـ بجيان في الأندلس ،إمام في النحو والقراءات واللغة بلا مدافع ، تصانيفه لا تعد ولا تحصى ،توفي سنة 661هـ.

[2]– النحل من الآية 43–44.

[3]– ديوانه :57 ،وشرح شواهد المغني :821/2 ، برقم :632.

وابن مالك حين استدل بذلك كان يرد على أبي علي الفارسي منعه الاعتراض بأكثر من جملة، لكن ابن هشام أجاب عن هذا الاستدلال بقوله:"وقد يجاب عن الآية بأن جملة الأمر دليل الجواب عند الأكثرين،ونفسه عند قوم فهي مع جملة الشرط كالجملة الواحدة"[1]،ومعنى قول ابن هشام أن الجملتين المعترض بهما في الآية السابقة الذكر وهما (فاسألوا) و (إن كنتم) هاتان الجملتان تعتبران جملة واحدة ؛ لأن الأمر (فاسألوا)دليل جواب الشرط (إن كنتم)عند أكثر العلماء ،أو أن الأمر هو نفسه جواب الشرط عند البعض، وعليه فليس هناك جملتان بناء على أن جملة الأمر هي دليل جواب الشرط ؛ لأنهما حينئذ كالجملة الواحدة ، فاستشهاد ابن مالك – في نظر ابن هشام – بهذه الآية على جواز الاعتراض بأكثر من جملة استشهاد طرقها الاحتمال،وأما البيتان فلم يعترض على استدلال ابن مالك بهما ،ولعله رآهما صالحين للاستشهاد بهما على الجواز،وهو ما يذهب إليه ابن هشام، ودليل ذلك أنه جعله مسألة متن مسائل الجملة الاعتراضية بقوله:"وقد يعترض بأكثر من جملتين"[2].

وكذلك رد زعم ابن عصفور* أن السماع قد ورد بأن الموصول قد يوصل بجملة القسم وجوابها ،وهو قوله تعالى:﴿ وإن كلا لما ليوفينهم... ﴾[3]،ردها هذا الاستدلال على ابن عصفور بقوله:"وليس بشيء "،ثم راح يعلل رده هذا إلى أن قال:"وكان الجيد أن يستدل [أي ابن عصفور] بقوله تعالى: ﴿ وإن منكم لمن ليبطئن﴾[4]،وفي قول ابن هشام هذا دليل على ما ذكرنا من أنه حين يرفض استدلالا ما بآية أو ببيت من الشعر لأحد من العلماء لا

---

[1]–المغني :380–381.

[2]– المصدر نفسه :379.

*–هوأبو الحسن علي بن مؤمن(597–663هـ) من نحاة الأندلس،له الممتع في التصريف والمقرب وشرح الجمل وغيرها،يراجع البغية:210/2.

[3]– هود من الآية 111.

[4]– النساء من الآية72.

يعني أنه لا يوافقه ،وإنما غاية ما في الأمر أن الاستدلال على تلك المسألة ينبغي أن يكون صالحا غير محتمل ،ولا يرد أي احتمال.

ذكـــــــــــــــره لما أهملوه:

كما أنه يتوصل إلى شئ لم يتوصل إليـــه غيره ممن سبقه من العلماء ،ونمـــوذج ذلك في تعريفه للجمـــلة التفسيرية،وهي الجملة الثالثة من الجمل التي لا محل لهـــا مـــن الإعراب ،حيث قال: "وهي الفضلة الكاشفة لحقيقة ما تليه"[1] ،ثم قال في موضـــوع آخـــر بعدما أنهى أمثلتها الثمانية : "وقولي في الضابط "الفضلة "احترزت به عن الجملة المفسرة لضمير الشـــأن ؛ فإنها كاشفة لحقيقة المعنى المراد به،ولها موضع بالإجماع ؛ لأنها خبر في الحال أو في الأصل، وعن الجملة المفسرة في باب الاشتـــغال في نحو:(زيد اضربه)، فقد قيل إنها تكون ذات محل كما سيأتي ، وهذا القيد أهملوه ،ولابد منه" [2] ، فهو يذكر أن تقييد الجملة المفسرة بالفضلة أمر لابد منه ؛لأن هناك جملا مفسرة ولكن لها محـــل مـــن الإعراب ،كالجملة التي تفسر ضمير الشأن–مثلا – كقوله تعالى:﴿ إنه لا يفلح الظلمون[3]﴾، فجملة (لا يفلح الظلمـــون) مفسرة لضمير الشأن الموجود في (إنه)، ولكن لها مـــــحل من الإعراب؛ لأنها في محل رفع خبر(إن)،وكجملة الاشتغال المفسرة للجملة التـــي قبـــل الاسم المشتغل عنه في مثل:(زيدا ضربته) ،فجملة (ضربته) مفسرة لجملة محذوفـــة قبل الاسم المشتغل عنه وهو (زيدا) والتقدير: ضربت زيدا ضربته ،وقد يكون لهـــذه الجملـــة المفسرة محل من الإعراب، وذلك في مثل قوله تعالى: ﴿ إنا كل شئ خلقنـــه بقـــدر ﴾ [4]،

---

[1]– المغني: 384.

[2]– المصدر نفسه:387.

[3] – يوسف من الآية 23.

[4]– القمر الآية 49.

فجملة (خلقنـــاه) مفسرة لجملة محذوفة قبل(كل شئ)وهي في محـــل رفـــع خبـــر (إنـــا) والتقدير: إنا خلقنا كل شئ خلقناه بقدر، والله أعلم، لكن هذا على رأي الشلوبين* القائل بأن الجملة التفسيرية بحسب ما تفسره ،فإن كان لما تفسره محل من الإعراب كان لها محل ، وإلا فلا [1].

وتوصل ابن هشام إلى شئ أهمله النحاة من قبله يدل على دقة نظره في المســـائل النحوية ، وقدرته على الاستنباط والتنظير.

عـــــددهـــم :

هذا وقد قارب عدد الذين ذكرهم من أولئك النحاة ما يزيد على الثلاثين ،متفاوتـــة درجات ذكرهم في موضوع الجملة ،فنجد أكثرهم ذكرا الزمخشري؛إذ ذكره خمس عشرة مرة ،ثم يليه سيبويه، فابن مالك الأندلسي، والأخفش الأوسط*، ثـــم أبـــــو البقـــاء، ** وأبو علي الفارسي***، وابن عصفور، وغيرهم.

---

* – الشلوبين هو عمر بن محمد (562 – 645 هـــ) إمام في اللغة والنحو في الأندلس ، ولقبه بفتح الشين المثلثة و اللام وسكون الواو و كسر الباء الموحدة، وقد يقال : الشلوبيني بياء النسبة ، ومعناه الأبيض الأشقر بلغة الأندلس ، له تعليق على كتاب سيبويه وشرحين على الجزولية و التوطئة في النحو ، يراجـــع البغيـــة :224/2 –225، والمـــدارس النحوية :145.

[1]– المغني:387، ويراجع حاشية الأمير(المطبعة الأزهرية):56/2، وحاشية الدسوقي(المطبعة المصرية):76/2.

** –الأخفش الأوسط هو سعيد بن مسعدة(255–830هـــ) عالم باللغة والنحو والأدب،أخذ عن سيبويه،له معاني القرآن وشرح أبيات المعاني،يراجع البغية:590/1،والمدارس النحوية: 94.

*** –هو أبو البقاء عبد الله بن الحسين العكبري (616هـــ) عالم باللغة والأدب والفرائض ، عاش في بغداد،له إعراب القرآن وشرح اللمع وشرح ديوان المتنبي، يراجع البغية:38/2،والمدارس النحوية:279.

**** – أ بوعلي الفارسي هو الحسن بن أحمد بن عبد الغفار(288–377هـــ)إمام في العربية في عصره،له الإيضاح والتذكرة في النحو والحجة في القراءات،يراجع البغية:496/1،والمدارس النحوية: 255

وهو في كل ذلك لا يذكر من أين أخذ أقوالهم وآراءهم ،بمعنى أنه لا يسمي مصنفاتهم التي أوردوا فيها ما استدل به هو ، وربما نوع تسمياتهم ؛ فالزمخشري–مثلا– يذكره مرة بلقبه ،ومرة بصاحب المفصل ، والأخفش يذكره أحيانا بكنيته" أبي الحسن"، وكذلك المبرد يكنيه مرات بأبي العباس ،وهكذا .

وما يلاحظ في إكثاره من الاحتجاج بأقوال الزمخشري من تفسيره "الكشاف" أنه ذو عناية بنصوص القرآن الكريم ،وأن استشهاده بها يفوق استشهاده بالشعر ،وكذلك شأنه مع أبي البقاء صاحب "التبيان في إعراب القرآن ".

تحامله على أبي حيان الأندلسي:

يحدث أن تقع خصومات بين العلماء في مسائل علمية، فلا يتوافقوا فيها على رأي، فيصل بهم الأمر إلى كيل التهم فيما بينهم ،وتتبع العثرات وإن قلت، وما يتبع ذلك من حظ النفوس، إلا أن ذلك التخاصم بينهم قد يعود بالفائدة على طلبة العلم ؛فيستفيدون من ردود العلماء بعضهم على بعض ، وهي من مصائب قوم عند قوم فوائد ، وهاهو ابن هشام يعطينا نموذجا من ذلك في تحامله على أبي حيان* الذي تلمذ له وسمع منه[1]، فمن ذلك :

*هو أبو حيان محمد بن يوسف بن علي أثير الدين الأندلسي الغرناطي(745هـ) نحوي لغوي مفسر مقرئ ومحدث ومؤرخ وأديب،له البحر المحيط والتذييل والتكميل وارتشاف الضَّرَب،يراجع البغية:280/2.

[1]– يراجع ابن هشام :46.

– قوله عنه في آخر تنبيه في الجملة الاعتراضية :"...ويرد عليه من لا يعرف هذا العلم كأبي حيان توهما"[1]، حيث اتهمه بأنه يجهل علم البيان.

– قوله عنه أيضا في بداية الحديث عن جملة جواب القسم :"وتوهم أبو حيان عليه مالا يتوهم على صغار الطلبة "[2]،حيث ظن أبو حيان أن ابن عطية * يعتبر" الواو" حرف قسم في آية : ﴿ وإن منكم إلا واردها﴾[3].

وإلى هنا ننهي هذا الفصل ، بعدما تعرضنا لأهم القضايا المنهجية التي ميزت دراسة ابن هشام لموضوع الجملة ، وأحكامها .

---

[1]- – المغني :384.

[2]- المصدر نفسه :388.

* – هو ابن عطية عبد الحق الغرناطي (481–542هـ) فقيه عالم بالأحكام والحديث،يراجع البغية:73/2.

[3]- مريم من الآية 71 .

الفصل الثاني

تركيب الجملة
عند ابن هشام

- تعريف الجملة .
- مفهوم الجملة عند ابن هشام .
- الجملة الاسمية .
- الجملة الفعلية .
- علاقة المسند و المسند إليه.
- الجملة الظرفية .
- ما يحتمل الجملة الاسمية و الجملة الفعلية .
- تقسيم الجملة باعتبار التركيب الداخلي (الصغرى و الكبرى ذات الوجه وذات الوجهين)

أولا:تعريف الجمـــــــلة

سبق أن قلنا إن دراسة الجملة لم تنل حظا وافرا من البحث والتحقيق ،مثـل بقيـة الفروع النحوية المـختلفة،التي أوسعها العلماء بالتفصيل في قضاياها ،وتخصيصها فـي أبواب مستقلة في كتبهم؛ فلم يعرف أنهم خصوا الجملة بكتاب واحد،أو مصنف منفرد ،إلا بعض الإشارات، أو التعريفات في شتات صفحات الكتب والحواشي ، أو التعليقات العابرة في كلامهم .

إلا أن ابن هشام يعد–وبحق –الإمام في هذا الموضوع ؛حيث أفرد لها بابا مسـتقلا من كتابه الشهير "مغني للبيب"، وأفاض فيها القول غير مخل ولا مقل ،وسنحاول في هـذا الفصل أن نهتدي إلى تركيب الجملة عنده من الناحية غير الإعرابية،مبتدئين بتعريفها لغة.

1– لغة : قال صاحب العين في مادة (جمل):"والجملة جماعة كل شـئ بكمالـه مـن الحساب وغيره ،وأجملـت له الحساب ،والكلام من الجملة ،وحساب الجمل مـا قطـع على حروف "أبي جاد"[1].

وفي معجم مقاييس اللغة ،في مـادة (جمـل):"أجملـت الشـيء ،وهـذه جملـة الشيء،وأجملته :حصلته[2] .

وعند الزمخشري :" وأجمل الحساب والكلام ثم فصـله وبينـه، وتعلـم حسـاب الجمل،وأخذ الشيء جملة "[3].

وقال الفيروزآبادي :"وجمل ...الشيء: جمعه عن تفرقة ، والحسـاب: رده إلـى الجملة"[4].

1– العين :143/6.

2– معجم مقاييس اللغة:246.

3 – أساس البلاغة:100.

4– القاموس المحيط (مؤسسة الرسالة):980.

وفي لسان العرب لابن منظور :" والجملة واحدة الجمل، والجملة جماعة الشيء، وأجمل الشيء :جمعه عن تفرقة ، وأجمل الحساب كذلك ، والجملة جماعة كل شيء بكماله من الحساب وغيره".[1]

وقال صاحب الصحاح[2] :" و الجامل :القطيع من الإبل مع رعاته وأربابه ،قال الشاعر :

..... لهم جامل ما يهدأ الليل سامره [3].

والجملة واحدة الجمل ،وقد أجملت الحساب إذا رددته إلى الجملة ...

والجُمّل أيضا: حبل السفينة الذي يقال له :القلس ،وهو حبال مجموعة ،وقرأ ابن عباس رضي الله عنهما:﴿ ...حتى يلج الجُمَّلُ في سم الخياط [4]﴾ بتشديد ميم (الجمل)،وضم الجيم قبلها .

ويزيد الزبيدي صاحب "تاج العروس " توضيحا بقوله: الجملة بالضم جماعة الشيء ، كأنها اشتقت من جماعة الحبل ؛لأنها قوة كبيرة جمعت ،فأجمعت جملة ،وقال الراغب: " واعتبر معنى الكثرة ، فقيل لكل جماعة غير منفصلة جملة ،قلت :ومنه أخذ النحويون الجملة لمركب من كلمتين أسندت إحداهما إلى الأخرى "[5].

ولقد جاءت لفظة الجملة في القرآن الكريم في قوله تعالى :﴿ وقال الذين كفروا لولا نزل عليه القرءان **جملة** واحدة﴾. [6]

---

[1] – لسان العرب(دار صادر) :203/3.

[2] – الصحاح:1661/4–1662.

[3] – ديوان الحطيئة:25،بلفظ : ذوو جامل.

[4] – الأعراف من الآية39،.ويراجع الكشاف:78/2.

[5]– تاج العروس

[6] – مريم من الآية71.

وجاء في تفسير هذه الآية أنهن قالوا :هلا أنزل عليه دفعة واحدة في وقت واحد ،كما أنزلت الكتب الثلاثة، وماله أنزل على التفاريق؟[1]

وكل هذه التعاريف ترد معنى الجملة اللغوي إلى الجمع والتأليف لأشياء متفرقة يضم بعضها إلى بعض حتى تشكل جماعة ،أي جملة،وكذلك هي في الكلام العربي ضم أحد طرفي الإسناد إلى الطرف الآخر وتركيبهما،والتأليف بينهما بطريق العمل الإسنادي الذي سنبينه في المعنى الاصطلاحي.

2- اصطلاحـــــا:

تعرض النحاة لمصطلح الجملة قبل ابن هشام، ومنهم الخليل بن أحمد(تـ 175هـ) الذي استخدم مصطلح الجملة بمعناه اللغوي في الكتاب المنسوب إليه وهو"الجمل "فيقول عن مجموعة الألفات ،أو اللامات أو غيرها من المجموعات:إنها جمل.[2]

واتفق أغلب الدارسين على أن سيبويه(تـ 180هـ) لم يتعرض لمصطلح الجملة صراحة، وإنما تعرض لأجزائها ومكوناتها في أبواب مختلفة،كباب المسند،أو المسند إليه،واستقامة الكلام ،والفاعل وغيرها،ففي باب المسند والمسند إليه-مثلا- تحدث عن أجزاء الجملة دون ذكر لمصطلحها بقوله:"هما ما لا يغني واحد منهما عن الآخر،ولا يجد المتكلم منه بدا "[3]،غير أننا لا نعدم أنه استعمل لفظ الجملة بمعناه اللغوي ،وذلك في باب ما يحتمل الشعر،بقوله:"وما يجوز في الشعر أكثر من أن أذكره لك؛لأن هذا موضع جمل"[4]

---

[1]- يراجع الكشاف:90/3.

[2]- للاطلاع يراجع كتاب الجمل في النحو للخليل ، تحقيق فخر الدين قباوة .

[3]- الكتاب : 23/1 .

[4]- المرجع نفسه : 32/1 .

وقد سار النحاة على هذا المنوال سيرا دقيقا ،وبخاصة أهل الكوفة والبصرة على حد سواء،إلا أبا العباس المبرد (تـ285 هـ) فإنه يعتبر أول من تحدث عن مصطلح الجملة، وذلك في باب الفاعل ،كما تكلم على أقسامها ،الاسمية في الابتداء ،والفعلية والشرطية،فيقول:" هذا باب الفاعل رفع، وذلك كقولك :قام عبد الله،وجلس زيد، وإنما كان الفاعل رفعا ؛لأن هو و الفعل جملة يحسن السكوت عليها،وتجب بها الفائدة"[1].

وقد استخدم ابن السراج (ت316 هـ) مصطلح الجملة في قوله:"والجملة المفيدة على ضربين: إما فعل وفاعل، وإما مبتدأ وخبر"[2] .

كما نجد ابن جني (تـ 392هـ) تحدث عن الجملة ،إلا أنه يخلط بينها وبين الكلام؛فهو يرى أنها مرادفة له ؛إذ يقول :" أما الكلام فكل لفظ مستقل بنفسه مفيد لمعناه ، وهو الذي يسميه النحويون الجمل،نحو :زيد أخوك،وقام محمد وضرب سعيد، وفي الدار أبوك،وصه،ومه،... فكل لفظ مستقل بنفسه ، وجنيت منه ثمرة معناه فهو كلام"[3]

أما الزمخشري (تـ 538هـ) فلا يخرج عما قاله ابن جني ،إلا أن ابن جني تكلم على الإفادة ، والزمخشري على الإسناد ، ووافق ابن جني في أن الكلام مرادف للجملة ، فيقول:" والكلام هو المركب من كلمتين أسندت إحداهما إلى الأخرى ، وذلك لا يتأتى إلا من اسمين ،كقولك: زيد أخوك، وبشر صاحبك، أو فعل واسم، نحو

[1]– المقتضب : 08/1.

[2]– الأصول : 70/1 .

[3]– الخصائص : 71/1 .

قولك:ضرب زيد، وانطلق بكر، وتسمى الجملة "[1]،وكذلك فعل الإمام عبد القاهر الجرجاني في دلائل الإعجاز[2].

وكذلك ابن يعيش [*](تـ 643هـ) في شرحه للمفصل فوافق الزمخشري وابن جني بقوله :" إن الكلام عبارة عن الجملة المفيدة ، وهو جنس لها ،فكل واحدة من الجمل الفعلية والاسمية نوع له يصدق إطلاقه عليها"[3]، وأكد ذلك في أثناء حديثه في جملة القسم بقوله :" والجملة عبارة عن كل كلام مستقل..."[4]

وقد نحا هذا النحو القاضي أبو الوليد بن رشد في عدم التفريق بين الجملة والكلام، وسمى الكلام الناقص تركيب تقيد ،وهو ما لا فائدة فيه.[5]

ولقد خرج الرضي(تـ643 هـ) عن قول ابن جني و الزمخشري،ففرق بين الكلام والجملة بقوله: "والفرق بين الجملة والكلام أن الجملة ما تضمن الإسناد الأصلي، سواء كانت مقصودة لذاتها أو لا، كالجملة التي هي خب المبتدأ، وسائر ما ذكر من الجمل...، والكلام ما تضمن الإسناد الأصلي، وكان مقصودا لذاته؛ فكل كلام جملة ،ولا ينعكس"[6] فهو يعتبر أن الجملة يكفي فيها توفر الإسناد ،أما الكلام فلا بد فيه من الإسناد والإفادة معا.

---

[1]- المفصل :60 .

[2]- يراجع دلائل الإعجاز :13- 16.

[*]-هو يعيش بن علي بن يعيش بن محمد بن أبي السرايا بن المفضل بن يحيى النحوي الحلبي ولد سنة 553 هـ قرأ النحو وسمع الحديث وكان من كبار أئمة العربية ماهرا في النحو والتصريف من أشهر تصانيفه شرح المفصل وشرح تصريف ابن جني ،توفي سنة 643 هـ، يراجع البغية :352/2-353.

[3]- شرح المفصل(دار الكتب العلمية) : 85/1 .

[4]- المرجع نفسه (دار الكتب العلمية): 245/5 .

[5]- يراجع الضروري في صناعة النحو : 26-27 .

[6]- شرح الكافية في النحو : 08/1 .

وتبعه ابن هشام الأنصاري في تفريقه بين الجملة والكلام ،على ما سنبينه عند حديثنا عن مفهوم الجملة عند ابن هشام.

وأما الذين جاؤوا بعد ابن هشام من النحاة فلم يضيفوا شيئا ،بل بقوا يدورون في فلك ما قاله سابقوهم،فقد يأخذون بقول نحوي ويرجحون مذهبه ،ويردون أقوال غيره ممن يخالفه،وقد يجمعون بين القولين،ونجد ذلك جليا عند السيوطي (تـ 911هـ) ،وذلك حينما ينقل الوجهين ثم يرجح الثاني منهما بقوله:" والجملة قيل ترادف الكلام ،والأصح:أعم منه؛ لعدم شرط الإفادة" [1]، ثم ينقل رأيا آخر بقوله: "الجملة القول المركب،كما أفصح به شيخنا الكافيجي (تـ879 هـ) في شرح القواعد، ثم اختار الترادف،قال:" لأننا نعلم بالضرورة أن كل مركب لا يطلق عليه الجملة ، وسبقه إلى ذلك ناظر الجيش،وقال:" إنه الذي يقتضيه كلام النحاة"،قال:" وأما إطلاق الجملة على ما ذكر من الواقعة شرطا ،أو جوابا ،أو صلة،فإطلاق مجازي؛ لأن كلا منهما كان جملة قبل" [2]، فالملاحظ أن السيوطي أراد أن يجمع بين القولين.

أما المحدثون من النحاة فإن دراساتهم لمصطلح الجملة لا تخرج عما ذكره الأقدمون من ذكر للإسناد والإفادة،فمنهم من ركز على الإسناد ومنهم من ركز على الإفادة ، ومنهم من جمع بينهما ،كما جاءت بعض مصطلحاتهم عن الجملة مستمدة من الدراسات اللسانية الحديثة،كما هو الحال عند عبد السلام المسدي حين يقول:" فالجملة المستقلة هي أكبر وحدة نحوية في الكلام ؟، وتتميز بشيئين:

---

[1]- همع الهوامع : 12/1 .

[2]- المرجع نفسه : 13/1 .

أولهما: أن أجزاءها تترابط عضويا...،وثانيهما :أنها لا تندرج في بناء نحوي أوسع"[1]، فهذا المفهوم الذي قدمه المسدي هو وصف للجملة ليس إلا،وهو ما يمليه عليه تأثره بالمنهج الوصفي.

أما مهدي المخزومي فيشترط الإفادة في الجملة،ولا يفرق بينها وبين الإسناد، وذلك في قوله:"ما يعبر التركيب فيه عن فكرة تامة ، ويدل على معنى تام يصح السكوت عليه...، يسمى هذا النوع إسنادا أو جملة"[2] .

كما ذكر وظيفتها، إذ يصفها قائلا:" إنها الصورة اللفظية للفكرة،أما وظيفتها فهي نقل ما في ذهن المتكلم من أفكار إلى ذهن السامع"[3] .

ولقد تعرض عباس حسن إلى مصطلح الجملة أيضا، فلم يخرج عن كلام القدامى،فيقول :" الكلام ،أو الجملة هو ما تركب من كلمتين أو أكثر، وله معنى مفيد مستقل" [4]،فقيد الجملة بالإفادة ،وسوى بينها وبين الكلام.

وذهب المذهب نفسه إبراهيم أنيس مركزا على الإفادة في الجملة ،قال:" هي أقل قدر من الكلام يفيد السامع معنى مستقلا بنفسه سواء تركب هذا القدر من كلمة واحدة أم أكثر"[5] .

ومنهم من اشترط الإسناد كـ "براجيشتراسر" مثلما يذكر محمد حماسة عبد اللطيف، يقول "براجيشتراسر"هذا:" إذا خلا أي تركيب من الإسناد فهو ليس بجملة ،وإن أدى إلى معنى يحسن السكوت عليه"[6]

---

[1]- يراجع نظام الجملة في شعر المعلقات : 22 .

[2]- في النحو العربي (المكتبة العصرية): 82-83 .

[3]- المرجع نفسه : 83 .

[4]- النحو الوافي : 15/1 .

[5]- من أسرار العربية :260-261 .

[6]- العلامة الإعرابية في الجملة : 48 .

ولقد استمد أحمد خليل عمايرة مصطلح الجملة من تعريف ابن جنـــي، غيـــر أنـــه خالفه في أن يكون الكلام مرادفا للجملة ،ثم هو يشترط الإفادة وذلك في قوله:" فنـــرى أن الجملة ما كان من الألفاظ قائما برأسه مفيدا لمعنى يحسن السكوت عليه"[1].

أما حماسة عبد اللطيف فيقدم مفهوما للجملة يرفض فيه أن يكون الإسناد مقوما من المقومات الرئيسة للجملة، وذلك ما نلحظه في قوله:" كل كلام تم به معنى يحسن السكوت عليه هو جملة ، وإن كان من كلمة واحدة"[2].

[1]– في نحو اللغة وتراكيبها : 77 .

[2]– العلامة الإعرابية: 57.

ثانيـــا : مفهـــوم الجملة عند ابن هشـــام

أما ابن هشام فلما كان بصدد تعريفه لمصطلح الجملة ابتدأ بتعريف الكلام أولا ، ثم قصد إلى تعريف الجملة من خلال ذكره لمكوناتها من الفعل و الفاعل ، والفعـــل ونائـــب الفاعل والوصف المعتمد على نفي أو استفهام وهو اسم الفاعل أو اسم المفعول أو الصفة المشبهة مع مرفوع كل منها ،وكذلك المبتدأ وخبره،وما كان بمنزلتهما من اســـم "كـــان" وخبرها،واسم "إن" وخبرها و مفعولي "ظننت"وأخواتها ، وغبر ذلك مما يقـــوم مقامهمـــا، ودخلت عليه النواسخ؛إذ إنه في الأصل مبتدأ وخبر.

وقارن بين الجملة وبين الكلام ،وبيّن أن بينهما عموما وخصوصا مـــن حيـــث إن الجملة أعم منه ؛ لأنها تشمل الإسناد المفيد وغير المفيد، أما الكلام فيشترط في الإســـناد الذي يحتويه أن يكون مفيدا، يوضح هذا قوله:" الكلام هو القول المفيد بالقصد، والمـــراد بالمفيد ما دل على معنى يحسن السكوت عليه، والجملة عبارة عن الفعل وفاعله، كـــقام زيد، والمبتدأ وخبره، كـــزيد قائم، وما كان بمنزلة أحدهما ،نحو:ضُرب اللـــص،و أقـــائم الزيدان، وكان زيد قائما، وظننته قائما، وبهذا يظهر لك أنهما ليسا بمترادفين، كما يتوهمه كثير من الناس" [1]

فهو من الذين يفرقون بين الجملة والكلام ويرون أن بينهما عمومـــا وخصوصـــا، ومن هؤلاء:

- الرضي الاستراباذي (تـــ 643هـــ) .
- ابن مالك (ت 672هـــ).
- السيوطي(تـــ 911 هـــ).

[1]- المغني :363 .

ويظهر لنا أن التفريق بينهما هو الذي ينصره الدليل؛ لأننا إذا ربطنا معنى الجملة الاصطلاحي بمعناها اللغوي فسنصل إلى أن الجملة مجرد تركيب لأجزاء بعضها مع بعض، بغض النظر عن كون الفائدة حاصلة أو غير حاصلة.

ثم راح ابن هشام يعطي تعليلا لما ذهب إليه من ذلك التفريق بين الجملة والكلام بقوله:" والصواب أنها أعم منه ؛إذ شرطه الإفادة بخلافها ، ولهذا تسمعهم يقولون: جملة الشرط، وجملة الجواب، وجملة الصلة، وكل ذلك ليس مفيدا، فليس بكلام"[1]، ففي نظره أن النحاة يطلقون لفظ جملة على التركيب الذي يقع في أسلوب الشرط ، ومن المعلوم أن الشرط لا تتم به فائدة، فلو قلنا – مثلا–: إن وصل الأستاذ... لافتقد الكلام إلى الفائدة حتى نأتي بالجواب، ونقول – مثلا–: إن وصل الأستاذ استعد الطلبة، والشيء نفسه يقال في جملة جواب الشرط، وجملة الصلة؛ لأن كلا منهما متوقفة فائدته على الكلام الذي يتممها، فجملة الجواب تتوقف على جملة الشرط ، وجملة الصلة لابد فيها من الموصول الذي هو المقصود بالفائدة، ولنوضح الأمر أكثر نقول: إن جملة جواب الشرط قد تبدو متوفرة على الفائدة، مثلما نلاحظ في المثال السابق: إن وصل الأستاذ استعد الطلبة، وكذلك صلة الموصول في المثال : جاء الذي نجح، فجملة (استعد الطلبة) مكونة من مسند ومسند إليه، وقد أفادت،وكذلك جملة الموصول (نجح)، فلماذا اعتبرهما ابن هشام خاليتين من الفائدة ؟ .

والجواب مثلما قاله الأمير في حاشيته على المغني:أن المعني بالفائدة التي يتوفر عليها الكلام دون الجملة هي الفائدة المقصودة لذاتها، إذن فجملة (استعد الطلبة) ليست فائدتها مقصودة، وليس قصد المتكلم بها أن يخبر السامع باستعداد الطلبة، بل هي جزاء

[1]– المصدر السابق والصفحة نفسها .

وجواب لكلام قبلها وهو (إن وصل الأستاذ)، وكذلك جملة الصلة(نجح)في المثال الآنف الذكر،ليس قصد المتكلم بها إخبار السامع بنجاح الذي جاء ،بل قصده حين قال :جاء الذي نجح أن يخبر عن مجيء هذا الذي نجح ،والجملة (نجح) إنما هي لتعيين الاسم الموصول،وتوضيحه؛لأن الأسماء الموصولة مبهمة لابد من تعيينها ،وإيضاح إبهامها [1].

ونستنتج من هذا أن ابن هشام يقسم الفائدة قسمين،هما:

- فائدة مقصودة لذاتها ،وهي الحاصلة من الكلام لا محالة، وقد تحصل من الجملة أو لا تحصل .
- فائدة غير مقصودة لذاتها ،وقد تكون في الجملة ، أما الكلام فلا تكون فيه.

ونستنتج أيضا من خلال مفهومه للجملة ،وأنها أعم من الكلام أن كل كلام جملة ،وليس كل جملة كلاما.

كما يفهم من كلامه السابق أن النحاة في موضوع الجملة وعلاقتها بالكلام فريقان كما قدمنا ذكره: فريق يقول بأنهما مترادفان، وآخر يقول بالتفريق بينهما ،وهم الذين رماهم بالتوهم في قوله:" كما توهمه كثير من الناس" ومن بينهم صاحب المفصل وهو الزمخشري، لكن الشيخ الأمير نفى أن يكون ذلك توهما، وقال :"بل هو اصطلاح، كما في مختصر ابن الحاجب"[2] ،أي أن القول بترادف الجملة والكلام إنما هو اصطلاح منقول عن مجموعة من النحويين .

ثم ضرب ابن هشام مثالا بنص من النصوص القرآنية الكريمة ليوضح فيه الاختلاف الذي وقع في تحديد أبعاد الجملة من بدايتها إلى نهايتها ، معللا بهذا المثال صحة ما ذهب إليه من التفريق بين الجملة والكلام،حيث إن في هذه الآيات جملا خالية من الفائدة،ومع ذلك قال ابن مالك بأن الزمخشري اعتبرها جملا معترضة؛ حيث حكم

[1]- يراجع حاشية الأمير (دار الفكر) : 42/2 .

[2]- يراجع المصدر نفسه والصفحة نفسها .

بجـــواز الاعتراض بها، ولنسق هذه الآيات ، وهي قوله تعالى:﴿ ... فأخذنهم بغتة وهـــم لا يشعرون ولو ان أهل القرى ءامنوا واتقوا لفتحنا عليهم بركت من السماء و الارض ، ولكن كـــذبوا فأخذنهـــم بما كانوا يكسبون أفأمن أهل القرى أن ياتيهم بأسنا بيتـــا وهـــم نائمون﴾.[1]

فذكر ابن هشام أن ابن مالك قال بأن الزمخشري حكم بجواز الاعتراض بســـبع جمـــل ، وهي :

- 1- وهم لا يشعرون .
- 2- ولو أن أهل القرى ءامنوا .
- 3- واتقوا .
- 4-لفتحنا عليهم بركات من السماء والأرض .
- 5- ولكن كذبوا .
- 6- فأخذناهم .
- 7- بما كانوا يكسبون.[2]

واعتراض هذه الجمل هو بين قوله تعالى :﴿ فأخذنهم بغتة ....﴾ ، وقوله تعالى: ﴿ أفأمن أهل القرى ...﴾

وجملة (أفأمن...) معطوفة بالفاء التي بعد همزة الاستفهام على جملة (فأخذناهم بغتة)[3].

---

[1]- الأعراف : من الآيتين 94 – 95 ، ويراجع الإعراب المفصل لكلام الله المرتل : 4/39-42.

[2]- يراجع حاشية الدسوقي (دار الكتب العلمية) : 2/381.

[3]- يراجع المصدر نفسه (دار الكتب العلمية) : 2/381 – 382.

وعقب ابن هشام على عد ابن مالك إياها سبعا بقوله :" فلأنه كان من حقه أن يعدها ثماني جمل[1] ؛ باعتبار أن (ولو أن أهل القرى) جملة ، و (آمنوا) جملة أخرى مستقلة.

إلا أن ابن هشام برر لابن مالك حين عدها سبعا بأنه اعتبر جملة (ولو أن أهل القرى آمنوا) جملة واحدة بمجموعها ،ولم يعد (ولو أن أهل القرى)جملة ،و(آمنوا)جملة أخرى ، برر له هذا الرأي بأنه لعله بناه على ما اختاره هو ونقله عن سيبويه من كون "أن "مع صلتها – وهي حرف مصدري– مبتدأ لا خبر له، والمعنى أنها تسبك مع ما دخلت عليه بمصدر يعرب مبتدأ ليس له خبر، وذلك لطول الكلام في نظر سيبويه، ولأن الإسناد متضمن في السياق ، قال الدسوقي موضحا هذه القضية :"وحاصله أن سيبويه يقول :إن المعنى: (ولو أن إيمانهم) ،فقيل له : أين الخبر ؟ فقال :إنه لما طال الكلام ، وجرى الإسناد في ضمنه لم يحتج للخبر"[2]، فسيبويه يقدر الجملة اسمية ،لكن ابن هشام عقب على اختيار ابن مالك لقول سيبويه بقوله:"قلت إنما مراده أن يبين ما لزم على إعراب الزمخشري ،الزمخشري يرى أن "أن "وصلتها هنا فاعل بـ(ثبت)"[3].

وهذا من ابن هشام تعقيب وجيه ؛ فما دام بن مالك يذكر رأي الزمخشري حين حكم بجواز الاعتراض بسبع جمل لا ينبغي له إلا أن يلتزم بما يراه هذا الإمام في إعراب الآيات السابقة، ولا يختار غير ما يختار،أما أن ينقل عنه رأيا نحويا في نص من النصوص ، ثم يحيد عما يراه من إعراب فهذا من غير المقبول .

1– المغني : 363 .

2– حاشية الدسوقي (دار الكتب العلمية) : 382/2 .

3– المغني : 364.

وأما عن مسألة " أن " الواقعة بعد "لو"فإن الزمخشري يرى أنها هي والمصدر المؤول بعدها فاعل بفعل محذوف،يفسره الفعل الظاهر بعدها ،والتقدير في آية :﴿ ولو ان أهل القرى ءامنوا ﴾ :ولو ثبت إيمان أهل القرى ، فتصبح جملة فعلية[1] ،قال في المفصل في فصل وجوب أن يلي الفعل (لو) و(أن):"ولا بدمن أن يليهما الفعل ، ونحو قوله تعالى : ﴿...لو انتم تملكون ...﴾ [2] على إضمار فعل يفسره الظاهر ، ولذلك لم يجز :لو زيد ذاهب ،ولا لو عمرو خارج، ولطلبهما الفعل وجب في " أن" الواقعة بعد "لو" أن يكون خبرها فعلا ،كقولك: لو أن زيدا جاءني لأكرمته ،وقال تعالى : ﴿ ولو انهم فعلوا ما يوعظون به ...﴾ [3] ، ولو قلت : لو أن زيدا حاضري لأكرمته لم يجز[4].

والملاحظ في هذه الجمل التي عدها ابن مالك في آيات : (ولو ان أهل القرى) أنها ليست مفيدة ومع ذلك عدت جملا.وهذا عند من يقول بالتفريق بين الجملة والكلام كابن هشام ومن ذهب مذهبه .

وأما القائلون بترادفهما فإنهم يعدون هذه الآيات الكريمات أربع جمل ، أو ثلاثا كما صحح ابن هشام ، وهي :

1- وهم لا يشعرون .
2- ولو أن أهل القرى آمنوا واتقوا لفتحنا عليهم بركات من السماء والأرض .
3- ولكن كذبوا .
4- فأخذناهم بما كانوا يكسبون .

---

[1]- براجع المصدر السابق و الصفحة نفسها ، وشرح ابن عقيل (1998) :355/2.

[2]- الإسراء من الآية 100.

[3]- النساء من الآية 65 .

[4]- شرح المفصل (دار الكتب العلمية):120/5.

ومن حقها أن تكون في نظر ابن هشام ثلاث جمل ، وذلك بإسقاط (وهم لا يشعرون) قال : " لأنها حال مرتبطة بعاملها ، وليست مستقلة برأسها ...وهذا هو التحقيق "[1].

والتحقيق الذي يعنيه هو أن قوله تعالى : ﴿...وهم لا يشعرون... ﴾ لا تعتبر جملة لعدم استقلالها ؛ لأنها حال ، ولابد للحال أن ترتبط بعاملها ، وهو هنا ضيمر الغائب الواقع مفعولاً به في الفعل (فأخذناهم) أي فأخذناهم حالة كونهم لا يشعرون .

وهنا يرد إشكال مفاده : أنه كان من حق ابن هشام أن يعتبر (وهم لا يشعرون) جملة ، وإن لم تكن مستقلة ؛ لأن الجملة عنده لا يشرط فيها الإفادة ، كما ظهر من مفهومه المتقدم للجملة ، فكيف ذلك ؟

وجواباً على ذلك حاول ابن هشام أن يزيل هذا الإشكال بقوله : " ولا ينافي ذلك ما قدمناه في تفسير الجملة ؛ لأن الكلام هنا ليس في مطلق الجملة ، بل في الجملة بقيد كونها جملة اعتراض ، وتلك لا تكون إلا كلاماً تاماً "[2] ، ومعنى حديثه هذا أن جملة (وهم لا يشعرون) ما دامت معترضة ، لا يشترط أن تكون كلاماً مفيدا وهذا تقييد للإطلاق الذي ذكره من أن الجملة لا ترادف الكلام ، أي أن عدم ترادف الكلام والجملة ليس مطلقا ، بل قد ترادفه أحيانا كما في الجملة الاعتراضية التي شرط لها ابن هشام الإفادة .

وفي خاتمة هذا المبحث نقف وقفة متأملة مع محمد إبراهيم عبادة ، حيث اهتدى إلى فرق جوهري بين الفريقين :

- الفريق الذي يقول بترادف الجملة والكلام ، وأنه يشترط الإفادة في كل منهما .
- والفريق الذي لا يرى ذلك ، وأن الجملة عنده أعم من الكلام .

---

[1]– المغني : 364 .

[2]– المصدر نفسه و الصفحة نفسها .

فالفرق بين هذين الاتجاهين أن القائلين بالترادف ينطلقون في تحديد أبعاد الجملة من منطلق مفاده الترابط بين البنية التركيبية ، والمعنى ، أي رأوا ن بين المظهر الشكلي والمعنى في الجملة علاقةً ، فإذا لم يكن المعنى تاماً فلا تسمى تلك البنية التركيبية جملةً .

بينما قد يكــون للسياق دور في تمام المعنى ، وحصول الفائــدة للبنيــة التركيبيــة ، فجملة (ويل للمصلين) إذا كانت في سياق الوعد والتهديد للمسلمين من كافــر مــثلاً ، أو جملــة (ولا تقربوا الصلاة) فهي تؤدي معنى تــاماً من خلال هذا السياق الــذي وردت فيه ، لكن لا يمكن اعتبارها جملةً تؤدي معنى وهي في سياق القرآن ؛ لأن مراد القــرآن أن يتوعد بالويل المصلين بقيد كونهم ساهين عن صلاتهم ، أي المصلين الســاهين عــن الصلاة فلا يؤدونها في أوقاتها المحددة لها .

وكذلك الشأن في (ولا تقربوا الصلاة) الواردة في سياق القرآن ؛ إذ المراد النهي عن قربان الصلاة في حالة السكر ، أي أن ذلك النهي مقيد بحالة من الحالات ، إذن فكــل من جملة ' ويل للمصلين)، و (لا تقربوا الصلاة) ليس جملة في القرآن ، ولذلك يعد أهل الأداء الوقف عليهما وقفاً قبيحاً قد يحرم فعله لغير ضرورة.[1]

أمّا إذا لم يدرك أو يحدد السياق في البنى التركيبية للجملة فهنا ينشأ الاختلاف في تحديد أبعاده بالنظر إلى عدم تحديد المعنى وحصول الفائدة التي يحسن السكوت عليها[2] .

وأمّا أصحاب الاتجاه الثاني وهم القائلون بعدم التــرادف بــين الجملــة والكــلام ، فينطلقون في تحديد أبعاد الجملة من البنية التركيبية ، وهو الشكل فقط ، وما يحصل مــن علاقات نحوية بين أجزاء هذه البنية ، وهذه العلاقات لا تخرج عن كونها إسناداً يحصــل بين المسند والمسند إليه ، بغض النظر عن حصول الفائدة ، أو عدم حصولها ، وقصــدنا

[1] – يراجع منار الهدى في بيان الوقف و الابتدا:78، 309 .

[2]– يراجع الجملة العربية :35 .

بالفائدة هو الفائدة المقصودة ، كما نبه على ذلك الشيخ الأمير في حاشيته على المغني وقد سبق ذكره ، أمّا الفائدة المجردة غير المقصودة لذاتها ، وهي ما يسمونها الإسناد الأصلي[1] فهي حاصلة ، وذلك ما يكون في الجملة التي تقع خبر اً ، والتي تقع صفة ، أو صلة ونحوها ، فكل واحدة من هذه الجمل نجد بين أطرافها علاقة إسنادية يحصل بسببها مضمون أو فائدة ويحسن أن يسكت المتعلم عليها ، فيستفيد المخاطب أو السامع .

[1]– يراجع شرح الكافية في النحو :08/1.

ثالثـــا:الجملة الاسمية

انطلق ابن هشام في تركيب الجملة من المسند والمسند إليـــه معتبـــرا المتصـــدر منهما،فإن كان اسما فهي جملة اسمية ،وإن كان فعلا فهي جملة فعلية ،وإن كـــان ظرفـــا فهي جملة ظرفية ،إذن فهو تقسيم باعتبار ما كان متقدما من ركنيها الأساسين.

ومعنى الجملة الاسمية هو أنها منسوبة إلى صدرها الذي هو اسم ،والمراد بالاســـم الذي يكون في أولها هو ما ليس ظرفا؛لأن الظرف يعتبر اسما من الأسماء هـــو كـــذلك ، ودليل هذا أن ابن هشام جعل الجملة المصدرة بالظرف قسما مستقلا بنفسه،وقد نبه كل من الشيخ الأمير، والشيخ الدسوقي على ذلك[1].

ومثل لها بثلاثة أمثلة ؛ ليفيد تنوع الاسم الذي يتصدرها، وهي :

- "زيـــد قائـــــم": وهذا هو المبتدأ الصريح الذي تحقق فيه شروط الابتداء.
- "هيهات العقيـــق": وهو اسم الفعل؛إذ إن هذا النوع من الكلمات يعد مـــن قبيـــل الأسماء ،وإن كان في المعنى فعلا،فـــ"هيهات" في المثال السابق اسم فعل ماض بمعنـــى: "بعد"،ولا يصح اعتباره فعلا؛لأنه لا يقبل علامة من علامات الفعل ، قال ابن مالك :

ما ناب عن فعل كشتان وصه هو اسم فعل وكذا أوه ومه [2]

وقال في شأن عدم قبوله علامة من علامات الفعل:

والأمر إن لم يك للنون محل فيه هو اسم نحو:صه وحيّهل[3]

---

[1]- يراجع حاشية الامير (دار الفكر):42/2،وحاشية الدسوقي (دار الكتب العلمية): 384/2.

[2]- شرح ابن عقيل (1998): 277/2.

[3]- المرجع نفسه :30/1.

وهناك من أعرب أسماء الأفعال مفعولات مطلقة ، وعليه فجملتها جملة فعلية [1].

- "قائم الزيدان" : وهو الوصف (اسم الفاعل أو اسم المفعول أو الصفة المشبهة) الذي يصح أن يكون مبتدأ عند الكوفيين والأخفش ،من دون أن يسبقه نفي ولا استفهام ، بينما لا يصح أن يكون مبتدأ عند البصريين [2].

وقد ذكر الصبان في حاشيته على شرح الأشموني للألفية أن في هذه المسألة ثلاثة مذاهب ، كما نقله عن السيوطي في همع الهوامع ،وهي:

1- مذهب البصريين: وهو منع الوصف أن يكون مبتدأً من غير أن يسبقه نفي أو استفهام.

2- مذهب ابن مالك : وهو جواز كون الو صف مبتدأ من غير أن يسبقه نفي أو استفهام لكنه قبيح عنده[3].

3- مذهب الكوفيين ،والأخفش من البصريين : وهو الجواز قي ذلك ،بلا قبح[4].

والملاحظة التي نسجلها على تلك الأمثلة التي ذكرها أنه قد لا يكون صدر الجملة الاسمية مبتدأً في كل الأحوال ، وهو ما لا يتحقق في اسم الفعل ،فلا يمكن إعراب الاسم (هيهات) من:" هيهات العقيق مبتدأً، لكن يمكننا القول :إن الجملة الاسمية لابد فيها من مبتدإ وخبر أو ما ينزل منزلتهما مما دخلت عليه النواسخ، أو مبتدإ وفاعل سد مسد الخبر،إذا كان المبتدأ وصفا أي اسم فاعل، أو اسم مفعول ،أو صفة مشبهة ،إلا في صورة واحدة وهي اسم الفعل مع فاعله.

وفي نظر مهدي مخزومي أن على ابن هشام مآخذ في الجملة الاسمية،وهي:

---

[1]- يراجع حاشية الأمير (دار الفكر) :43/2.

[2]- يراجع شرح الكافية في النحو:198/1-199،وشرح اللمع في النحو:29-30.

[3]- يراجع التذييل والتكميل:272/3-273.

[4]- يراجع حاشية الصبان :297/1.

أنه اعتبرها هي الأساس لكل الجمل العربية؛ بدليل أنه قد بدأ بها في التقسيم انطلاقا من اعتباره أن الاسم هو الأصل ،وهو أصل المشتقات، والفعل فرع عنه ،وهي مسألة نشب فيها الخلاف بين الكوفيين والبصريين أيهما الأصل الفعل أم المصدر[1] .

– أنه جعل (هيهات)اسما مثله مثل النحاة قبله وبعده مع أنها لا تقبل علامة من علامات الأسماء، وهي: الجر والتنوين والنداء وال والإسناد إليها.

– أنه جعل (قائم الزيدان) جملة اسمية،وليس كذلك في نظر مهدي المخزومي، ومن ذهب مذهبه ؛لأن (الزيدان) – وهو المسند إليه فاعل في الحقيقة لا مبتدأ[2].

[1]– يراجع الإنصاف في مسائل الخلاف:1/235–245.

[2]– يراجع في النحو العربي(المكتبة العصرية):40.

رابعـــــا : الجملة الفعلية

وهي ما كان صدرها فعلا ،فهي منسوبة إلى هذا الصدر الذي هو فعل ، وبمعنـــى آخر هي كل هيئة تركيبية مبدوءة في الأصل بفعل، وهذا الفعل قد يأتي على أشكال ،أشار إليها ابن هشام من خلال تمثيله ، وهي:

- فعل ماض مبني للفاعل (للمعلوم) ، مثل: قام زيـــــــد.
- فعل ماض مبني للمفعول (للمجهول)، مثل : ضُرب اللص.
- فعل ماض ناقص يرفع المبتدأ، وينصب الخبر، مثل: كان زيد قائما .
- فعل ماض ، ينصب المبتدأ والخبر جميعا ،مثل: ظننته قائما.
- فعل مضارع ، مثل: يقوم زيد.
- فعل أمر[1] ،مثل: قـــــم.

وقد اعتبر ابن هشام أن مثل: قـــــام زيد، ويقوم زيد، و قم ، وضرب اللـــص هـــي الأصل في الجمل الفعلية، بمعنى أنها كذلك على الحقيقة،وأما جملة (كـــان) و(ظننـــت) فليست فعلية على الحقيقة، بل هي ملحقة بها ؛لأنها في الأصل جملة اسمية مكونـــة مـــن مبتدإ وخبر.

وهذا ما لاحظه كل من الشيخ الأمير ،والشيخ الدسوقي في حاشيتيهما على المغني، إلا أنهما اعترضا على ابن هشام في ذلك ،واعتبراها من قبيل الجملة الفعلية حقيقة[2]، وهو ما يتوافق مع ضابط ابن هشام الذي جعله لتسمية الجملة اسمية ،أو فعلية ، وهو الصدر ، فما دام أنه في تلك الأمثلة فعل–سواء أهو (كان)أم (ظننت) أم غيرهما فالجملة إذن فعلية.

---

[1]– يراجع حاشية الدسوقي (دار الكتب العلمية):384/2.

[2]– يراجع حاشية الأمير (دار الفكر):42/2،وحاشية الدسوقي (دار الكتب العلمية):380/2.

وقد أوضح ابن هشام هذه القضية في التنبيه الذي ذكره بعد تقسيمه الجملة،حيث يقول:" ومرادنا بصدر الجملة المسند أو المسند إليه" [1]، ومثل (كان)،و (ظننت) أفعال مسندة إلى أسمائها،والقول بإسنادها قول الجمهور من النحويين.

وقال البيانيون :" إنها قيد للخبر، فمعنى: كان زيد قائما زيد متصف بالقيام المتصف بالحصول في الزمن الماضي" ،وعلى قولهم هذا لا يكون الإسناد بين كان واسمها، وإنما هو بين اسمها وخبرها ؛ ولأن هذا الإسناد وقع بينهما قبل دخول (كان)عليهما[2].

ومن أهم خصائص هذا المركب، وهو الجملة الفعلية:

- أن يتقدم فيه الفعل على الفاعل عند البصريين، و أما الكوفيون فأجازوا ذلك ،فعنهم أن مثل هذين التركيبين: طلع البدر ، والبدر طلع ، جملة فعلية في الحالين، إلا أن الفاعل (المسند إليه) في المثال الأول متأخر ، وفي المثال الثاني متقدم.

واستدلوا على رأيهم هذا بما ورد عن العرب، ومن ذلك قول الشاعر:

ما للجمال مشيها وئيدا أجندلاً يحملن أم حديدا [3]

فيقولون بأن (مشيها) فاعل للصفة المشبهة(وئيدا) وقد تقدم عليها.

وأما البصريون فيعربون (مشيها) مبتدأً ، وخبره محذوف،و(وئيداً) حالا من الجمال[4] .

---

[1]- المغني:364.

[2]- يراجع حاشية الدسوقي (دار الكتب العلمية):384/2،وهمع الهوامع:111/1-114.

[3]-شرح ابن عقيل(198):423/1.

[4]- يراجع المرجع نفسه، والصفحة نفسها ، وشرح المفصل(دار الكتب العلمية):202/1-203.

والقول بتقديم الفعل على الفاعل في الجملة الفعلية يبدو أنه هو الصحيح من حيث أمن اللبس بين الجملة الاسمية والفعلية، ولاشك أن لغتنا تراعي جانب الوضوح ،وتهدف إلى رفع الالتباس الذي قد يحصل بين التراكيب؛ فلكي تكون لكل جملة تركيبة خاصة يجب أن يفرق بينهما من جهة رتبة المسند والمسند إليه[1].

ولسنا ندري بم فرق بينهما من قال :" فطبيعة الجملة الاسمية تختلف عن طبيعة الجملة الفعلية، وما دمنا نواجه جملتين ذواتي طبيعتين مختلفتين، يحسن بنا أن نفرق بين المسند إليه في الأولى ، والمسند إليه في الثانية فنسمي الأول مبتدأً، ونسمي الثاني فاعلاً سواء أكان الفعل في الجملة الفعلية مبنيا للمعلوم أم مبنيا للمجهول"[2]؟إلا مجرد تسمية بـ: مبتدإ ،وفاعل.

-كما أن من خصائص الجملة الفعلية أيضا ألا يحذف الفاعل ،فإما أن يكون اسما ظاهرا، أو يكون ضميرا بارزا، أو مستترا، إلا ما جاء على الكسائي من جواز حذف الفاعل في مثل قوله تعالي:﴿كلا إذا بلغت التراقي... ﴾ [3] ،وقول العرب: إذا كان غدا فأتني.

[1]-يراجع العلامة الإعربية:84.وعلل النحو :377.

[2]- في النحو العربي (المكتبة العصرية):44.

[3]-القيامة من الآية25.

خامســـــا: علاقة المسند والمسند إليه بالجملـــــة

جعل ابن هشام مثله مثل بقية النحاة من المسند والمسند إليه ركنين رئيســين فــي الجملة،لابد أن تقوم عليهما،ويعد الإخلال بهما، أو بأحد منهما إخلالا بتركيبــة الجملــة، وبمظهرها الشكلي، قال عبد القاهر الجرجاني:" ومختصر الأمر أنه لا يكون كــلام مــن جزء واحد، وأنه لابد من مسند أو مسند إليه"[1].

كما قصروا حصول الفائدة، وتمــام المعنــى علــى هــذين الــركنين والحفــاظ عليهما،ورأوا أن المتلقي أو السامع يكتفي ويستفيد من المتكلم بمجرد صــدور المســند والمسند إليه منه أثناء عملية الخطاب، كأن التخاطب عندهم لا يخرج عن كونــه إثبــات شيء لشيء، أو نفيه عنه ، وهو ما يؤديه ذانك الركنان الرئيسان .

وكل قواعد النحو التي قعدوها، وضوابطه التي حددوها ،إنما هي لمحافظة الجملــة على دعامتيها الأساسين: المسند والمسند إليه، وذلك مثل :

- الفعل لابد له من فاعل.
- المبتدأ لابد له من خبر.
- تقديرهم لكل من الفعل والخبر بعد حذفهما جوازا أو وجوبا.

وما شابه ذلك من المسائل، وقل أن نجد بين النحاة من يخرج عن هذا التصور ،مثــل الكسائي الذي لا يكترث حين يدعي دعوى بجواز حذف الفاعل وهو المسند إليه دون أن يتكلف له تأويلا ،أو يختلق له تقديرا، مستندا في دعواه تلك إلى نصوص لا مطعن فيهــا، كآيات من القرءان الكريم مثل قوله تعالى:﴿كلا إذا بلغت التراقــي... ﴾ [2]، وكحــديث

---

[1]- يراجع دلائل العجاز:16.

[2]- سبقت في ص :82.

النبي ﷺ:" لا يزني الزاني حين يزني وهو مؤمن، ولا يشرب الخمر حين يشربها وهو مؤمن ..."[1] ، ومن كلام العرب قولهم:" إذا كان غدا فأتني"، ومن أشعارهم أيضا:

فإن كان لا يرضيك حتى تردني إلى قطري لا إخالك راضيا

فالكسائي–مثلا– في هذه الشواهد وما شابهها يجيز حذف الفاعل من كل من الفعل (بلغت) و (يزني) و (يشربها) و(كان) و(لا يرضيك)[2].

فابن هشام يرى أن المسند والمسند إليه هما الأساس في تركيبة الجملة الاسمية ، موردا لذلك نماذج منها تقدم فيها بعض الحروف على المسند إليه وهو المبتدأ، ومع ذلك تحافظ التركيبة على اسميتها ؛لأن العبرة–كما قال ابن هشام– في الصدر إنما هي المسند والمسند إليه، فلا يضر إن تقدم عليه شيء من الأدوات، كأدوات الاستفهام، أو النفي، أو أخوات(إن) ؛ ولأن هذه الأدوات أو الحروف لا تعتبر صدرا في الجملة، وأراد ابن هشام من خلال هذا أن يوقع دلالة الصدر ومفهومه على المسند والمسند إليه في الجملة الاسمية، ومن هذه الأمثلة التي ساقها:

- أقائم الزيدان: وهو ما كان فيه المسند وصفا، وتقدمه حرف استفهام وهو الهمزة.
- أزيد أخوك : وهو ما تقدم فيه حرف الاستفهام على المسند إليه (المبتدأ).
- لعل أباك منطلق: لما تقدم فيه حرف مشبه بالفعل من أخوات (إن) على المسند إليه.
- ما زيد قائما : لما تقدم فيه حرف النفي (ما) على المسند إليه أيضا[3].

وكذلك في الجملة الفعلية رأى أن الأصل هو الفعل ،وأنه هو الصدر المقصود ،وقد يتقدم عليه من الأدوات فيما مثل به، وهو :

---

[1]– يراجع سلسلة الأحاديث الصحيحة : 1269/6 .

[2]– يراجع :أوضح المسالك:137، والعلامة الإعرابية في الجملة:31–32.

[3]– يراجع المغني:364.

- أقام زيـــــد : لما تقدمت فيه همزة الاستفهام على المسند (الفعل).
- إن قام زيــد : للفعل المسبوق بحرف الشرط (إن).
- قد قام زيــد : للمسبوق بحرف التحقيق (قد).
- هلاّ قــمت : لما تقدمه حرف تحضيض، أو توبيخ[1].

قال شارح اللامية المجرادية* في شرح الجمل وأشباهها:" ولا عبرة أيضـــا بهـــذه الكلم التي افتتحت بها؛ وذلك لأن العبرة بما تتركب منه الجملة، ويتقوم منه وجودها، وهي من اسمين، كزيــد ذاهب، واسم وفعل، نحو: فاز التائب"[2]

اعتبار التركيب الأصلي :

كما عقد ابن هشام مطلبا تحدث فيه على أن المعتبر في تركيبة الجملة هو التركيب الأصلي؛ لأنه قد يعرض لها تغير بتقديم أو تأخير، أو حذف وتقدير، وغير ذلك مما يبـــدل شكلها، فهنا يجب النظر إلى الأصل، وفي ذلك يقول:" والمعتبر أيضا ما هو صـــدر فـــي الأصل"[3] .

وضرب لذلك أمثلة فيما يخص الجملة الفعلية وهي:

- كيف جاء زيـــــد : وفيها تقدم اسم الاستفهام (كيف) علـــى الفعـــل ،وهـــو حـــــال مقدمة.

---

[1]- يراجع المصدر السابق والصفحة نفسها.

*-هوعبد الله الحسن بن يوسف بن مهدي الزياني من علماء القرن الحادي عشر الهجري،لـــه شـــرح علـــى اللاميـــة المجرادية،توفي سنة 1023هـــ.

[2]- شرح اللامية المجرادية:27.

[3]- المغني :364.

- قوله تعـــــــالى: ﴿فأي ءايت الله تنكرون ﴾ [1]،وفيها تقدم المفعــول بــه (أي) وهو اسم استفهام أيضـــــــــا.

- قوله تعـــــــالى: ﴿ ففريقا كذبتم،وفريقا تقتلون﴾ [2]، وفيه تقدم المفعــول بــه (فريقا) على الفعل .

- قوله تعـــــــالى: ﴿خشعا ابصرهم يخرجون... ﴾[3]، وفيها تقدمت الحــال (خشعا).

لأن التركيب الأصلي في هذه الأمثلة أن يتقدم الفعل ،فيقال: جاء زيد كيف، وفي غيــر القرآن: تنكرون أي آيات الله ، وكذبتم فريقا، وتقتلون فريقــا، ويخرجــون خشــعا أبصارهم؛ حتى تصبح الجملة فعلية، والأسماء التي تقدمت في هذه الأمثلة على الفعــل هي على قصد التأخير كما قال ابن هشام ،بالنظر إلى أصل التركيب، هذا بالنسبة للتقــديم والتأخير.

وأما بالنسبة للحذف والتقدير، فالذي مثل به ما يلي:

- يا عبـــــد الله: على تقدير فعل النداء (أدعو)، فالأصل: أدعو عبد الله.
- قوله تعـــــالى: ﴿وإن احد من المشركين استجارك... ﴾ [4]،على تقدير فعل،والأصل: وإن استجارك أحد[5].
- قوله تعـــــالى: ﴿والانعم خلقها... ﴾ [6]،على تقدير فعل، والأصل: وخلق الأنعام[7].

---

[1]- غافرمن الآية 80، ويراجع الإعراب المفصل:304/10.

[2]- البقرة من الآية86،ويراجع الإعراب المفصل:108/1.

[3]- القمر من الآية07 ،ويراجع الإعراب المفصل:301/11.

[4]- التوبة من الآية 6، ويراجع الإعراب المفصل:251/4-252.

[5]- يراجع شرح ابن عقيل (1998):430/1.

[6]- النحل من الآية05، ويراجع الإعراب المفصل:118/6.

[7]- يراجع الكتاب:81/1، وشرح ابن عقيل (1998):470/1.

- قوله تعـــالى: ﴿ والليل إذا يغشى ﴾[1]، على تقدير فعل القسم، والأصل: أقسم .

وفي هذا الشأن قال صاحب المجرادية*:

وما هو في أصل الكـــلام مصدر فمعتبر من غير خلف تحصلا[2]

لكن ابن هشام لم يسلم من انتقادات بعض الدارسين المحدثين في بعض ما مثل به، ومـــن ذلك:

جملة النداء (يا عبد الله)، حيث عابوا عليه تقدير فعل النداء(أدعو) ،وأنه اعتبر ذلـــك هو الحق[3]،ورأوا أن مثل هذا التقدير المتكلف من ابن هشام يخل بأسلوب النـــداء ،بـــل بأسلوب الجملة الإنشائي، ويغيره إلى الأسلوب الخبري، وهو ما يشـــهد بـــه المنطـــق[4]، وهناك من غالى في ذلك، فجعل التقدير: يا أدعو ،فجمع بين الحـــرف والفعـــل[5]، وهـــو تعسف ظاهر.

ومن ذلك أيضا قوله تعالى: ﴿ وإن احد من المشركين استجرك ﴾ مما يقـــع فيـــه الاسم بعد أدوات الشرط، التي تختص بالدخول على الأفعال كما يقول النحاة، فإذا جـــاء بعدها اسم فإنما هو فاعل مرفوع مقدر يفسره الفعل الظاهر بعده ، فرأى البعض أن هـــذا تعسف من النحاة ، وخروج عن الاستعمال اللغوي، واحتكام إلى قواعد عقلية ، جعلوا لها السلطان على الكثير من التراكيب والألفاظ، والذي يلاحظ كلام العرب يجد الكثيـــر مـــن استعمال الاسم بعد هذه الأدوات الشرطية، وبذلك ورد القرآن الكريم، كما قال تعالى :

---

[1]– الليل الآية01،ويراجع الإعراب المفصل:451/12.

*–هو الإمام أبو عبد الله محمد بن المجراد من علماء القرن الثامن الهجري له منظومة فب الجمل تعرف بـــا للاميـــة المجرادية،توفي سنة778هـــ،يراجع شرح اللامية المجرادية:02.

[2]– المرجع نفسه :27.

[3]– يراجع موقد الأذهان وموقظ الوسنان :137 ، 194 .

[4]–يراجع في النحو العربي (المكتبة العصرية):53.

[5]– يراجع الإرشاد إلى قواعد الإعراب :78.

﴿ إذا الشمس كورت...﴾[1] و ﴿ إذا السماء انفطرت ...﴾[2] وغيرهما من الآيات، وذلك قول الكوفيين و سيبويه،فيعربون الاسم المرفوع بعد أداة الشرط مبتدأ،لكن شرطوا أن يكون الخبر فعلا[3].

ومنهم من وافق ابن هشام على اعتبار مثل هذا التركيب جملة فعلية،لكن بتقديم الفاعل ،وتأخير الفعل الظاهر عنه.وليس بتقدير فعل قبله.

وكذلك في قوله تعالى : ﴿ والانعم خلقها﴾ [4]بتقديم المفعول ، وتأخير الفعل، بمعنى أن (الأنعام) منصوب بالفعل الظاهر بعده ، وليس بتقدير فعل قبله[5]. كما أخذوا عليه في جعله (والليل إذا يغشى) جملة فعلية بتقدير فعل القسم ؛لأن تقديره ثقيل ،بادي التكلف،إذا قيل: أقسم و الليل إذا يغشى ،ورأى هؤلاء المنتقدون أن للقسم أسلوبا خاصا مثله مثل النداء[6]، أو أنه من قبيل الجمل غير الإسنادية.

---

[1]– الشمس الآية:01.

[2]– الانفطار الآية:01.

[3]– يراجع العلامة الإعرابية:38.

[4]–سبقت في ص:86 .

[5]– يراجع في النحو العربي(المكتبة العصرية):54.

[6]– يراجع المرجع نفسه:55.

سادسا :الجمـــــــــلة الظرفيـــــــة

وقد عدها ابن هشام قسما مستقلا ثالثا من أقسام الجملة في كتاب مغني اللبيب،ولم يفعل ذلك في كتابه"قواعد الإعراب"تماشيا–في نظرنا–مع حجم الكتاب من جهة،ومن جهة أخرى أن الجملة الظرفية محتملة لدخولها في الاسمية والفعلية،كما سنبينه[1].

والمراد بها ما كان صدرها ظرفا أو جارا أو مجرورا ،والجار والمجرور يعتبران ظرفا من جهة المعنى؛ فليس هناك فرق معنوي بين أن نقول: أتيت في الصباح، وأتيـــت الصباحَ.

واشترط ابن هشام لهذا الظرف أن يسبقه استفهام؛ والسبب في ذلـــك أنـــه" لمـــا كـــان الاستفهام– ومثله النفي– لا ينصبان إلا على الحدث كان الظرف الواقع بعدهما متضـــمنا معنى الحدث، فكأن قولك: أفي الدار زيد ؟ يساوي قولك : هل استقر زيد"[2].

ولتردد هذا النوع من الجمل بين الاسمية والفعلية، بحسب التقديـــر قال ابـــن هشام: " والظرفية هي المصدرة بظرف أو مجرور، نحو: أعندك زيد، وأفي الدار زيد، إذا قدرت(زيدا) فاعلا بالظرف والجار والمجرور، لا بالاســـتقرار المحـــذوف، ولا مبتـــدأً مخبراً عنه بهما"[3].

فهو يشترط أن يكون الظرف أو الجار والمجرور أحد طرفي الإسناد، بحيث يكونـــان مسندا، والمرفوع بعدهما مسندا إليه فاعلا بهما، وهذه المسألة خلافيـــة بـــين البصـــريين والكوفيين، في المرفوع بعد الظرف والجار والمجـــرور، فـــالكوفيون يـــذهبون إلـــى أن الظرف يرفع الاسم إذا تقدم عليه، وتأخر ذلك الاسم، وذهب البصريون إلى أن الظرف لا

[1]– يراجع شرح قواعد الإعراب:74، وحاشية الشنواني:52.

[2]– المحيط في أصوات العربية ونحوها وصرفها:315/1.

[3]– المغني:364.

يرفع الاسم إذا تقدم عليه ، وإنما يرتفع بالابتداء، ولكل من الفريقين حجج على ما ذهب إليه، ليس هذا موضع بسطها[1].

وممن قال بالجملة الظرفية الزمخشري[2]، إلا أنه- كما قال ابن هشام- لم يشترط أن يعتمد الظرف أو الجار والمجرور فيها على نفي ولا استفهام، ويرشد إلى ذلك تمثيله لها بـ : في الدار من المثال : زيد في الدار؛ حيث اعتبر ان جملة الخبر عن(زيد) جملة ظرفية، ولم يسبقها شيء من ذلك ،ولكن من تمثيله لها بجملة الخبر لا نعرف إن كان يشترط الاعتماد أو لا؛ ولأن كلا من الشيخ الأمير والشيخ الدسوقي في حاشيتيهما على المغني لم يلاحظا ذلك ،لكن قد يفهم عدم اشتراطه ذلك من خلال مغايرة مثاله لمثال ابن هشام.

وكيفية الاستدلال لقول الزمخشري لجملة الظرف من خلال المثال ما يلي:

أن جملة الخبر من (زيد في الدار) أصلها : استقر في الدار، وفي الفعل (استقر) ضمير مستتر يعود على (زيد)، وهي حينئذ جملة فعلية من فعل وفاعل، فحذف الفعل(استقر) وبقي الضمير المستتر بلا عامل يعمل فيه، فانتقل إلى الظرف، وصار هذا الظرف هو العامل في ذلك الضمير، فتكونت بذلك جملة من مسند –وهو الظرف- ومسند إليه –وهو الضمير المستتر–[3].

إلا ان ابن يعيش أرجع كل تقسيمات الجملة إلى اثنين لا ثالث لهما ،ومن ذلك أيضا الجملة الشرطية، حيث قال ما نصه:" وهي في الحقيقة ضربان: فعلية واسمية؛ لأن

---

[1]- يراجع الإنصاف في مسائل الخلاف:51/1.

[2]- يراجع شرح المفصل (دار الكتب العلمية):229/1.

[3]- يراجع حاشية الدسوقي (دار الكتب العلمية) : 385/2، وحاشية الأمير (دار الفكر) :2 /43، وشرح المفصل (دار الكتب العلمية):230/1.

الشرطية في التحقيق مركبة من جملتين فعليتين: الشرط، (فعل وفاعل) ،والجزاء (فعل وفاعل) أيضا،والظرف في الحقيقة للخبر الذي هو (استقر)، وهو فعل وفاعل"[1].

وهذا ما ذكره ابن هشام حول في الجملة الشرطية،وصوب أنها من قبيل الجملة الفعلية[2].

وأما الجملة الشرطية فقد جاءت في تقسيم أبي علي الفارسي، حيث قال :" وأما الجملة التي تكون خبَرَ المبتدإ فعلى أربعة أضرب:

- الأول: أن تكون جملة مركبة من فعل وفاعل.
- الثاني: أن تكون مركبة من مبتدإ وخبر.
- الثالث : أن تكون شرطا وجزاء.
- الرابع: أن تكون ظرفا. "[3].

وممن قال بالجملة الشرطية أيضا شارح اللمع لابني جني، وهو الواسطي الضرير؛ حيث جاء في شرحه لخبر المبتدإ ما نصه:" الضرب الثاني : يكون الخبر جملة، والجملة على ثلاثة أقسام:

- الأول : جملة من مبتدإ وخبر، كقولك: زيد (أبوه منطلق).
- الثاني : جملة من فعل وفاعل، كقولك: زيد(قام أبوه).
- الثالث : جملة من شرط وجزاء، كقولك: زيد(إن تكرمه يكرمك)"[4].

ومادام ان ابن هشام لم يعتبر الجملة الشرطية قسما مستقلا من أقسام الجملة،فلا حاجة بنا إلى البحث فيها.

---

[1]- يراجع المرجع السابق:229/1.

[2]- يراجع المغني :364.

[3]- المقتصد في شرح الإيضاح:273/1.

[4]- شرح اللمع:31.

ســـــابعا: ما يحتمل من الجمل الاسمية والفعلية والظرفية

هناك تراكيب من الجمل يتردد بين أن يكون من قبيل الجملة الاسمية ،أو الفعلية ، أو الظرفية، فهو محتمل؛ويرجع هذا التردد والاحتمـــال فـــي نظـــر ابـــن هشـــام إلـــى أمرين،وهما:

1- اختلاف التقدير:ومعناه أن يكون للجملة تقديران أو ثلاثة،كل تقدير تتركـــب الجملـــة بسببه تركبا خاصا.

2- اختلاف النحويين: ومعناه اختلافهم في الإعراب الذي يؤدي إلى اخـــتلاف صـــدر الجملة المبدوءة به،فعلى إعرابٍ ما تكون الجملة اسمية، وعلى إعراب آخر تكون فعلية، وعلى ثالث تكون ظرفية ،وهكذا...

وذكر ابن هشام من ذلك عشرة أمثلة، وهي :

ا- **إذا قام زيد فأنا أكرمه:** وهي الجملة التي اشتملت على (إذا) التي هي ظـــرف لمـــا يستقبل من الزمان ،وهذه الجملة **اسمية** إن كان التقدير: أنا أكرم زيدا إذا قام، علـــى اعتبار أن العامل في(إذا) هو جوابها الذي هو جملة (فأنا أكرمه) الاسمية، ومن المعلـــوم أن العامل متقدم في الرتبة على المعمول.

والجملة **فعلية** ، إن كان التقدير: أكرم زيدا إذا قام، وذلـــك علـــى أن العامـــل في(إذا) هو فعل الشرط (قام) بعدها ، وهو فعل كما يلاحظ*.

* - هذا مبني على الخلاف في عامل(إذا)،يراجع الجنى الداني:369-370، وشرح الكافية:3/275-276.

ومثّل لما تقديره جملة فعلية بقول الشاعر:

فبينا نحن نرقبه أتانـــــا معلِّقَ وَفْضةٍ وزناد راع[1]

والتقدير: أتانا بينا نحن نرقبه.

ب- <u>أفي الدار زيد؟ ، و أعندك عمرو ؟</u> : للجملة المشتملة على ظـــرف أو جـــار ومجرور، فهي **اسمية** على أن:(زيد) مؤخر، وشبه الجملة (في الدار) خبر مقـــدم*، أو على أن : (زيد) فاعل سد مسد الخبر عن مبتدإ محذوف تقديره: كـــائن أو مســـتقر **، فالتقدير : كائن زيد في الدار ، أو مستقر زيد في الدار، وهي جملة **ظرفيـــة** إن كـــان (زيد) فاعلا بالظرف أو الجار والمجرور[2].

جـــ- <u>ما رأيته مذ يومان</u>: للجملة المشتملة على(مذ)،فهي **اسمية** على تقديرين:

الأول : بيني وبين لقائه يومان، فـــ (يومان) مبتدأٌ مؤخر، والظرف قبله خبر مقدم[3].

الثاني: أمد انتفاء الرؤية يومان ، فـــ (أمد) مبتدأٌ، و(يومان) خبر .

وهي **فعلية** على تقدير :مذ كان يومان، فـــ(كان) تامةٌ ،و (يومـــان) فاعـــل، و(مـــذ) ظرف [4].

د- <u>ماذا صنعت</u>: للجملة المشتملة على (ماذا)، فهي **اسمية** على تقـــدير: مـــا الـــذي صنعته؟ فـــ (ما) اسم استفهام مبتدأٌ، و(الذي)خبرها، و(صنعت)صلتها، عند ســـيبويه[5]،أو

---

[1]- شرح شواهد المغني:798/2،برقم :603.

*- هذا على رأي الكوفيين، يراجع شرح التصريح:206/1-207.

**- وهذا على رأي البصريين،يراجع المرجع نفسه والصفحة نفسها.

[2]- يراجع الإنصاف:51/1-55.

[3]- يراجع المغني:365.

[4]- يراجع الجنى الداني:501-502، وموسوعة الحروف:451-452، والإنصاف:382/1-393.

[5]- يراجع الكتاب:416/2-419.

(ما) خبر مقدر، و(الذي) مبتدأٌ مؤخر عند الأخفش [1]، وهي **فعلية** على تقدير: أيّ شيء صنعت، فـ(أيّ) مفعول به منصوب بالفعل (صنعت)،والأصل: صنعت أيّ شيء، وتقدمت (أيّ)؛ لأنها اسم استفهام.

ه- **قوله تعالى: ﴿ أبشر يهدوننا﴾** [2]: فهي **فعلية** على أن تقديرها: أيهدوننا بشر يهدوننا[3]، وهي **اسمية** على أن (بشر) مبتدأٌ نكرة،والاستفهام هو الذي سوغ الابتداء بها[4].

ومن أمثلة ما يحتمل الاسمية والفعلية والظرفية ضمن هذا المثال الخامس قوله تعالى:﴿ ءانتم تخلقونه ...﴾[5]، فـ(أنتم) مبتدأ، و(تخلقونه)خبر،فهي **جملة اسمية** كما رجح ابن هشام معللا اسميتها بأن هناك جملة اسمية بعدها معطوفة عليها [6]، وهي قوله تعالى : ﴿ أم نحن الخلقون...﴾، فيحدث توافق وتناسب بعطف جملة اسمية على جملة اسمية مثلها[7].

كما رجح أن تكون **الجملة فعلية** ، وهي (أهي سرت) في قول الشاعر:

فَقُمْتُ لِلضَّيْفِ مُرْتَاعاً فَأَرَّقَنِي فَقُلْتُ: أَهْيَ سَرَتْ أَمْ عَادَنِي حُلُمُ[8]

تقديرها : أسرت هي سرت ، فالضمير المنفصل(هي) فاعل لفعل محذوف ، يفسره الفعل الظاهر المذكور بعده؛وذلك لأن بعدها جملة فعلية معطوفة عليها ، وهي (عادني حلم) فتعطف جملة فعلية على جملة فعلية مثلها، فيحدث التناسب في العطف[1].

---

[1] – يراجع معاني القرآن للأخفش:367/1.

[2]– التغابن من الآية07.

[3]– يراجع الإعراب المفصل:35/12.

[4]– يراجع شرح ابن عقيل(1998):203/1–212.

[5]–الواقعة من الآية62.

[6]–يراجع الإعراب المفصل :363/11–364.

[7]– يراجع حاشية الدسوقي(دار الكتب العلمية):389/2.

[8]– شرح شواهد الغني:134/1، 798/2 ، برقم ( ) .

و- <u>قاما أخواك</u>: للجملة المشتملة على فعلٍ فيه علامة تثنية، والفاعل مثنى،أو فيه علامة جمع، والفاعل جمعٌ، فهي **فعلية** على تقديرين:

الأول: قام أخواك بتجريد الفعل من علامة التثنية، وليست الألف إلا علامة تثنية لا محل لها، مثلها مثل تاء التأنيث الساكنة في مثل: قامت هند.

الثاني : أن الألف في(قاما) فاعل ، و(أخواك) بدل من تلك الألف.

وعلى كلا التقديرين، فصدر الجملة فعل، وهي جملة فعلية.

وأما كونها **اسمية** فعلى تقدير: أخواك قاما ،فـ (أخواك) مبتدأٌ ،و(قاما) خبر،لكن أخر المبتدأ، وقدم الخبر[2].

ز- <u>نعم الرجل زيدٌ</u> : للجملة المشتملة على فعل المدح والذم، فهي **اسمية** على تقديرها: زيد نعم الرجل، فـ(زيد) مبتدأٌ ،و(نعم الرجل) جملة فعلية خبر ،وأخر المبتدأ وقدم الخبر كما قلنا، وهي جملتان : فعلية واسمية في الوقت نفسه على تقديرها: نعم الرجل هو زيد، فتكون (نعم الرجل) جملةً فعلية، من فعل جامد وفاعل ، وتقدير(زيد) خبراً لمبتدإٍ محذوف تقديره: هو، فتكون حينئذ جملة اسمية[3].

حـ- <u>جملة البسملة (باسم الله)</u>: فهي **اسمية** على تقديرها: ابتدائي باسم الله ، (ابتدائي) مبتدأٌ، و(بسم الله) جار ومجرور، متعلق بمحذوف خبر،وهي **فعلية** على تقديرها : أبدأ ،أو أقرأ،أو أكتب بسم الله ، على حسب الفعل الذي يراد الشروع فيه[4].

ط- <u>قول العرب : ما جاءت حاجتك؟</u> : وجاءت بمعنى صارت، فهي **فعلية** على تقدير : جاءت حاجتك ما ،فـ(حاجتُك) بالرفع اسم(جاء)بمعنى صار، و(ما) خبرها في

---

[1]- يراجع حاشية الدسوقي (دار الكتب العلمية):398/2.

[2]- يراجع شرح ابن عقيل(1998):425/1-427.

[3]- يراجع المرجع نفسه:156/2.

[4]- يراجع الكشاف:26/1-27.

محل نصب، و**اسمية** على تقدير أن (ما) مبتدأ، و اسم (جاءت) محذوف يعود على (ما)، و(حاجتَك) بالنصب خبر (جاءت)[1].

و أعطى ابن هشام مثالين آخرين ضمن هذا المثال التاسع ، و هما :

- ما أنت و موسى : فهي جملة **اسمية** على تقدير ان (ما) مبتدأ ، أو خبر مقدم ، و (أنت) خبرها ، أو مبتدأ مؤخر ، و (موسى) معطوف على (أنت) ، و هي جملة **فعلية** على تقديرها: تكون أنت ما و موسى، أو : تصنع أنت ما و موسى، و (ما) خبر (تكون) المحذوف ، أو مفعول به للفعل (تصنع) ، و (موسى) مفعول معه [2].

- كيف أنت و موسى : فهي جملة **اسمية** على تقدير أن (كيف) خبر مقدم ، و (أنت) مبتدأ مؤخر ، و (موسى) معطوف على (أنت) ، و هي جملة **فعلية** على تقدير أن (كيف) خبر لـ (تكون) المحذوفة ، و (أنت) اسمها ، و (موسى) معطوف على (أنت) ، أو على أن (كيف) حال ، و يقدر فعل محذوف ، هو (توجد)، و (أنت) نائب فاعل لذلك الفعل المحذوف (توجد) ، و قد صار نائب الفاعل ضميرا منفصلا بعد أن حذف فعله [3].

ي- **<u>قعد عمر ،وزيد قام</u>:** والمراد به الجملة المعطوفة (زيد قام) فهي جملة **فعلية** على تقديرها: قام زيد قام؛ ليتم عطف جملة على جملة فعلية تناسبا وتوافقا، وهو الأرجح عند ابن هشام، وهي جملة **اسمية** على ما هي عليه(زيد قام) فيكون عطف اسمية على فعلية[4].

---

[1]- يراجع الكتاب:1/50-51، وشرح المفصل(دار الكتب العلمية):4/353.

[2]- يراجع المغني:367، وحاشية الدسوقي(دارالكتب العلمية):2/390-391.

[3]- يراجع المصدران أنفسهما والصفحات أنفسها.

[4]- يراجع المغني الصفحة نفسها، وحاشية االدسوقي (دار الكتب العلمية):2/391.

ومثل هذا أيضا: موسى أكرمه ، وزيد ليقم، وعمرو لا يذهبْ بجزم المضارع، فالراجح عند ابن هشام أنها جمل فعلية، بتقدير: أكرمْ موسى أكرمْه، وليقم زيد ليقم، ولا يذهبْ عمرو لا يذهبْ فكل من الأسماء الثلاثة(موسى،وزيد ،وعمرو) فاعل لفعل محذوف يفسره الفعل المذكور بعده؛ وتعليل ذلك أن جمل (أكرمه،وليقم،ولا يذهب) جمل إنشائية طلبية ، قل أن تكون خبراً في كلام العرب[1]، وعليه فلا يمكن اعتبار الاسم قبلها مبتدأً ، بل هو فاعل لفعل محذوف، وأما هي فجملة تفسيرية لا محل لها[2].

وأما مثل : زيد قام فهي اسمية ،وهناك من جوز فعليتها ،بتقدير: قام زيد قام، وهم ابن مالك، والمبرد، وابن العريف، وعن الكوفيين أن (زيد) فاعل مقدم، و (قام) فعل مؤخر، كما يجوزون ذلك[3].

وأما إن عطفت عليها جملة أخرى، وصارت(زيد قام وعمرو قعد عنده)،فالأولى(زيد قام) اسمية والثانية(عمر وقعد) اسمية، على تقديرها كما عليه،فيكون هي من عطف الاسمية على الاسمية توافقاً ، ويمكن أن تكون فعلية بتقدير: زيد قام وقعد عمرو عنده فتكون معطوفة على الجملة الفعلية الخبرية (قام) والضمير المستتر فيه فهو عطف فعلية على مثلها [4].

---

[1]- يراجع الكتاب:138/1.

[2]- يراجع حاشية الدسوقي (دار الكتب العلمية):391/2.

[3]-يراجع شرح ابن عقيل(1998):423/1 ،و شرح المفصل (دار الكتب العلمية) : 202/1 – 203 .

[4]- يراجع حاشية الدسوقي(دار الكتب العلمية):391/2.

ثامنـــــــا: الجملة الصغرى والكبرى وذات الوجه وذات الوجهين

لـــم يكتـــف النحويـــون بتقســـيم الجملـــة باعتبـــار الصـــدر إلـــى اســـمية، وفعلية،وظرفية،وشرطية عند البعض ، بل امتد نظرهم إلى مجال أوسع مـــن ذلك،بعـــدما لاحظوا أن الجمل قد يحدث لها أنواع من التركيب تتعـــدى ذلـــك التقســـيم الثلاثـــي أو الرباعي، بحيث تتداخل فيما بينها، وتشتمل على أكثر من إسناد، فقسموا الجملـــة تقســـيما آخر يتمثل في الجملة الكبرى، والصغرى ، وذات الوجه ،وذات الوجهين ،ومن بينهم ابن هشام[1]، فقد ختم بهذه القسمة الكلام على الجمل من ناحيـــة التركيـــب ،وابتـــدأ بالجملـــة الكبرى.

I- <u>الجمـــــلة الكـــــــبرى</u> :

وهي الجملة الاسمية التي خبرها جملة ،إما :

- جملة فعلية، مثل: زيـــــدٌ **قـــام أبـــــــوه.**
- جملة اسمية، مثل: زيـــــد **أبـــــوه قائـــم.**

والملاحظ أن هناك عمليتين إسناديتين أُجريتا داخل كلتا الجملتين،وهما في الأولى:

- إسناد قيام الأب إلى زيد.
- إسناد القيام إلى الأب وحده.

عن طريق الفعل والفاعل في كلٍ من العمليتين الإسناديتين.

وهما في الثانية كذلك، إلا أن الإسناد الثاني فيها ، وهو إسناد القيام إلـــى الأب تـــم عن طريق المبتدإ والخبر، أي عن طريق الجملة الاسمية، فالضابط في الجملة الكبـــرى هو شيئان:

---

[1]- يراجع المغني:367، و الهمع :13/1، وحاشية الشنواني :53،وشرح قواعد الإعراب :75-76، وشـــرح اللاميـــة المجرادية:34-35، والنحو الوافي:16/1، ونحوالجمل:39.

- كونها جملة اسمية
- كون خبرها جملة.

ولاحتوائها على أكثر من إسناد سميت بالجملة الكبرى.

لكن ابن هشام لم يحصر هذه الجملة الكبرى في أن تكون اسمية فقط؛ فلم ير مانعاً من أن تكون فعليةً أيضا كأنه نظر إلى تعدد الإسناد فحسب[1].

وشرط الفعل الذي تتصدر به الجملة الفعلية الكبرى أن يكون ناسخا ؛لأن الأفعال الناسخة هي التي تتطلب خبراً ، مثل:كان وأخواتها، وبعض أفعال المقاربة[2]،مثل: كاد و كرب.....، وهي غير المقترن خبرها بـ(أن)، ومن أمثلتها:

-**كانت** الشمس أشعتها منتشرة. - **مازال** البدر يرسل أنواره.

-**ظننت** الشهر أيامه قليلة. -**كاد** البحث ينقضي.

II-الجملة الصغرى:

وهي جملة الخبر التي تكون ضمن الجملة الكبرى،وقد تكون اسمية أو فعلية، كما رأينا في تمثيل الجملة الكبرى قبل قليل[3]، ومن أمثلتها ما يلي:

-جملة (قام أبوه) من : زيد **قام أبوه.**

-جملة (أبوه قائم)من : زيد **أبوه قائم.**

-جملة (أشعتها منتشرة) من : كان الشمس **أشعتها منتشرة** .

-جملة (يرسل أنواره) من : مازال البدر **يرسل أنواره** .

---

[1]- يراجع المغني:368.

[2]- يراجع شرح ابن عقيل (1998):299/1.

[3]- يراجع الصفحة السابقة ، والمغني:367، والهمع:13/1 ،وشرح قواعد الإعراب :77، وشرح المجرادية:35-36، و حاشية الشنواني:53،و نحو الجمل :39.

- جملة (أيامه قليلة) من : ظننت الشهر **أيامه قليلة** .

-جملة (ينقضي) من : كاد البحث **ينقضي** .

وهذه الجملة الصغرى هي عبارة عن الإسناد الثاني الذي يحدث في الجملة الكبرى، وتسميتها **بالصغرى** إنما هو بالنسبة للجملة الكبرى التي تحتويها ،وسميت بذلك؛لأنها لا تشكل إلا إسناداً واحداً[1].

وأما الجملة التي لا تكون كبرى ولا صغرى فهي **الجملة الأصلية** كما يصفها عباس حسن بقوله:" ويقول النحاة: إن الجملة ثلاثة أنواع:الجملة الأصلية، وهي التي تقتصر على ركني الإسناد ،أي المبتدإ مع خبره،أو ما يقوم مقام الخبر، أو تقتصر على الفعل مع فاعله، أو ما ينوب عن الفاعل"[2].

ولتداخل التراكيب ،وتعدد الأسانيد ذكر ابن هشام أن هناك من الجمل ما تكون كبرى على اعتبار وصغرى على اعتبار آخر ،وذلك مثل: زيدٌ أبوهُ غلامُه منطلقٌ.

فجملة (أبوهُ غلامُه منطلقٌ) صغرى ، على اعتبار أنها جملة خبرٍ عن المبتدإ (زيد)، وهي كبرى على اعتبار أنها مكونة من مبتدإٍ (أبوه)، وخبره جملة اسمية (غلامُه منطلقٌ)[3].

ومثلها قوله تعالى على لسان صاحب الجنتين: ﴿لكنا هو الله ربي ﴾[4]،فأصلها : لكن أنا هو الله ربي[5]، فجملة (هو الله ربي) صغرى؛ باعتبارها خبراً عن (أنا)، وكبرى؛ باعتبارها مكونة من المبتدإ(هو) وخبره جملة اسمية (الله ربي)، هذا على

---

[1]- يراجع شرح قواعد الإعراب :77.

[2]- النحو الوافي:16/1.

[3]- يراجع حاشية الدسوقي(دار الكتب العلمية) :392/2.

[4]- الكهف من الآية 38.

[5]- يراجع الكشاف:484/2،و الإعراب المفصل:386/6 ، وقرأها على هذا الأصل أبي بن كعب رضي الله عنه، يراجع القراءات الشاذة:498.

تقدير أن الضمير المنفصل (هو) ضمير الشأن مبتدأٌ، وليس على أنه أي (هو) يعود على الله سبحانه وتعالى، و(الله) لفظ الجلالة بدل منه ،أو عطف بيان [1]؛ إذ على هذا التقدير لا تكون جملة صغرى فقط؛فالأصل: أنا هو الله ربي ، و(هو) و (الله) شيء واحد؛ لأجل البدلية،فكأن التقدير : لكن أنا الله ربي، فـ (أنا) مبتدأٌ، وخبره جملة اسمية (الله ربي) ، وهي الصغرى، والكل جملة كبرى.

وهناك من الجمل ما يحتمل أن تكون فيها جملة كبرى على تقديرٍ، وألا تكون فيها على تقدير آخر، ومن ذلك كما قال ابن هشام:

- **قوله تعالى: ﴿ أنا ءاتيك به ﴾** [2] :على تقدير:أن (أنا) مبتدأٌ ، خبره الجملة الفعلية(آتيك به)،و(آتيك) فعل مضارع والكاف مفعول به،فهي جملة كبرى.

وأما على تقدير: أن(أنا) مبتدأٌ، و(آتيك) اسم فاعل خبر عن(أنا) والكاف مضاف إليه، فهي جملة أصلية، لا صغرى ولا كبرى[3]، والاحتمال ناشئ من كون كلمة (آتيك) جانست بين المضارع واسم الفاعل ،ومثّل ابن هشام لمجيئها اسم فاعل لقوله تعالى: ﴿ وإنهمُ ءاتيهم عذابٌ﴾[4]، وقوله تعالى: ﴿ وكلهمُ ءاتيه يوم القيمة فردا﴾[5]، ويبدو أنه رجح الاحتمال الثاني –وهو أنها اسم فاعل–؛ لدليلين:

1- أن أصل الخبر الإفراد، وهو ما يتأتى مع اسم الفاعل الذي هو مفرد.

---

[1]– يراجع المغني:367.

[2]– النمل من الآية 39.

[3]– يراجع حاشية الدسوقي (دار الكتب العلمية): 394.

[4]– هود من الآية 76.

[5]– مريم الآية 96.

2- أن القارئ حمزة الكوفي يميل الألف من (آتيك) في السورة نفسها، سورة النمل، وهو لا يميل الألف إلا إذا كانت أصلية[1]، وهو ما يتحقق في كونها اسمَ فاعل من :أتى ، يأتي ، فهو آت، على وزن فاعل :

ء	ا	تـــــ	ـيـــ	ـــك
فـــ	ا	عـــــ	ـلـــ	ـــك

و أصالة الألف فيها باعتبار أنها ليست مبدلة من همزة ، كما هو الحال إذا كانت فعلا مضارعا ، و توضيحه في ما يلي :

ءاتيك (فعل مضارع) اصلها :

ء	أْ	تـــــ	ـيـــ	ـــك
أ	فـــ	عـــــ	ـلـــ	ـــك

فنلاحظ أن الهمزة الثانية التي هي في مقابل الفاء في الصيغة الصرفية أبدلت ألفا ، و صارت (آتيك) ، فليست الألف – إذن – أصلية ، بل هي مبدلة من همزة ساكنة ، قال ابن مالك :

و مدا ابدل ثانيَ الهمزين من كلْمة ان يسكن كآثر و أتمن[2]

– **نحو : زيد في الدار** : فهي جملة كبرى على أن (زيد) مبتدأ ، و خبره الجملة الفعلية (استقر) محذوفا ، و (في الدار) متعلق بالفعل المحذوف (استقر) ، و ليست

[1]– يراجع التيسير في القراءات السبع :48 ، والنشر في القراءات العشر:60/2 ،وشرح شعلة على الشاطبية (دار الكتب العلمية):121، والوافي في شرح الشاطبية:127.

[2]– يراجع شرح ابن عقيل(1998): 507/2–509.

كذلك على أن (زيد) مبتدأ ، و خبره اسم الفاعل (مستقر) محذوفا ، و (في الـــدار) متعلق به ، بل هي حينئذ جملة أصلية [1].

- **نحو : إنما أنت سيرا** [2]: فهي جملة كبرى على أن (أنت) مبتدأ ، و خبره الجملة الفعلية (تسير) محذوفا ، و (سيرا) مفعول مطلق ، و ليست كذلك علـــى أن (أنـــت) مبتدأ ، و خبره (سائر) محذوفا ، و هو اسم فـــاعـــل مفـــرد .

- **نحو : زيد قائم أبوه** : فهي جملة كبرى على أن (زيد) مبتدأ ، خبـــره الجملـــة الاسمية من (أبوه) المبتدأ الثاني ، و (قائم) خبره ، و ليست كذلك على أن (زيـــد) مبتدأ ، و (قائم) خبره ، و (أبوه) فاعل لاسم الفاعل (قائم) [3].

ثم ختـــم الكـــلام علـــى الجملـــة الصغـــرى و الكـــبرى بمثـــال يتعيـــن فيـــه ألا تكون الجملة كبرى ، و هو قول الشاعر :

ألاَ عُمْرَ وَلَّى مُسْتَطَاعٌ رُجُوعُهُ فَيَرْأَبَ مَا أَثْأَتْ يَدُ الْغَفَلاَتِ[4]

فجملة (عمر مستطاع رجوعه) **أصلية** ، و ليست كبرى ولا صغرى ؛ لأنهـــا علـــى تقدير أن (عمر) اسم (ألا) التي للتمني ، و (رجوعه) مبتـــدأ مؤخر، و (مستطاع) خبر المبتدإ (رجوعه) ، و الجملة الاسمية (رجوعه مستطاع) صفة لـــ (عمر) الذي هو اسم (ألا) التي للتمني ، بناء على قول سيبويه بأن (ألا) التي للتمني ليس لها خبر؛ لأنها في معنى : المُتَمَنَّى[5] ، و عليه فيمتنع ما يلي :

- أن تكون الجملة الاسمية (رجوعه مستطاع) خبرا لها .

---

[1]- يراجع حاشية الدسوقي (دار الكتب العلمية):395/2.

[2]- يراجع الكتاب :335/1-336.

[3]- يراجع حاشية الدسوقي (دار الكتب العلمية):395/2.

[4]- شرح شواهد المغني:213/1، 800/2.

[5]- يراجع الكتاب:289/1 ، 309/2 ، فكأن تقدير (ألا عمر): أتمنى عمرا؛ فل يحتج إلى خبر ، يراجـــع شـــرح ابن عقيل(1998):376/1.

- أن يكون (مستطاع) خبرا لها ، و (رجوعه) نائب فاعل له [1].

كما أن سيبويه اعتبر أن (ألا) التي للتمني مثل (ليت) في عدم مراعاة محل اسمها إذا تبعه أحد التوابع ؛ فلا يمكن أن يعطف على اسمها ، ولا أن يؤكد ، ولا أن يبدل منه ، ولا أن يوصف بتابع مرفوع مراعاة لمحله ، الذي هو الرفع [2]، و على هذا يمتنع ما يلي:

- أن يكون (مستطاع) صفة مرفوعة لـ (عمر) على اعتبار المحل[3] ؛لأن محل (عمر) الرفع قبل دخول (ألا) .

- أن تكون جملة (مستطاع رجوعه) في محل رفع صفة لـ (عمر) على اعتبار المحل أيضا ؛ لأن جملة (عمر ، و خبرها) – على فرض أن لها خبرا – لا محل لها ، و الذي أزال محليتها من الإعراب هو دخول (ألا) عليها .

و أما المازني و المبرد فيجوز عندهما أن تكون الجملة (ألا عمر ولى مستطاع رجوعه) جملة كبرى ، و ذلك بجعل (لا) نافية للجنس ، و (عمر) اسمها ، و خبرها الجملة الاسمية (رجوعه مستطاع) ، أو خبرها (مستطاع) المفرد ، و (رجوعه) نائب فاعل ، أو أن خبر (لا) محذوف ، و الجملة الاسمية (رجوعه مستطاع) صفة لـ (عمر) على اعتبار المحل .

---

[1]– يراجع حاشية الأمير (دار الفكر): 45/2 ، وحاشية الدسوقي (دار الكتب العلمية) :396/2، وقد وقع لابن هشام سهو في إعرابه(رجوعه) فاعلا ،والصواب أنه نائب فاعل لاسم المفعول(مستطاع).

[2]– حاشية الدسوقي(دار الكتب العلمية) : 396/2 .

[3]– يراجع المرجع نفسه والصفحة نفسها ، والمقتضب : 591/4–592 ، وشرح ابن عقيل (1998) : 396/1، وشرح ابن طولون على الألفية :277–278.

ذات الوجه ، و ذات الوجهين

و هناك قسمة ثنائية أخرى زادها ابن هشام ، و غيره في الجملة من حيث التركيب الداخلي ، ألا إنها مختصة بالجملة الكبرى ، و هي أنهـا تكـون **ذات وجـه ، و ذات وجهين** .

01 – **ذات الوجهين :** و معناها ان يختلف صدرها ، و عجزها [1]، و ذلك إما :

- أن يكون صدرها جملة اسمية ، و عجزها جملة فعلية ، مثل :

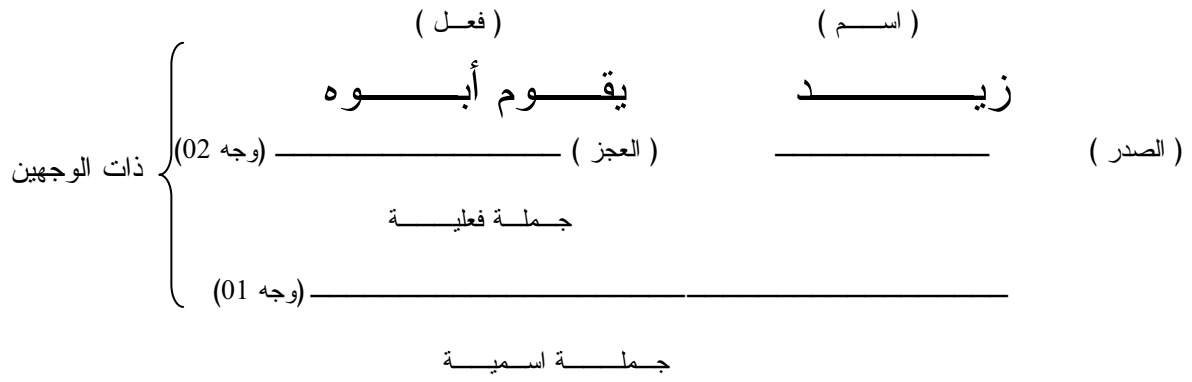

- أن يكون صدرها جملة فعلية ، و عجزها جملة اسمية ، مثل :

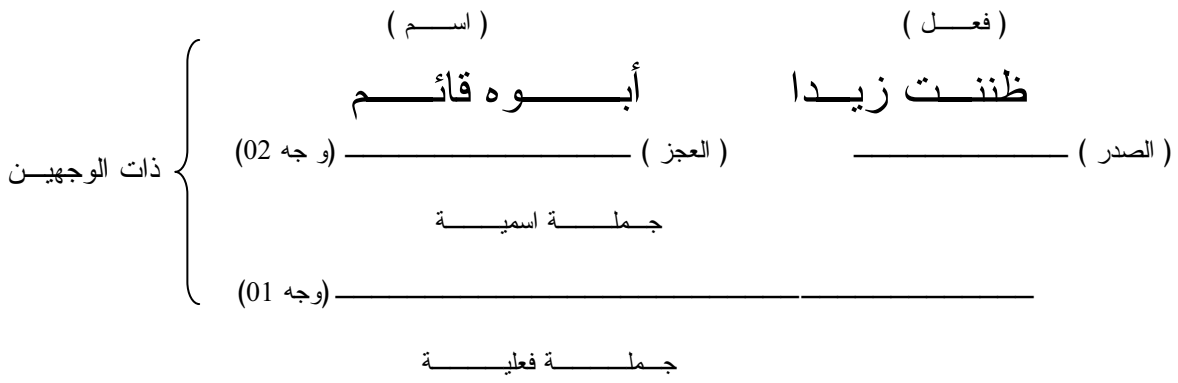

[1]– يراجع المغني : 396 ، والهمع :13/1 ، وشرح المجرادية :42–43.

02 – ذات الوجـــه : و معناها أن يتوافق صدرها و عجزها ، و ذلك إما :

– أن يكون صدرها و عجزها جملتين اسميتين ، مثل :

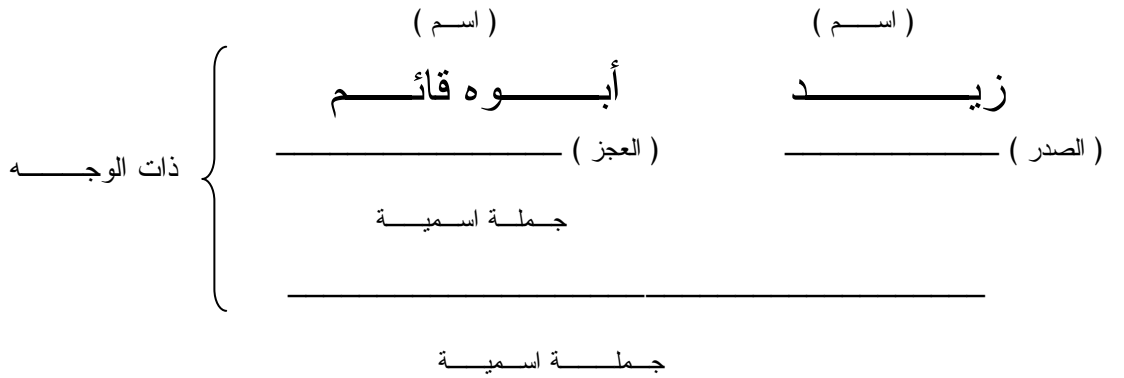

– أن يكون صدرها و عجزها جملتين فعليتين ، مثل :

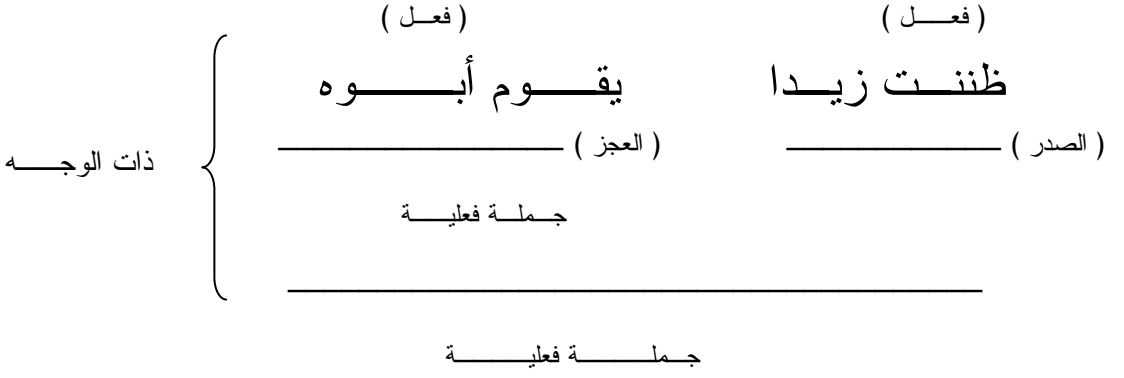

و بهذا ننهي مع ابن هشام الكلام على تقسيم الجملة من حيث التركيب الخـــارجي ، و الداخلي ، لننتقل بعد هذا إلى تقسيمها عنده من حيث الوظيفة أو الإعراب .

الفصل الثالث

الجمل التي لا محل لها من الإعراب

- الجملة الابتدائية .
- الجملة الاعتراضية .
- الجملة التفسيرية .
- جملة جواب القسم .
- الجملة الواقعة جوابا لشرط غير جازم أو جازم ولم يقترن بالفاء ولا بـ (إذا) الفجائية .
- الجملة الواقعة صلة لاسم أو حرف .
- الجملة التابعة لجملة لا محل لها .

أولا: الجملة الابتدائية أو الاستئنافية

وبدأ بها ابن هشام ؛ لأن تسميتها بالابتدائية مناسب لذلك ولا يحتاج إلى تعليل.

تعريفها: وهي الجملة التي تقع في أول الكلام أو في أثنائه ، وتستأنف معنى جديدا، ولا محل لها من الإعراب[1] .

ولها تسميتان: الابتدائية ، والمستأنفة أو الاستئنافية ،وتسميتها الثانية أوضح عند ابن هشام؛ لأن الابتدائية يصح أن تطلق أيضا على الجملة المصدرة بمبتدإٍ ،ولو كان لها محل من الإعراب[2] ،مثل: المؤمنون أمرهم واحد، فجملة (أمرهم واحد) يصح أن نسميها جملة ابتدائية على الرغم من أن لها محلاً من الإعراب ؛ لأنها في محل رفع خبر عن المبتدإ (المؤمنون)، بخلاف الجملة المستأنفة، فإنها لا تطلق إلا على جملتين، وهما : الجملة التي يفتتح بها الكلام، والجملة المنقطعة عما قبلها، وكلتاهما لا محل لها من الأعراب .

نوعاها: جعل ابن هشام الجمل المستأنفة نوعين [3]:

– الأول: الجملة التي يفتتح بها الكلام ابتداء، مثل أن نقول في أول نطقنا : زيدٌ قائم، فهذه جملة استئنافية لا محل لها وكذلك الجملة في أول كل سورة من القرآن ، مثل قوله تعالى:﴿ الحمد لله رب العلمين﴾[4]،فجملة (الحمد لله) لا محل لها.

---

[1] – المعجم الشامل : 84 .

[2]– المغني : 369 .

[3]- المصدر نفسه والصفحة نفسها .

[4]– الفاتحة الآية 01 .

-الثاني: الجملة التي هي منقطعة عما قبلها من جهة اللفظ مثل : مات فلان ،رحمه الله، فجملة (رحمه الله) استئنافية لا محل لها؛ لأنها منقطعة عما قبلها ، فلا علاقة بين (مات فلان) ، وبين (رحمه الله) إلا من جهة المعنى فقط ، والمراد بالانقطاع عما قبلها هو ألا تكون الجملة تابعة لما قبلها عن طريق النعت، ولا عن طريق التوكيد، ولا العطف ولا البدل ، وألا تكون حالا مما قبلها ، ولا خبراً عنه ، وأما ارتباطها بما قبلها من جهة المعنى فلا يضر كما قال الأمير في حاشيته على المغني [1].

ومن هذا القبيل أيضا جملة العامل الذي أُلغي عمله[2]بسبب تأخره، مثل: زيدٌ قائمٌ أظن ، فالعامل (أظن) أُلغي عمله ، فلم ينصب مفعوليه ؛ لأنه تأخر ، فجملة (أظن) لا محل لها

ضابط الاستئناف:

بين ابن هشام إن الاستئناف عند أهل البيان هو ما كان جواب عن سؤال مقدر،مثل قوله تعالى:﴿ هل أتاك حديث ضيفك إبراهيم المكرمين إذ دخلوا عليه فقالوا سلما،قال سلم قوم منكرون ﴾[3]،والشاهد في الآية جملة(قال سلام)الاستئنافية ،فلا محل لها؛لأنها جواب عن سؤال تقديره:فماذا قال له؟،فكان الجواب: قال سلام[4].ومثل ذلك قول الشاعر: زعم العواذل أنني في غمرة صدقوا ، ولكن غمرتي لا تنجلي [5]

---

[1]- حاشية الأمير (المكتبة الأزهرية) : 44/2 .

[2] - يراجع أوضح المسالك : 126-127،وشرح ابن عقيل (1998) : 396/1، وشرح ألفية ابن مالك لابن الناظم : 203 .

[3]- الذاريات الآية 24 .

[4]- يراجع المغني : 370 .

[5]- يراجع شرح شواهد المغني : 800/2 .

فجملة (صدقوا)لا محل لها من الإعراب، لأنها جواب عن سؤال تقديره :أصدقوا ،أم أكذبوا؟ فأجاب أصدقوا .

وأما عند النحاة فالاستئناف عام ،ولا يختص بما كان جوابا عن سؤال مقدر [1].

ثم عقد ابن هشام تنبيهات ثلاثة في معرض حديثه عن هذه الجملة،وهي :

1) التنبيه الأول:

من الاستئناف ما قد يخفى:ومثل له بخمس آيات،نكتفي بواحدة أو اثنتين منها،فمن ذلك :

– قوله تعالى: ﴿ ولا يحزنك قولهم إنا نعلم ما يسرون وما يعلنون ﴾[2]،والشاهد في الآية جملة(إنا نعلم...) فهي استئنافية لا محل لها من الإعراب؛ إذ إنها ليست متعلقة بما قبلها –كما قد يتوهم – وليس (إنا نعلم) من قولهم، وإنما هو من قول الله عز وجل، فالوقف على كلمة (قولهم) تام في التلاوة[3] .

– و قوله تعالى: ﴿ أو لم يروا كيف يبدئ الله الخلق ثم يعيده ﴾[4]؛والشاهد فيها جملة(يعيده)فهي استئنافية لا محل لها،وليست معطوفة على جملة(يبدئ الله)كما قد يتوهم[5]، فالحرف(ثم) للاستئناف لا للعطف ، وأيضا لا يصح أن تكون (ثم يعيده)معطوفة على جملة(يبدئ الله) من جهة المعنى ؛ لأن إعادة الخلق لم تقع بعد ، ولا يعقل أن الله يقررهم بشيء مازال لم يقع ، وإنما قررهم بشيء وقع لهم ، وهو بدء الخلق[6].

---

[1]– حاشية الدسوقي (المطبعة المصرية) : 54/2 .

[2]– يس الآية 75 .

[3]– يراجع منار الهدى في بيان الوقف والابتداء : 232 .

4– العنكبوت الآية 18 .

5– يراجع إعراب القرآن الكريم وبيانه : 683/5، والإعراب المفصل : 24/9–25 .

6– يراجع حاشية الدسوقي (المطبعة المصرية) : 53/2 .

وفائدة هذا التنبيه هي الدعوة إلى استعمال النظر الدقيق لمعرفة الجملة المستأنفة من غيرها[1].

2) التنبيه الثاني:

قد يحتمل للفظ الاستئناف وغيره:وهو نوعان عند ابن هشام:

-أحدهما:لفظ مفرد يحتاج إلى تقدير لفظ آخر معه،حتى يصير اللفظان معا كلاما،أو جملة مستأنفة،مثل (نعم الرجل زيد) فزيد لفظ مفرد،يحتاج إلى أن نقدر معه لفظا آخر،وهو الضمير(هو) فينتج من اللفظين جملة استئنافية تقديرها(هو زيد)[2].

ثانيهما:لفظ ليس بمفرد،ولا يحتاج إلى تقدير لفظ آخر معه،لكونه جملة تامة، وذلك كثير كما قال ابن هشام،ومثل له بقوله تعالى:﴿ يأيها الذين ءا منوا لا تتخذوا بطانة من دونكم لا يالونكم خبالا،ودوا ما عنتم،قد بدت البغضاء من افواههم،وما تخفي صدورهم أكبر،قد بينا لكم الايت إن كنتم تعقلون ﴾ [3]،والشاهد فيها كل من جملة(لا يألونكم) وجملة (قد بدت) وجملة (قد بينا)- وهذه لم يعدها ابن هشام- حيث إن الزمخشري جوز أن تكون الجملتان الأوليان صفتان لبطانة،وأن تكون مستأنفتين ؛ لأنهما علة للنهي في قوله تعالى: ﴿لا تتخذوا﴾[4] وأما جملة (قد بينا) فلا تكون إلا مستأنفة، ولا يجوز أن تكون صفة.

3) التنبيه الثالث:

من الجمل ما جرى فيه خلاف،هل هو مستأنف أم لا؟

ومثل له بأمثلة:

1- يراجع الجملة النحوية : 95 .

2- يراجع حاشية الدسوقي (المطبعة المصرية) : 56/2 .

3- آل عمران الآية 118 .

4- يرجع الكشاف : 458/1-459 وهي في الآية نفسها .

أحدها: مثل جملة(إن قام زيد أقوم)بالرفع،وشاهده جملة(أقوم)فعلى رأى سيبويه هي جملة استئنافية؛ لأنها مؤخرة بعد أن كانت مقدمة، والتقدير : أقوم إن قام زيد[1] وعلى رأى المبرد ليست جملة استئنافية، لأنها في محل جزم واقعة في جواب شرط بتقدير وجود الفاء الرابطة لجواب الشرط،فتقديرها:إن قام زيد فأنا أقوم[2].

ثانيها:جملتا(مذ)و(منذ)وما بعدهما،مثل ما رأيته مذ يومان،أو منذ يومان[3].

فهناك من جعلهما في محل نصب حالين كالسيرافي* ،و أما عند الجمهور فهما استئنافيتان لعدم ارتباطهما بما قبلها[4].

* **ثالثها** : جمل الاستثناء المبدوءة بـ(ليس)أو(لا يكون)أو(خلا)أو(عدا)أو(حاشا)، فعند السيرافي هي أحوال مما قبلها،والتقدير في مثل قام القوم خلا زيد قام القوم خالين عن زيد، علما بأنه أي السيرافي جوز الاستئناف في ذلك.

***رابعها:**الجملة بعد(حتى)[5] ومثل له بقول الشاعر:

فما زالت القتلى تمج دماءها بدجلة حتى ماء دجلة أشكل[6]

والشاهد فيه جملة(ماء دجلة أشكل)والواقعة بعد (حتى)، فعند الجمهور هي مستأنفة بناء

---

1 – يراجع المغني : 372، وكتاب سيبويه : 3/66–67 ، والإنصاف في مسائل الخلاف : 2/141–142–143 .

2– يراجع المقتضب: 2/371–372 .

3–يراجع شرح المفصل (مكتبة المتنبي) : 4/94–95 ، 8/45–46 ، وكتاب الجمل للخليل : 160–161 ، وكتاب سيبويه : 3/11 ، والإنصاف: 1/355 .

* – السيرافي هو ابو سعيد الحسن بن عبد الله (368 هـ) نحوي متفقه ، له شرح كتاب سيبويه ، وشرح الدريدية ، و الاقناع في النحو ، يراجع البغية :1/507– 508 ، والمدارس النحوية :145.

4– يراجع شرح اللمع في النحو : 97–98 .

5– يراجع (حتى) في الجنى الداني : 55 وما بعدها ، وموسوعة الحروف : 246، وشرح اللمع في النحو : 100–101 .

6– ديوان جرير : 367 ، وشرح شواهد المغني : 1/377 ، برقم : 185 .

على أن(حتى)ابتدائية؛ وأما عند الزجاج وابن درستويه* فهي جملة في محل بناء على أن(حتى)حرف جر،وقد اعترض ابن هاشم عليهما في ذلك،حيث لم يعتبر(حتى)في ذلك المثال وما أشبه حرف جر،فقال:"ويرده أن حروف الجر لا تعلق عن العمل،وإنما تدخل على المفردات،أو ما في تأويل المفردات،وأنهم إذا أوقعوا بعدها(إن) كسروها،والقاعدة ان حرف الجر إذا دخل على(إن)فتحت همزتها،نحو:﴿ ذلك بأن الله هو الحق﴾ [1].

هكذا يأبى ابن هشام أن يكون للجملة الواقعة بعد(حتى)محل من الإعراب،ولمناقشته في ذلك نعرض عليه هذا المثال وننظر: ظللت واقفا حتى جاء زيد.

فواضح من هذا المثال أن لفظ (جاء زيدٌ) جملة ولا شك، ولا يستطيع النحاة الذين من بينهم ابن هشام أن يدَّعوا أن هناك مفرداً مؤولاً،باعتبار الكلام خاليا من حرفٍ مصدريٍ سابك يسمح بادعاء ذلك المفرد، ثم إنه واضح أيضا من خلال المثال ان الموقع بعد (حتى) هو موقع المفرد المجرور بها ؛ بدليل صحة وقوع المفرد فيه ، فعلى حسب تأويل النحاة يمكن أن يقال: ظللت واقفا حتى (مجيء زيد) ، أفليس بالإمكان أن يقال: إن المحل الذي بعد (حتى) لا يختص بالجمل[2] ؟

أما ما استدل به ابن هشام على أن الجملة بعد (حتى) لا يمكن للمفرد ان يحل محلها من انه لو اعتبرنا(حتى) حرف جر والجملة التي بعدها في محل جر كما قال

---

* – هو عبد الله بن جعفر(258–347هـ) من أصل فارسي،له الإرشاد في النحو وشرح الفصيح وغريب الحديث،يراجع البغية:36/2.

1–الحج الآية 06 .

2–يراجع المغني : 139/1، ويراجع الجنى الداني : 552، وشرح قواعد الإعراب للكافيجي : 15، وشرح المفصل (مكتبة المتنبي) : 18/8 وما بعدها .

الزجاج* وابن درستويه للزم أن تكون (حتى) الجارة هذه معلقة عن العمل، بمعنى أنه لا أثر لجرها على الجملة التي بعدها، والمعلوم ان حروف الجر لا تعلق عن العمل ، ولا بد ان يكون لها أثر ، ودخولها على الجمل يؤدي إلى تعليقها وعدم تأثيرها ، ولا تدخل إلا على المفردات او ما يؤول إلى المفردات ، فهذا التعليل من ابن هشام ينطلق من أن حروف الجر لم توجد جارةً إلا للمفردات الصريحة، أو داخلةً على الجمل المصدرة بحرف مصدري، حتى يصح تأويلها بمصدر مفرد[1]، والمانع من اعتبار الجملة بعد (حتى) في المثال (... حتى جاء زيد) في محل جر انها ليست مفرداً ،هذا أولا، وليست مصدرةً بحرف مصدري حتى تؤول بمفرد يصح دخول (حتى) عليه ،ثانيا، فهل لنا أن نقول : إن الحرف المصدري هذا ما هو إلا أداة تستعمل مرة ،ويستغنى عنها مرة أخرى ، وذلك بالاستقراء بالأساليب العربية .

ومثال ذلك أسماء الزمان التي يمكننا أن نضيفها إلى الجمل مباشرة من دون حرف مصدري، فنقول مثلاً: حضرت يوم غاب الأستاذ، كما انه بالامكان أن نضيفها بواسطة هذا الحرف المصدري، فنقول: حضرت يوم أن غاب الأستاذ، وكذلك يمكن أن نقول[2]: كاد المطر أن يسقط ،كما نقول: كاد المطر يسقط، إلى غير ذلك من المواضع[3] التي يمكن فيها استعمال الحرف المصدري ، كما يمكن إهماله والتخلي عنه،وهذا دليل على عدم اعتباره ولا الاعتداد به.

---

* – هو ابو اسحاق ابراهيم بن السري (311 هـ) نحوي بغدادي ، كان يخرط الزجاج فلقب به ، أخذ عن ثعلب ثم لزم المبرد ، له معاني القرآن ومختصر النحو وشرح ابيات سيبويه ، يراجع البغية : 411/1–412، والمدارس النحوية :135.

1–يراجع المحيط : 343/3 .

2–يراجع المرجع نفسه : 324/3 .

3–يراجع المحيط : 336/3–337 .

ومن هذه المواضع قولهم في المثل: " تسمع بالمعيدي خير من أن تراه"[1]، والأصل أن يقال:أن تسمع بالمعيدي خير من أن تراه، وقول الشاعر:

أَلاَ أَيُّهَذَا الزَّاجِرِي أَحْضُرَ الْـوَغَـى وَأَنْ أَشْهَدَ اللَّذَّاتِ هَلْ أَنْتَ مُخْلِـدِي[2] ؟

والأصل أن يقال : ألا أيهذا الزاجري أن أحضر الوغى ،وقول شاعر آخر :

وَمَـا رَاعَنِي إلاَّ يَسِيُر بِشُـرْطَةٍ وَعَهْدِي بِهِ قَيْنـاً يَسِيرُ بِكِيـرِ[3].

والأصل أن يقال :ومـا راعني إلا أن يسير ،وعهدي به أن يسير ، وقال آخر:

أُرِيدُ لأَنْسَى ذِكْرَهَا، فَكَأَنَّمَـا تمَثَّلُ لِي لَيْلَـى بِكُـلِّ سَبِيـلِ[4].

وكان الأصل أن يقال : أريد أن أنسى ذكرها ، وسمع عن العرب قولهم : أريد تقوم، والأصل : أن تقوم، قال الأنطاكي:" فإذا كانت العربية تتخلى عـن هـذا الحـرف فـي المواطن التي يعتقد أنها فيه أشد ما تكون تمسكاً به ، فهل يعني هذا شيئاً غير أنها يحلـو لها كثيراً أن تباشر الجملة بغير توسط حرف مصدري، كما يحلو لها أن تباشرها بواسطته في مرات أخرى؟"[5] .

ونرجع لابن هشام بعد هذا كله لنسائله : لماذا لا يمكن اعتبار الجملة بعد (حتـى) في المثال (حتى جاء زيدٌ) في محل جر بـ (حتى) دون الاحتياج إلى حـرف مصـدري لتأويل الجملة ، مادمنا وجدنا في كلام العرب أنه قد لا يُحتاج إلى هذا الحرف في كثيـر من الأحيان.

1-يراجع أمثال العرب : 55 ، وكتاب مجمع الأمثال – مختارات – : 41 .

2-ديوان طرفة : 32، وشرح المعلقات السبع : 46 بلفظ : ألا أيهذا اللائمي، وشرح المعلقات العشـر: 60، وشـرح شواهد المغني : 800/2-801، وكتاب سيبويه: 99/3 .

3-شرح شواهد المغني : 840/2، برقم : 670، والبيت لم يسم قائله .

4-ديوان كثير : 108، وشرح شواهد المغني : 58/2، والكامل للمبرد : 82/2، وتخليص الشواهد وتلخيص الفوائـد : 359 .

5-يراجع المحيط : 337/3-338 .

ثانيا : الجملة الاعتراضية أو المعترضة

وذكرها ابن هشام في المرتبة الثانية ؛ ومناسبة ذلك انه لما ابتدأ بالجملة التي تكون في أول الكلام لفظاً أو معنى، وهي الاستئنافية ثنى بالجملة التي تكون في الوسط.

تعريفها :جاء في تعريفها أنها الجملة التي تعترض بين جزأين متلازمين في الكلام، لإفادته تحسيناً وتقوية[1]، ولعل ما يضبطها بدقة هو أنها لو سقطت من الكلام لما اختل وزنه، مثل: الصبر–ولا شك في ذلك– مفتاح الفرج، فجملة (ولا شك في ذلك اعتراضية لا محل لها من الإعراب .

وتكمن فائدتها في تقويتها للكلام ، وتسديدها وتحسينها لمعناه، كما جاء في التعريف[2] .

مواضعها :وذكر لها ابن هشام من مواضعها سبع عشرة صورة[3]:

أ– بين الفعل ومرفوعه: وكلمة مرفوعه تشمل الفاعل، ونائب الفاعل،لكن ابن هشام لم يمثل للاعتراض بين الفعل ونائب الفاعل، وإنما مثل بالفعل والفاعل فقط ، ومن ذلك قول الشاعر:

شَجَاكَ– أَظُنُّ–رَبْعُ الظَّاعِنِينَا وَلَمْ تَعْبَأْ بِعَذْلِ الْعَاذِلِينَا[4].

قال الدسوقي مبيناً الشاهد في البيت: " هذه جملة معترضة بين الفعل والفاعل، أفادت التقوية؛ لأنه حين قال : شجاك ربع الظاعينينا ، يحتمل أن ذلك مظنونٌ أو

1– يراجع المعجم الشامل : 36، الكافية في النحو : 257/2، والكليات : 144–145 .

2– يراجع شرح الكافية الشافية : 132/1 .

3– يراجع المغني : 373، وما بعدها ، وهمع الهوامع : 247/1 .

4– سبق ذكره في ص : 48 .

مُتوَهَّم،فأخبر أنه مظنون"[1]،والفعل هو (شجاك)، والفاعل هو (ربع) ، والجملة المعترضة بينهما هي (أظن) بفاعلها المستتر وجوباً كما هو معلوم.

ب- بين الفعل ومفعوله: ومثل له بقول أبي النجم الفضل بن قدامة:

وَبُدِّلَتْ-وَالدَّهْرُ ذُو تَبَدُّلِ- هَيْفاً دَبُوراً بِالصَّبَا وَالشَّمْأَلِ[2].

وشاهده جملة (والدهر ذو تبدل) التي اعترضت بين الفعل المبني لما لم يسم فاعله ، وبين المفعول الثاني (هيفاً)، وأما المفعول الأول فهو نائب فاعل ضمير مستتر تقديره:هي ،يعود على الريح،أي بدلت الريح هيفاً.

جـ-بين المبتدإ وخبره: ومثل لذلك بقول النبي صلى الله عليه وسلم: " نحن- معاشر الأنبياء- لا نورث"[3]،والشاهد فيه أن جملة (معاشر الأنبياء)اعترضت بين المبتدإ (نحن) ،وبين خبره (لا نُورث)فلا محل لها من الإعراب.

د- بين ما أصله المبتدأُ والخبر : والمقصود به اسم (كان) وأخواتها وخبرها ،واسم (إن) وأخواتها وخبرها، ومفعولا (ظن) وأخواتها، وغير ذلك من النواسخ، ومما مثل به قول الشاعر :

وإني لرامٍ نظرةً قِبَلَ التي لعلي-وإن شطت نواها- أزورها[4].

والشاهد فيه جملة (أزورها) فلا محل لها من الإعراب.

هذا ولم يمثل لاسم (كان) وأخواتها وخبرها ،ولا لمفعولي (ظن) وأخواتها، ولا لغيرها، بل اكتفى بالتمثيل لاسم (إن) و (لعل)، وخبرهما فقط،فمثال المعترضة بين اسم (كان) وخبرها : كان العرب-وهم الأمة المفضلة-في عزٍّ ومنعةٍ، فجملة (وهم الأمة

1- حاشية الدسوقي (المطبع المصرية) : 58/2 .

2- شرح شواهد المغني : 451/1 ، 808/2 ، برقم : 613 .

3- يراجع مسند الإمام أحمد بن حنبل : 306/1 .

4- شرح شواهد المغني : 810/2 ، برقم : 616، البيت للفرزدق، وليس في ديوانه .

المفضلة) اعتراضية لا محل لها ، ومثال المعترضة بين مفعولي(ظن): ظننتك–وظني لا يخيب– صادقاً ، فجملة (وظني لا يخيب) اعتراضية لا محل لها؛ لاعتراضها بين مفعول (ظن)الأول وهو(كاف المخاطب)، وبين مفعوله الثاني (صادقاً).

هـ– بين الشرط وجوابه: ومما مثل به قوله تعالى :﴿ وإذا بدلنا ءايـة مكانءايـة – والله أعلم بما ينزل – قالوا إنما أنت مفتر ﴾ [1]،فجملة (والله أعلم بما ينزل) لا محل لها ؛لأنها اعترضت بين فعل الشرطِ (بدلنا)،وبين جوابه(قالوا).

و– بين القسم وجوابه: ومما مثل به قول الشاعر :

لعَمْرِي –وَمَا عَمْرِي عَلَيَّ بِهَيِّنٍ– لَقَدْ نَطَقَتْ بُطْلاً عَلَيَّ الأقَارِعُ [2].

والشاهد فيه جملة (وما عمري عليَّ بهين) المعترضة بين القسم(لعمري)، وبين جوابه (لقد نطقت) ،فلا محل لها من الإعراب .

ز – بين الموصوف و صفته :

ومما مثل به ابن هشام لذلك قوله تعالى : ﴿ وإنه لقسم – لو تعلمون – عظيم ﴾[3]، ومحل الشاهد فيها جملة (لو تعلمون) المعترضة بين الموصوف (قسم) وبين صفته (عظيم) ، فلا محل لها من الإعراب .

ح – بين الموصول وصلته :

ومما مثل به قول الشاعر :

ذاك الذي – وأبيك – يعرف مالكاً والحق يدفع تُرَّهَاتِ الباطل[4].

1– النحل الآية 101 .

2– ديوان النابغة : 73 ، وشرح شواهد المغني : 816/2، برقم : 622 .

3– الواقعة الآية 79 .

4– ديوان جرير : 340، وشرح شواهد المغني : 817/2، برقم 623 .

فجملـــــة (وأبيك) لا محـــــل لها ؛ لأنها اعترضت بين الموصول (الذي) وبين صلته (يعرف) .

ط – بين أجزاء الصلة :

وأجزاء الصلة هي المبتدأ والخبر، والفعل والفاعل، والمعطوف والمعطوف عليـــه، وغير ذلك، مثل أن نقول: أقبل الذي كلامه – وأنا متيقن – مفيد، فجملة (وأنا متيقن) لا محل لها ؛ لاعتراضها بين جزء الصلة الأول وهو المبتدأ (كلامه) وبين جزئها الثـــاني وهو الخبر (مفيد)، ومثل ذلك أيضا :عليك بالذين حَسُنت – ولا تتردد – أخلاقهم،فجملة (ولا تتردد) لا محل لها ؛ لاعتراضـــها بين الفعـــــل (حَسُنت) والفاعل (أخلاقهـــم) وهما جزءان للصلة، ومثّل ابن هشام بقوله تعالى :﴿ والذين كسبوا السيئات جـــزاء ســـيئة بمثلها – وترهقهم ذلة – مالهم من الله من عاصم ﴾[1] ، بناء على قول ابن عصفور من أن جملة (وترهقهم ذلة) معطوفة على جملة (كسبوا السيئات)، فيصير الشاهد فـــي الآيـــة على هذا القول جملة (جزاء سيئة بمثلها) فلا محل لها ؛ لاعتراضـــها بـــين الجملتـــين المتعاطفتين ، وهما (كسبوا) و (ترهقهم) ، لكن ابن هشام لم يـــــر شاهدا في هـــــذه الآية ؛ لأنه اختار أن يكون (جزاء) معطوفا على (الحسنى) في قوله عـــز وجـــل : ﴿للذين أحسنوا الحسنى ﴾[2] ، والتقدير : للذين أحسنوا الحسنى ، وللذين كسبوا الســـيئات جزاء سيئة بمثلها ، وعلى ما اختاره ليس هناك جملة اعتراضية[3] .

ي – بين المضاف والمضاف إليه :

1– يونس الآية 27 .

2– يونس الآية 26 .

3– يراجع المغني : 378، وإعراب القرآن الكريم وبيانه : 329/4، والإعراب المفصل: 41/5–43 .

ومثاله قولهم : هذا غلامُ – والله – زيدٍ ، فجملة (والله) لا محل لهـا ؛ لاعتراضها بين المضاف (غلامُ) والمضاف إليه (زيد) .

ك – بين الجار والمجرور :

ومثل لها بقوله : "اشتريته بـ – أرى – ألفِ درهم"[1] ، فجملة (أرى) اعتراضية لا محل لها ؛ لوقوعها بين الباء ، ومجرورها (درهم) .

ل – بين الحرف الناسخ وما دخل عليه :

ومثل لها بقول الشاعر :

كَأَنَّ – وَقَدْ أَتَى حَوْلٌ كَمِيـلُ – أَثَافِيَهَـــا حَمامـاتٌ مُثُـــولُ[2]

وشاهده جملة (وقد أتى حول كميل) المعترضة بين الحرف الناسخ (كأن) وبين اسمها وخبرها ، وهما (أثافيها حمامات) فهي جملة معترضة لا محل لها .

م – بين الحرف وتوكيده :

ومثل لها بقول الشاعر :

لَيْتَ – وَهَلْ يَنْفَعُ شَيْئاً لَيـْتُ – لَيْتَ شَبَـــاباً بُوعَ فاشتريـــتُ[3]

وشاهده جملة (وهل ينفع شيئا ليتُ) المعترضة بين (ليت) وبين توكيدها ، وهو(ليتَ) الثانية من الشطر الثاني ، فلا محل لها ، وأما (ليتُ) الثانية فهي فاعل للفعل (ينفع) والمراد لفظها[4] .

1– هذا القول حكاه الكسائي من قل بعضهم بلفظ " اشتريته بـ – أرى – ألفِ درهم " يراجع المقرب : 271، وضرائر الشعر : 201، وقد حكم ابن عصفور على ذلك بالندور فلا يلتفت إليه، يراجع ضرائر الشعر : 271.

2– شرح شواهد المغني : 818/2، برقم : 624، والبيت لأبي الغول الطهوي .

3– شرح شواهد المغني : 819/2 ، برقم : 626 ، و تخليص الشواهد : 495 .

4– يراجع حاشية الأمير (المكتبة الأزهرية) : 51/2، وحاشية الدسوقي (المطبعة المصرية): 65/2 .

ن – بين حرف التنفيس والفعل :

ومثل لها بقول الشاعر :

وما أدري – وسوف – إخال – أدري – أقـــوم آل حصـــن أم نســـــاء[1]

وفي البيت اعتراضان متداخلان ، الأول : في جملة (وسوف إخال أدري) المعترضة بين (وما أدري) وبين (أقوم) ، والثاني : وهو محل الشاهد في جملة (إخال) المعترضة بين حرف التنفيس (سوف) وبين الفعل المضارع (أدري) ، فلا محل من الإعراب .

س – بين قد والفعل :

ومثل لها بقول الشاعر أيضا :

أَخَالِدُ قَدْ – وَاللَّه – أَوْطَأْتَ عَشْوَةً وَمَا قَائِـــلُ المعروفِ فينَا يُعَنَّفَـــا[2]

والشاهد واضح ، وهو جملة (والله) التي اعترضت بين (قد) والفعل (أوطأت) فلا محل لها .

ع – بين حرف النفي ومنفيّه :

ومما مثل لها به قول الشاعر أيضا :

ولا – أراها – تزال الدهرَ ظالمةً تُحدِثُ لي نكبـــةً وتنكَؤهـــا[3]

فجملة (أراها) لا محل لها ؛ لاعتراضها بين (لا) النافية ، وبين منفيّها وهو (تزال) .

1– ديوان زهير : 12، وشرح شواهد المغني : 130/1، 412 .

2– شرح شواهد المغني : 488/1، برقم : 274، والبيت لأخي يزيد بن عبد الله البجلي .

3– شرح شواهد المغني : 820/2، 826 ، برقم : 929 ، والكامل للمبرد : 384/1 ، 280/2 ، بلفظ : تظهر لي قرحة ،والظاهرأن كلمة(الدهر) زائدة ،يستقيم وزن المنسرح في البيت بحذفها

ف – بين جملتين مستقلتين :

وعبّر عنها صاحب شرح اللامية المجرادية بقوله :" إحداهما مفسرة للأخرى "[1] .

وقد مثّل لها ابن هشام بقوله تعالى : ﴿ فاتوهن من حيث أمركم الله – إن الله يحب التوابين ويحب المتطهرين – نساءكم حرث لكم﴾[2] ، والشاهد فيها الجملتان (إن الله يحب التوابين) و (يحب المتطهرين) المتعاطفتان ، فلا محل لهما ؛ لأنهما اعترضتا بين الجملة المستقلة الأولى ، وهي (فاتوهن من حيث أمركم الله) والجملة المستقلة الثانية وهي (نساؤكم حرث لكم)[3] .

قد يعترض بأكثر من جملتين :

واستدل عليه بقوله تعالى : ﴿ ألم تر إلى الذين أوتوا نصيبا من الكتب يشترون الضللة، ويريدون أن تضلوا السبيل – والله أعلم بأعدائكم وكفى بالله وليا وكفى بالله نصيرا – من الذين هادوا ... ﴾[4] ، والشاهد فيها جملة (والله أعلم بأعدائكم)، وجملة (وكفى بالله وليا)، وجملة (وكفى بالله نصيرا)، هذه الجمل الثلاث لا محل لها ؛ لأنها معترضة بين (أن تضلوا السبيل) وبين شبه الجملة (من الذين هادوا) التي هي بيان لـ (الذين أوتوا) على أحد الاحتمالين .

كثيرا ما تشتبه الجملة المعترضة بالجملة الحالية :

وهو من أهم المطالب في هذا المبحث، وذكر صاحب المغني أن المعترض تتميز عن الحالية بأمور نذكرها إجمالا ثم نفصلها باختصار :

1– شرح اللامية المجرادية : 66 .

2– البقرة من الآيتين 220–221 .

3– يراجع إعراب القرآن الكريم وبيانه : 1/291–292 ، والإعراب المفصل : 1/288–290 .

4– النساء من الآيتين 44–45 .

– الميزة الأولى : أن الجملة المعترضة كما تكون خبرية تكون غير خبرية أيضـــا ، أي أمرية ، ودعائية ، وقسمية ، وتنزيهية ، واستفهامية ، وأما الحالية فلا تكون إلا خبرية .

– الميزة الثانية : أن الجملة المعترضة يجوز أن يدخل عليها حرف استقبال ، أو حـــرف شرط .

– الميزة الثالثة : انه يجوز اقترانها بالفاء .

– الميزة الرابعة : أنه يجوز اقترانها بالواو مع تصديرها بالمضارع المثبت[1] .

أما الأولى – وهي أنها كما تكون خبرية تكون غير خبرية – فدليله في الأ مريـــة قوله تعالى : ﴿ ولا تومنوا إلا لمن تبع دينكم – قل إن الهدى هدى الله – أن يوتى أحـــد مثلما أوتيتم ﴾[2] ، والشاهد جملة (قل إن الهدى هدى الله) المعترضة بين ما قبلهـــا ومـــا بعدها، بناء على أن (أن يؤتى) متعلق بـــ (لا تؤمنوا) ، لكن ابن هشام قال بأرجحيـــة وجه آخر تحتمله الآية :" وهي أن يكون الكلام قد تم عند الاســـتثناء "[3] ، فلـــيس هنـــاك اعتراضٌ أصلا على هذا الوجه .

وأما دليل المعترضة الدعائية فهو قول الشاعر:

إن الثمانيـــــن –وَبُلِّغْتَهَـــــــا– قد أحوجَـــتْ سمعي إلى تُرْجُمَـــانْ[4].

وشاهده واضح، وهو جملة (بُلغتها)، ومعناها الدعاء،فلا محل لها من الإعراب، ومثله:

إن سليمـــــى– والله يكلؤهـــــا– ضنت بشيء ما كـــــان يرزؤهـــا[5].

وشاهده في جملة (والله يكلؤها) الدعائية.

1– يراجع همع الهوامع : 247/1–248 .

2– آل عمران الآية 72 .

3– يراجع المغني : 381 .

4– شرح شواهد المغني : 821/2، برقم : 633، والبيت لعوف بن محلم .

5– شرح شواهد المغني : 826/2، برقم : 634، ولسان العرب 146/1، والبيت لإبراهيم بن هرمة .

أما دليل المعترضة القسمية فهو قول الشاعر:

إني – وأسطارٍ سطــرن سطـــــرَا– لقائلٌ: يا نصــرُ نصــرٌ نصـــــرَا[1].

وشاهده في جملة (و أسطارٍ سطرن سطرا)ومعناها القسم .

وأما دليل التنزيهية فقوله تعالى: ﴿ ويجعلون لله البنـــــات – سبحنـــــه– ولهــم مــا يشتهون ﴾[2] ،هذا إذا لم تقدر الواو في (ولهم)استئنافية،ويقدر(لهم) متعلقا بمحــذوف خبــر مقدم، و(ما) مبتدأً مؤخراً ،وإلا فلا دليل فيه على معنى ما قلنا ، ويبدو ان ابــن هشــام لا يرى في الآية دليلا على أي احتمال على ضوء ما ذكره[3].

ودليل المـــــعترضة الاستفهامية قوله تعالى: ﴿ فاستغفروا لذنوبهم– ومن يغفــر الذنوب إلا الله– ولم يصروا ... ﴾[4].

والشاهد جملة (ومن يغفر الذنوب إلا الله) الاستفهامية التي اعترضت بينما ما قبلها وما بعدها، ولكن ابن مالك الذي مثَّل بهذه الآية هو نفسه نص علــى أن الاســتفهام فيهــا بمعنى النفي، تقديرها: ولا يغفر الذنوب إلا الله،فتصير خبرية إذن[5].

ثم حكى ابن هشام الإجماع على أن الجملة الاعتراضية لا تقع إلا خبرية ،و أجاب عما يوهم خلاف ذلك من الشعر[6].

1– شرح شواهد المغني : 812/2، برقم : 620، والبيت معزو لرؤبة .

2– النحل الآية 57 .

3– يراجع المغني : 382، وإعراب القرآن الكريم وبيانه : 261/4، والإعراب المفصل : 162/6–163.

4– آل عمران الآية 135 .

5– يراجع المغني : 382 .

6– يراجع المصدر نفسه والصفحة نفسها .

وأما الميزة الثانية للجملة المعترضة وهي انه يجوز ان يتقدمها حرف استقبال، فدليلها قول الشاعر:

وما أدري- وسوف-إخال-أدري- أقــومٌ آل حصـــــن ام نســـــاء[1].

وقد تقدم ،وشاهده جملة (وســوف إخــال أدري)المصــدرة بـــ (ســوف)التــي للاستقبال،وقول الله تعالى:﴿ فإن لم تفعلوا – ولن تفعلوا- فاتقوا النار...﴾[2]، والشاهد فيهــا جملـــــة (ولن تفعلوا) المصدرة بـــ (لن) التي للاستقبال، فهذه الجملة اعترضـــت بـــين الشرط(فإن لم تفعلوا) ، وبين جوابه (فاتقوا النار) ، فلا محل لها[3]، وكــذلك قوله تعالى: ﴿فهل عسِيتمُ – إن توليتمُ- ان تفسدوا في الارض﴾[4]، فالشاهد فيها جملــة (إن تــوليتم) المصدرة بحرف الشرط (إن) الدال على الاستقبال، حيث إن هذه الجملة اعترضت بــين اسم (عسى) وهو الضمير المتصل الذي للمخاطبين، وبين خبرها (أن تفسدوا)[5].

وأما الميزة الثالثة للجملة المعترضة ،وهي جواز اقترانها بالفاء فدليلها قول الشاعر:

واعلم – فعلم المــرء ينفعـــــه- أنْ سوف يأتي كلُّ ما قُــدِرا[6].

وشاهده جملة (فعلم المرء ينفعه)- كما سبق –التي صُدرت أو اقترنت بالفاء.

والميزة الرابعة، وهي أنه يجوز[7] اقترانها بالواو مع تصديرها بالمضارع المُثبت فدليلها قول المتنبي :

يا حادِيَيْ عيرها-وأ حسبني أُوجــد ميتا قبيل أفقدهـــــا-

1- سبق ذكره في ص : 121 .

2- البقرة من الآية 23 .

3- يراجع إعراب القرآن الكريم وبيانه : 68/1. والإعراب المفصل : 106/11-107 .

4- محمد (صلى الله عليه وسلم من الآية 23 .

5- يراجع المرجع نفسه : 209/7 .

6- شرح شواهد المغني : 828/2، برقم : 636، والبيت لمجهول .

7- في المغني (حنا الفاخوري) : 39/2، لا يجوز، ولعله خطأ مطبعي .

قفا قليـــــلاً بها علـــيَّ فـــــــلا أقــل من نظــرةٍ أُزودهـــا[1].

والشاهد فيه جملة (و أحسبني...إلى ...أفقدها) ،فقد صُدرت بمضارعٍ مُثبت لـــيس بمنفي ،وهو مقترن بالفاء، قال الدسوقي:" بخلاف الحالية فإنها إذا صُدرت بمضارعٍ مثبت امتنع اقترانها بالواو"[2].

ولنا في نهاية هذا المبحث مساءلةٌ لابن هشام، وهو أنه اعرب جملة (فـــالله أولـــى بهما) في قوله تعالى:﴿ إن يكن غنيا او فقيرا فالله أولى بهما،فلا تتبعوا الهوى﴾[3]، أعربهـــا جوابا للشرط(إن يكن)، حيث قال:" والظاهر ان جواب الشرط (فالله أولى بهما)" [4]، لكن لو عدنا إلى كلامه على حذف جملة جواب الشرط في الباب الخـــامس مـــن كتـــاب المغني حينما قال : " تنبيه: التحقيق أن من حذف الجواب مثل:﴿ من كان يرجوا لقاء الله فإن أجل الله ءلات﴾[5]؛ لأن الجواب مسبب عن الشرط، وأجل الله آتٍ، سواءٌ أوُجِد الرجاء أم لم يوجد، وإنما الأصل: فليبادر بالعمل، فـــإن أجـــل الله لآت، ومثلـــه :﴿ وإن تجهـــر بالقول...﴾[6]، أي فاعلم أنه غنيٌ عن جهرك؛ فإنه يعلم السر"[7]، في الآية نفسها ، إلى غيـــر ذلك من الآيات التي سردها، وفيها جواب الشرط محذوف دل عليه ما بعده.

1- ديوانه : 08، ولم نجده في شرح شواهد المغني .

2- حاشية الدسوقي (المطبعة المصرية) : 72/2، وتراجع جملة الحال في شرح اللمع : 74-75 ، وأوضح المسالك : 214-215 ، وشرح ابن عقيل (1998) : 594/1، وشرح المفصل (مكتبة المتنبي) : 65/2، ومـــا بعـــدها ، وشـــرح الألفية لابن الناظم : 337 .

3- النساء من الآية 135 .

4- المغني : 376 .

5- العنكبوت الآية 04 .

6- طـــه من الآية 06 .

7- المصدر نفسه : 613 .

ونتوجه بالسؤال إليه : ما الفرق بين هذه الأمثلة من الآيات المحذوف فيها جواب الشرط، وبين آية (إن يكن غنيا أو فقيرا فالله أولى بهما، فلا تتبعوا الهوى)؟ ألا يمكن تقدير :فلا تكتموا الشهادة رأفة به ،فالله أولى ...؟ فيكون (فالله اولى بهما) تعليلا لجواب الشرط المحذوف، وهو (فلا تكتموا الشهادة)؛ لاننا لا يمكن ان نعتبر (فالله أولىبهما) مسببا عن الشرط؛ فأولوية الله بهما حاصلةٌ سواءٌ أكانا غنيين أم فقيرين ، أم لم يكونا كذلك أصلاً.

ويدعم ما قلناه قول الأمير معقبا على إعراب ابن هشام السابق لجملة (فالله أولى بهما): " في الحقيقة هو دليل جواب محذوف، أي فلا تكتموا الشهادة رأفة به؛ لأن الله أولى" [1]، ومثلَه فعل محيي الدين عبد الحميد في تحقيقه لكتاب المغني معتبرا ان تلك الجملة تعليل، والجواب محذوف ، تقديره: فلا تكتموا الشهادة[2] .

ولعل لابن هشامٍ تبريراً آخر لإعرابه ذلك ،أو أن في الآية احتمالاً آخر لا يصل إليه فهمنا ، فلا نتهمه بشيءٍ من الغفلة ولا التناقض، وإنما ما ذكرنا لا يعدو كونه ملاحظةً لا أقل ولا أكثر.

1- حاشية الأمير (دار الفكر) : 49/2 .

2- يراجع المغني (محي الدين) : 389/2 .

الجملة الثالثة : التفسيرية

وأوردها في المرتبة الثالثة ، و مناسبة ذلك انه لما ذكر الجملة التي تقع في اول الكلام لفظا او معنا ، ثم أتبعها بالجملة الواقعة في وسطه ، ذكر هنا الجملة التي تقع في آخره ؛ لانها تفسره .

تعريفها: و مما جاء في تعريفها أنها الجملة التي تبين حقيقة ما قبلها ، و توضحه ، ولا محل لها من الاعراب [1].

حرفا التفسير: قال صاحب كتاب الجمل : " و للجملة التفسيرية حالتان :

ا لاولى : أن تكون مقرونة بأحد حرفي التفسير : (أي) في نحو : عندي عسجد ، أي ذهب ، فـ (أي) حرف تفسير، و ما بعدها عطف ، و (أن) في نحو قوله تعالى : ﴿فأوحينا إليه أن اصنع الفلك بأعيننا ووحينا ﴾[2].

ا لثانية : أن تكون مجردة من حرف التفسير ، في مثل قوله تعالي : ﴿و أسروا النجوى الذين ظلموا ، هل هذا إلا بشر مثلكم ﴾ [3].

و قد مثل لها ابن هشام بثماني آيات ، نكتفي منها بواحدة أواثنتين :

احداها : قوله تعالى : ﴿ إن مثل عيسى عند الله كمثل ءادم خلقه من تراب ثم قال له كن فيكون ﴾ [4]، و الشاهد في الآية جملة (خلقه من تراب) التي فسرت قوله تعالى (كمثل

1- معجم الشامل : 329 .

2- المؤمنون الآية 27 .

3- الأنبياء الآية 03 . نحو الجمل : 103، ويراجع كتاب سيبويه : 3/162-163 .

4- آل عمران الآية 59 .

آدم) ، فلا محل لها من الإعراب[1] ، هذا في الجملة المجردة من حرف التفسير ، و أما ما فيها حرف التفسير فمثل لها بقول الشاعر :

و ترمينني بالطرف أي أنت مذنب و تقلينني لكـــن إيـــاك لا أقلـــــي[2].

والشاهد فيه جملة (أنت مذنب) ، فلا محل لها؛ لأنها مفسرة لقوله (و ترمينني) ، وأداة التفسير (أي). الثانية : و قوله تعالى : ﴿فأوحينا إليه أن اصنع الفلك ... ﴾[3]، و قد سبقت قريبـــا ، و الشاهـــد فيها جملـــة (اصنـــع الفلك) فـــلا محل لها ؛ لأنها مفســـرة لـــ (فأوحينا) ، و أداة التفسير (أن) كما هو واضح .

جاء في شرح المجرادية أن ضابط (أن) الـــتفسيرية أن تقع بعد حملة فيها معنى الـــقول دون حـــروفه ، و يسمى كل من (أن) و (أي) عند إعراب التركيب الذي هما فيه حرف تفسير ، أو تفسيرية[4] ، و الذي فيه معنى القول دون حـــروفه مثل : أوحـــى ، و كتب ، و أشار و ما أشبهها .

و لنا مناقشة مع ابن هشام في هذه الجملة ، حيث إنه أثـــار تساؤلنا حينما ذكر عن (أن) المخففة من الثقيلة أنها تأتي للتفسير ، و نجد ذلك جليا في حديثه عنها في البـــاب الأول من كتابه المغني الذي خصصه للأدوات و بالضبط في فصـــل (ان) المفتوحـــة الهمزة الساكنة النون ، فيقول في وجهها الثالث من أوجهها : " أن تكـــون مفسرة بمنزلـــة (أي) ، نحو قوله تعالى ﴿فأوحينا إليه أن اصنع الفلك ... ﴾ [5].

1- يراجع التبيان في إعراب القرآن : 267/1، والكشاف : 433/1 ، والإعراب المفصل : 71/2-72 .

2- شرح شواهد المغني : 234/1، برقم : 113، والبيت لمجهول .

3-5- المؤمنون من الآية 27 .

4- شرح اللامية المجرادية :60، ويراجع شرح المفصل (مكتبة المتنبي) : 140/8-141، وهمـــع الهوامـــع : 71/2، والجنى الداني : 233-234، وموسوعة الحروف : 162-163 .

و قوله جل شأنه : ﴿و نودوا أن تلكم الجنة ﴾[1] ، ثم قال آخذا برأي الكوفيين في إنكارهم (أنِ) التفسيرية : " و عن الكوفيين إنكار (أن) التفسيرية البتة ، وهو عندي متجه ؛ لأنه إذا قيل : كتبت إليه أن قم ، لم يكن (قم) نفس (كتبت) ، كما كان الذهب نفس العسجد في قولك : هذا عسجد أي ذهب ، و لهذا لو جئت بـ (أي) مكان (أن) في المثال لم تجده مقبولا في الطبع " [2] ، و معنى كلامه أننا لو اعتبرنا (أن) تفسيرية في مثل (كتبت إليه أن قم) لاقتضى أن يكون الفعل أو الجملة (قم) تفسيرا لـ(كتبت) ، وللزم أن يكون المفسر وهو (قم) هو نفس (كتبت) في المعنى ، و هذا ما صرح به ابن هشام نفسه بقوله : " لأن المفسر عين تفسيره "[3] ، و توضيح ذلك أكثر أننا لو جعلنا في المثال (كتبت إليه أن قم) ، و عوضنا (أن) بـ (أي) و قلنا : كتبت اليه أي قم لاتضح فساد العبارة في الطبع كما قال .

إلا أنه لو استمعنا إلى كلامه هنا في الجملة التفسيرية ، و هو يتحدث عن الجملة المقرونة بـ (أن) ممثلا لها بآية : ﴿فأوحينا إليه أن اصنع ... ﴾[4] ، و بالمثال (كتبت إليه أن افعل) ، و هو المثال نفسه الذي أنكر فيه أن تكون (أن) تفسيرية ، ثم هو هنا – و في هذا المثال نفسه – لا يمانع أن تكون (أن) حرف تفسير فيه !

و ليس بوسعنا أن نبرر صنيعه هذا إلا باحتمال أن يكون له وجه آخر فيما رأى ، لكننا ربما لم نهتد إليه ، و تبقى المناقشة ملاحظة مجردة .

كما أنه أثار تساؤلنا في نهاية بحثه عن الجملة التفسيرية حين قال : " مسألة : قولنا إن الجملة المفسرة لا محل لها خالف فيه الشلوبين ، فزعم أنها بحسب ما تفسره ، فهي

1- الأعراف من الآية 43 .

2- المغني : 43 .

3- المصدر نفسه والصفحة نفسها.

4- المؤمنون من الآية 27 .

في نحو : زيدا اضربه لا محل لها[1]،و في نحو قوله تعالى : ﴿إنا كل شئ خلقنه بقدر ﴾[2] ، و نحو : زيد الخبزَ يأكله بنصب (الخبز)، في محل رفع ...[3] و كان الجملة المفسرة عنده عطف بيان أو بدل ، و لم يثبت الجمهور وقوع البيان و البدل جملة ، و قد بينت أن جملة الاشتغال ليست من الجمل التي تسمى في الاصطلاح جملة مفسرة ، و إن حصل فيها تفسير ، ولم يثبت جواز حذف المعطوف عليه عطف بيان ، و اختلف في المبدل منه "[4].

فابن هشام من خلال كلامه هذا يرفض أن تكون جملة الاشتغال جملة تفسيرية و أن تكون عطف بيان ، و أن تكون بدلا .

يرفض أن تكون تفسيرية ؛ لأن الحد الذي وضعه هو لجملة التفسير لا ينطبق على جملة الاشتغال ؛ لأن التفسيرية عنده هي الفضلة الكاشفة لحقيقة ما تليه[5] ، بينما نجد أن جملة الاشتغال ليست فضلة بل هي عمدة لا يستغنى عنها ؛ لأن لها دورا مهما ، و هو تفسير الفعل المحذوف قبلها ، و إذا استغنينا عنها و قلنا بأنها فضلة بقي الفعل المحذوف بلا تفسير .

و أما رفضه لأن تكون جملة الاشتغال معطوفة عطف بيان فلأنها أي جملة الاشتغال تفسير لفعل محذوف كما نعلم ، و إذا قلنا بأنها عطف لزم أن يكون المعطوف عليه هو هذا الفعل المحذوف ، و في عطف البيان لا يجوز أن يحذف المعطوف عليه ،

1- لأنها تفسيرا لجملة (ضربت زيدا) الابتدائية التي لا محل لها .

2- القمر الآية 49 .

3- لأنها في الآية تفسير لجملة (خلقنا كل شيء) الخبرية التي هي في محل رفع خبر لـ (إنا)، ولأنها في المثال تفسير لجملة (يأكل الخبز) التي هي في محل رفع خبر عن (زيد) .

4- المغني : 388 .

5- المصدر نفسه : 384 .

أضف إلى ذلك دليلا آخر ، هو أن الجمهور من النحويين لم يثبتوا أن عطف البيان قد ورد جملة [1].

و أما رفضه لكون جملة الاشتغال بدلًا فدليله جمهور النحويين كذلك ، حيث إنه لم يثبت عندهم مجئ البدل جملة ، فهو ينكر و قوع البدل جملة مع قوله في الجملة السابعة من الجمل التي لها محل :" و يقع ذلك في بابي النسق و البدل خاصة "[2] ، فاذا لم تعتبر جملة الاشتغال تفسيرية ، ولا عطف بيان ، ولا بدلا ، فماذا عسى أن نعتبرها ؟ و ما هي المكانة التي تحتلها بين الجمل يا ترى ؟ .

ثم إذا كان ابن هشام يرد على الشلوبين قوله بان جملة الاشتغال تكون بحسب ما تفسره ، فإذا كان لما تفسره محل من الإعراب فلها محل مثله ، و إن لم يكن لما تفسره محل فلا محل لها هي أيضا – إذا كان ابن هشام يرد زعم الشلوبين هذا بحجة ان جملة الاشتغال لا تأتى عطف بيان ولا بدلا ، فلا مناص من ان نجعل لها مكانا بين احد قسمي الجمل المعربة أو غير المعربة ، و ان كان الذي يبدو ان ابن هشام يجعلها من الجمل غير المعربة ، و هو يرفض ان يجعلها تفسيرية ؛ للحجج التي قدمها ، و معلوم أن الجمل غير المعربة هي : الابتدائية ، و المعترضة ، و التفسيرية ، و جملة جواب القسم و جملة جواب الشرط غير الجازم ، أو الجازم غير المقترن بالفاء ولا بـ(إذا) الفجائية ، و صلة الموصول ، التابعة لما لا محل لها ، و جملة الاشتغال التي لا محل لها في نظر ابن هشام لا يمكن ان تكون ابتدائية ؛ لأنها ليست مفتتحا بها الكلام ، ولا هي منقطعة عما قبلها ، ولا يمكن ان تكون جملة معترضة ؛ لأنها عمدة لا فضلة كما قرر ، ولا يمكن

1– لكن أهل المعاني رأوا أن قوله تعالى : ﴿ قال يئا دم هل ادلك... ﴾ الآية، طه 120 عطف بيان على (فوسوس إليه الشيطان) في الآية نفسها، كما في حاشية الصبان : 1078/3 .

2– المغني : 388 .

كونها تفسيرية كما علل ذلك ، ولا كونها جواب قسم ؛ لعدم وجود قسم قبلها حتى تكـــون هي جوابا له ، ولا كونها صلة للموصول ؛ لعدم وجود موصول بها قبلها ، ولا ان تكون جوابا للشرط ؛ لفقدان الشرط قبلها كذلك ، ثم لا هي تابعة لجملة لا محـــل لهـــا ، فـــأين نضعها ؟ اللهم إلا ان نعتبرها تفسيرية ، و هو ما لا يمكن عند ابن هشـــام ، أو نعتبرهـــا جملة مضافة إلى الجمل السبع التي لا محل لها [1].

1- يراجع المحيط : 3/318-319 .

رابعا : الجملة المجاب بها القسم ، أي جملة جواب القسم

و أوردها في المرتبة الرابعة ؛ لأنها تأتي في آخر الكلام ، كالتفسيرية ، فهي في آخر جملة القسم ، لكنها اقل ارتباطا بعدم المحلية من الإعراب من التفسيرية ، و لذلك أخرها عنها .

تعريفها:و مما جاء في تعريفها أنها هي التي تكون بعد قسم ظاهر أو مقدر[1] ، و معناها جملة جواب القسم ، مثل : اقسم بالله لأكملن العمل ، فجملة (لأكملن العمل) لا محل لها من الإعراب ؛ لوقوعها في جواب القسم .

أنواع جواب القسم :

جاء في نحو الجمل ما نصه : " أما جوا بات القسم فإنها محصورة في :

1- (اللام) المفتوحة ، في قوله تعالى : ﴿فوربك لنسئلنهم أجمعين ﴾[2] .

2- (ما) النافية ، في قوله تعالى : ﴿و الضحى و الليل إذا سجى ما ودعك ربك و ما قلى ﴾ [3] .

3- (إن) المشددة ، في قوله تعالى : ﴿و الفجر ﴾ إلى قوله عز و جل : ﴿ إن ربك لبالمرصاد ﴾[4].

4- (إن) المخففة المكسورة الهمزة ، في قوله تعالى : ﴿ تالله إن كنا لفي ضلل مبين ﴾[5] .

1- يراجع معجم الشامل : 416، وكتاب سيبويه : 3/104-146، ونظام الجملة : 377 .

2- الحجر الآية 92 .

3- الضحى من الآية 01-02-03 .

4- الفجر من الآية 01-14 .

5- الشعراء الآية 97 .

5- (لا) ، في نحو قوله تعالى : ﴿ وأقسموا بالله جهد أيمنهم لا يبعث الله من يموت ﴾[1] .

6- (قد) ، في مثل قوله تعالى : ﴿ و الشمس و ضحيها ﴾ إلى قوله عز و جل : ﴿ قد افلح من زكاها ﴾[2].

7- (بل) ، في مثل قوله تعالى : ﴿ ق و القرءان المجيد بل عجبوا... ﴾ [3].

و قد نظم أبو البقاء في الكليات ما سلف قائلا :

إِنْ تُرِدْ عِلْماً بِنَظْمٍ ضَابِطـــــاً سَبْعَةً فَاحْفَظْ جَوَاباً لِلْقَسَمْ

إِنَّ مَا النَّفْيِ لَا قَدْ بـــــلْ و إِنْ خُفِّفَتْ مَفْتُوحَةَ اللَّامِ فَتَــمْ[4]

و القسم سواء ذكر فعله ، و حرفه مثل : أقسم بالله لأفعلن ، أم ذكر حرفه فقط ، مثــل : بالله لأفعلن ، أم لم يذكر الفعل ولا الحرف ، كقوله تعالى : ﴿ أم لكمُ أيمن علينا بلغــة الى يوم القيمة إن لكم لما تحكمون [5]﴾ الشاهد فيها جملة (إن لكم لما تحكمــون) ، فهــي جملة جواب القسم المستفاد من الكلمة (أيمان) ، و هي جمع يــمين.

و أما الآيات التي مثل بها ابن هشام فنكتفي بواحدة منها ، و هي قوله تعالى علــى لسان إبراهيم عليه السلام : ﴿ و تالله لأكيدن أصنمكم﴾[6]، و الشاهد فيها جملة (لأكيدن) ، فلا محل لها ؛ لأنها جواب القسم المذكور حرفه ، و هو (تالله) .

1- النحل الآية 38 .

2- الشمس من الآية 01-09 .

3- ق من الآية 01-02 .

4- نحو الجمل : 101، ويراجع الكليات : 726، وشرح اللامية المجرادية : 77، والأصــول فــي النحــو : 435/1، ويبدو أن هناك خللا في وزن صدر البيت الثاني من بيتي أبي البقاء، وقد يستقيم بزيادة واو قبل (لا)، فيصير : إن مــا النفي ولا قد بل وإن ...على وزن الرَّمَل.

5 - القلم الآية39.

6-الأنبياء من الآية57.

ما يحتمل جواب القسم و الاستئناف :

و فيه ذكر ابن هشام آية تحتملهما ، و هي قوله عز و جل : ﴿ و إن منكمُ إلا واردها ﴾[1] ، قال الدسوقي و الأمير : " أي و يحتمل الاستئناف "[2] .

و معنى قولهما أن الآية هذه تحتمل جواب القسم،وتحتمل الاستئناف،أما احتمالها جواب القسم فلأن قبلها قسما في قوله تعالى:﴿ فوربك لنحشرنهم و الشيطين ثم لنحضرنهم حول جهنم جثيا﴾[3] ،فجملة (وإن منكم) معطوفة بالواو على جملة جواب القسم التي هي (ثم لنحن أعلم)، وهذه معطوفة هي أيضا على الجملة (لننزعن) المعطوفة هي أيضا على الجملة (لنحضرنهم) المعطوفة هي كذلك على جملة (لنحشرنهم) وللمعطوف حكم المعطوف عليه.

وأما احتمالها للاستئناف فمعناه أن تكون الواو في(وإن منكم)استئنافية،والجملة بعدها لا محل لها[4].

ما يخفى من أمثلة جواب القسم:

ومما مثل به قوله تعالى:﴿ أم لكم أيمن علينا بلغة الى يوم القيمة إن لكم لما تحكمون﴾[5].

والشاهد فيها- بعد التأمل -جملة (إن لكم لما تحكمون) فهي جواب القسم[6] المستفاد من

1- مريم الآية 71 .

2- حاشية الدسوقي (المطبعة المصرية):78/2 ،وحاشية الأمير (المكتبة الأزهرية) : 57/2 .

3- مريم الآية 68 .

4- يراجع حاشية الأمير (المكتبة الأزهرية) : 57/2، وحاشية الدسوقي (المطبعة المصرية) : 78/2 .

5- القلم الآية 39 .

6- يراجع إعراب القرآن الكريم وبيانه :37/8 ، والإعراب المفصل : 127/12-128 .

لفظ(أيمان) جمع يمين[1]، قال الزمخشري:"إن لكم لما تحكمون جواب قسم،لأن معنى أم لكم أيمان علينا ،أم أقسمنا لكم"[2]،فهذه الجملة كأنها غير واضحة بأنها جواب القسم،فقد يعتقد أنها ،استئنافية مثلا، إلا بعد الانتباه والتأمل الدقيق.

ومنه قوله سبحانه:﴿ وإذ اخذنا ميثق بني إسراءيل لا تعبدون إلا الله... ﴾ [3] ، وقوله عز وجل:﴿ وإذ اخذنا ميثقكم لا تسفكون دماءكم﴾ [4].

و الشاهد من الآيتين جملتا النفي وهما(لا تعبدون)في الأول،و(لا تسفكون)في الثانية،فهاتان الجملتان جواب القسم المستفاد من لفظ(ميثاق)،قال ابن هشام:"وذلك لأن أخذ الميثاق بمعنى الاستحلاف"[5] ، واستدل على ذلك بقوله سبحانه:﴿ و إذ اخذ الله ميثق الذين أوتوا الكتب لتبيننه للناس.﴾[6] ، فالميثاق هنا بمعنى اليمين والقسم بدليل الجواب(لتبيننه)الذي ورد فعلا مضارعا مقرونا باللام المفتوحة،ومؤكدا بالنون، وهي من صور جواب القسم كما قدمنا، ولخفاء ذلك وغموضه ذكر إن الكسائي و الفراء ومن وافقهما قالوا بأن التقدير في الجملتين(بان لا تعبدوا)و(بأن لا تسفكوا)،ثم حذف حرف الجر وهو الباء،فأصبح الفعلان مرفوعين هكذا:(لا تعبدون)و(لا تسفكون)[7]،ويجوز عند الفراء أن يكون أصل الفعلين (لا تعبدوا) و (لا تسفكوا) مجزومين بلا الناهية،ثم استعمل النهي استعمال الخبر، فصارا(لا تعبدون)و(لا تسفكون)،أي أن أصلهما النهي الذي هو من أساليب الإنشاء بدليل ما بعدهما من أفعال أمر واردة في الآية مثل(وقولوا)،و(وأقيموا

1- يراجع حاشية الأمير (المكتبة الأزهرية) : 57/2، وحاشية الدسوقي (المطبعة المصرية) : 79/2 .

2- يراجع الفرق بين القسم واليمين في الفروق في اللغة : 47 .

3 -البقرة من الآية83.

4- البقرة من الآية84 .

5- المغني : 389 .

6- آل عمران من الآية 187 .

7- وفي إعراب القرآن الكريم وبيانه : 132/1 أنها تفسيرية لا محل لها من الإعراب .

الصلاة) ، و(وآتوا الزكاة) ، فسياق الآية كله استعمل في أسلوب الإنشاء من أمر ونهي،وعلى ما قاله هذان العالمان تخرج الجملتان عن كونهما جوابي قسم أصلا.

ومثل ذلك بيت الشعري يحتمل جواب القسم والحال:وهو للفرزدق:

تَعَشَّ فإن عاهدتَني لا تخونُني نكنْ مثلَ مَنْ-يا ذئبُ- يصطحبان[1]

و الشاهد فيه جملة(لا تخونني)،عدا تحتمل أن تكون جوابا للقسم الذي تفيده كلمة (عاهدتني)أي فإن أقسمت لا تخونني، فلا محل لها من الإعراب،ويحتمل أن تكون أي جملة (لا تخونني)حالا من الفاعل في(عاهدتني)وهو التاء،و التقدير:عاهدتني حال كوني غير مخون لك[2].

ولنا في مبحث هذه الجملة مناقشة لأبن هشام،نطرح من خلالها عدت تساؤلات،فمن ذلك أنه في قضية من قضايا هذه الجملة،وهي مسألة منع ثعلب* أن تكون جملة القسم خبرا،فهم من ثعلب أنه يمنع أن تقع جملة القسم وجملة الجواب معا خبرا،أي الجملتان معا لا يجوز أن تقعا خبرا،هكذا فهم ابن هشام من ثعلب،بدليل تصريحه بالقول:

"مسألة:- قال ثعلب: لا تقع الجملة القسم خبرا،فقيل في تعليله لأن نحو(لأفعلن) لا محل له،فإذا بني على مبتدأ،فقيل (زيد ليفعلن) صار له موضع،وليس بشيء،لأنه إنما منع وقوع الخبر في جملة قسمية،لا جملة هي جواب القسم، ومراده أن القسم وجوابه لا

1- ديوانه:329، بلفظ : واثقتني ، وشرح شواهد المغني : 536/2، 829، برقم : 641 ، والكامل للمبرد: 216/1، وديوان الشعر العربي :425/1، بلفظ :واثقتني كذلك..

2- يراجع المغني : 389 .

*-ثعلب هو أبو العباس أحمد بن يحيى(200-291هـ) شيخ أهل الكوفة ،له المصون في النحو واختلاف النحويين ومعاني القرآن، يراجع البغية:396/1-397)،والمدارس النحوية:224.

يكونان خبرا، إذا لا تنفك إحداهما عن الأخرى[1] ؛ ثم راح يعلل هذا المنع بتعليلين ألغاهما، وذكر سبب إلغائه إياهما،وذلك كله ليتوصل إلى جواز ما منعه ثعلب.

لكننا إذا قلبنا صفحات كتاب (قواعد الإعراب)، وعثرنا على هذه المسألة بالذات،وجدنا أن ابن هشام لا يفهم من ثعلب الفهم الذي فهمه منه في كتابه (المغني) ، بل الذي فهمه في كتابه(قواعد الإعراب) أن ثعلبا منع جواز وقوع جملة جواب القسم وحدها خبرا، ويصرح بذلك قائلا:" ومن هنا قال ثعلب:لا يجوز (زيد ليقومن)، لأن الجملة المخبر بها لها محل،وجواب القسم لا محل له[2].

جاء في حاشية الشنواني ما نصه:" الفرق بين ما هنا، وبين ما في المغني أنه هنا [أي في قواعد الإعراب] مسلم مراد ثعلب جملة الجواب فقط...، وفي المغني رد أن مراد ثعلب ذلك"[3]؛ فالعجيب من ابن هشام كيف يفهم فهما ما في كتاب، ثم لا يدري أنه يرد هذه الفهم نفسه في كتاب آخر من كتبه!، هل يكون لصنيعه هذا مبرر؟.

أما احتجاج ابن مالك بورود السماع بجواز ما منعه ثعلب بقوله تعالى:﴿ والذين ءامنوا وعملوا الصلحت لندخلنهم في الصلحين ﴾[4] ، وغيرها، حيث ادعى ابن مالك أن جملة جواب القسم (لندخلنهم) خبرا عن (الذين) فقد أجاب عنه ابن هشام في كتابه (قواعد الإعراب) بأن الخبر عن (الذين) هو مجموع جملتي القسم والجواب معا، لا الجواب وحده ، والتقدير؛ والذين آمنوا وعملوا الصالحات أقسم بالله لندخلنهم...[5] .

1- المصدر السابق : 390 .

2- حاشية الشنواني : 1/112-113 .

3- المصدر نفسه : 1/114، بتصرف يسير .

4- العنكبوت الآية 09 .

5- يراجع المصدر نفسه الصفحة نفسها .

خامسا: الجملة الواقعة جوابا لشرط غير جازم مطلقا،أو جازم ولم يقترن بالفاء،ولا بإذا الفجائية:

وذكرها في المرتبة الخامسة،وذلك لمجيئها في آخر الكلام كالتفسيرية،وكجملة جواب القسم،وأخرها عن جملة جواب القسم لأنها أقل ارتباطا بعدم المحلية من الإعراب منها،فهي لمجرد وقوعها جوابا لشرط جازم واقترانها بالفاء أو بـ (إذا) الفجائية يصبح لها محل من الإعراب، ثم أن القسم مقدم على الشرط.

تعريفها: وهي الجملة التي تمثل الطرف الثاني من طرفي أسلوب الشرط،وهو الجزاء أو الجواب.

ولها حالتان هما من خلال ترجمتهما:

الأولى: أن تكون جوابا لشرط غير جازم مطلقا،سواء اقترن بالفاء،أو بإذا الفجائية،أم لم يقترن بهما،وهذا معني قول ابن هشام:"مطلقا" [1]حين عرفها.

الثانية: أن تكون جوابا لشرط جازم،ولم تقترن بالفاء، ولا بإذا الفجائية.

1- فأما الأولى : فمثل لها بقوله تعالى : ﴿ حتى إذا جاءوك يجدلونك يقول الذين كفروا ﴾ [2] والشاهد الذي نأخذه من الآية جملة (يقول الذين كفروا)،فهي جواب لشرط غير جازم،وأداته (إذا) ، فلا محل لها من الإعراب[3] .

هذا قد ورد في الشعر خاصة أن (إذا) أداة شرط جازمة،وذلك في قول الشاعر:

اِسْتَغْنِ مَا أَغْنَاكَ رَبُّكَ بِالْغِنَى وَإِذَا تُصِبْكَ خَصَاصَةٌ فَتَجَمَّلِ[4]

1- المغني : 393 .

2- الأنعام من الآية 25 .

3- يراجع إعراب القرآن الكريم وبيانه : 346/2، والكشاف : 12/2، والإعراب المفصل : 199/3 .

4- شرح شواهد المغني : 271/1، برقم : 127، والبيت لعبد قيس بن خفاف .

وهو ما عبر عنه ابن آجروم في عده الأدوات الشرط الجازمة بقوله : " وإذا في الشعر خاصة"[1] .وأدوات الشرط غير الجازمة هي إذا،ولولا،ولوما،ولو،ولما،[2]وكيف،وقد مثل بوعناني لذلك بما يلي بادئا بـ (لو).

1- **لو**، وعدها ابن هشام في كتابه(قواعد الإعراب) من أدوات الشرط غير الجازمة[3]. لو،نحو: لو جئتك لأكرمتك،وشاهده جملة (لأكرمتك)،فلا محل لها لأنها جواب (لو).

2- **لوما**، نحو: لو ما المطر لجف الزرع وشاهده جملة (لجف الزرع) ، فلا محل لها، لأنها جواب (لوما)،وهي حرف امتناع لوجود،ولم ندرك كيف جعلها حرف شرط غير جازم.

3- **إذا**، نحو:إذا جاء زيد أكرمك،وشاهده جملة(أكرمك)،فلا محل لها ،لأنها جواب (إذا).

4- **لما**،وتسمى التعليقية،نحو:لما زارني أكرمته،وشاهد جملة (أكرمته)،فلا محل لها،لأنها جواب (لما).

5- **لولا**،نحو:لولا النور لعم الظلام،وشاهد جملة (لعم)،الواقعة جوابا لـ (لولا)،فلا محل لها،ولولا مثلها مثل لوما في كونها حرف امتناع لوجود،فلم ندر لماذا عدها ضمن أدوات الشرط؟.

6- **كيف**، نحو: كيف تجلس أجلس، بالرفع في الفعلين [4]:

1- حاشية ابن حمدون على شرح متن الأجرومية : 50، ويراجع كتاب سيبويه : 134/1 .

2- تراجع هذه الأدوات في الجني الداني :187، 272، 597، 594، 608 .

3- يراجع شرح قواعد الإعراب : 202، وحاشية الشنواني : 115/1 .

4- يراجع نحو الجمل : 110، وكتاب الكافية في النحو : 390/2، وشرح قواعد الأعراب : 288، 334، 398، وحاشية الشنواني : 24/2، 51، 90 .

ولم يذكر (إذ)، وقد عدها ابن هشام من أدوات الشرط غير الجازمة[1] .

و من الادوات التي لا تجزم وتقع بعدها جملة لا محل لها من الإعراب حروف التحضيض[2] ، وهي :

1- **هلاّ**، مثل نصرت أخاك، فجملة (نصرت) لا محل لها.

2- **ألاّ** المشددة ،مثل ألاّ تقدم واجبك، فجملة (تقدم) لا محل لها أيضا.

3- **لوما**،مثل قوله عز شأنه:﴿ لو ما تاتينا بالمـــلئكة...﴾[3]، فجملة (تأتينا) لا محل لها.

4- **ألاَ المخففة**،مثل قوله تعالى:﴿ ألا تحبون أن يغفر الله لكم ﴾[4] فجملـــة (تحبـــون) لا محل لها من الإعراب؛ وفي الأبيات الثمانية للمرادي:

وَبُعَيْدَ تَحْضِيضٍ وَبَعْدَ مُعَلِّـــــقٍ لاَ جَازِمٍ وَجَوَابَ ذَلِـــكَ أَوْرِدِ[5]

2- وأما الثانية:وهي أن تكون جواب لشـــرط جـــازم غيـــر مقتـــرن بالفـــاء،ولا بـــإذا الفجائية،فمثلها قوله تعالى: ﴿ إن يشأ يذهبكم ﴾[6]،والشاهد فيها جملة(يـــذهبكم)،فـــلا محل لها من الإعراب لوقوعها جواب لشرط جازم غيـــر مقتـــرن بالفـــاء،ولا بـــإذا الفجائية،وكذلك قوله تعالى:﴿ أينما تكونوا يدرككم المـــوت﴾[7]،والشـــاهد فيهـــا جملـــة (يدرككم) فلا محل لها[8] .

---

1 - يراجع شرح قواعد الإعراب : 202 ، و حاشية الشنواني : 115/1 .

2- يراجع موسوعة الحروف : 119-120، 417-418، 496 .

3- الحجر من الآية 70 .

4- النور الآية 22 .

5- الأشباه والنظائر : 25/2، ونحو الجمل : 112، 118 .

6- النساء الآية 133 .

7- النساء الآية 78 .

8- يراجع التبيان في إعراب القرآن : 374/1 .

هكذا نجد أن ابن هشام لما مثل لهذه الحالة من هذه الجملة بنحو:إن تقم أقــم ،و:إن قمت قمت،علل كون جملة(أقم)في المثال الأول لا محل لها من الإعراب بقوله:"أما الأول فلظهور الجزم في لفظ الفعل"[1]؛ ومعنى تعليله أنه ما دام أن الجزم قد ظهر في الفعل فــلا حاجة إلى أن نقول:إن الجملة في محل جزم،فكأن الفعل استأثر بعمل الأداة وحــده،وظهر أثره عليه دون الجملة بكاملها، فلما ظهر هذا العمل على الفعل وحده لم يبق للجملة عمل، فلا موضع لها.

وعلل كون الجملة(قمت) في المثال الثاني لا محل لها من الإعــراب بقولــه:"وأمــا الثاني فلأن المحكوم لموضعه بالجزم الفعل لا الجملة بأسرها "؛ ومعنى تعليله أن الــذي يحكم له بأنه مجزوم محلا هو الفعل الماضي فقط،ويجزم محلا لأن الماضــي لا يجُــزَم لفظا باعتباره مبنيا، فالفعل وحده هو الذي يُجْزم بالأداة،وليس الجملة،وبــذلك تُــوهِّم أن لجملة جواب الشرط هذه محلاً من الإعراب ، ويفرق بينها وبين الفعل الذي له محل من الإعراب دونها.

1- المغني : 393 .

السادسة:الجملة الواقعة صلة لاسم أو حرف

وذكرها في المرتبة السادسة،ولعل مناسبة ذلك أنها أقل ارتباطا بعدم المحلية من الإعراب مما سبقها، وذلك لتعلقها بالاسم الموصول بها،وهو لابد أن يكون له محل من الإعراب .

تعريفها: وهي الجملة التي تذكر بعد الموصول لإتمام معناه،وتوضيح مدلوله.

قال خالد الأزهري يعرف الموصول:" وهو في الأصل اسم مفعول من وصل الشئ بغيره، إذا جعله من تمامه"[1] ، وقال الأشموني بتعريفه للموصول الاسم:" موصول الأسماء ما افتقر أبدا إلى عائد أو خلفه، وإلى جملة صريحة أو مؤولة"[2] .

وحاصل هذين التعريفين أن الموصول في اللغة هو ما وصل بغيره، وفي الاصطلاح هو ما افتقر دائما إلى عائد يعود عليه من الجملة التي يوصل بها،وإلى جملة بعده يكون موصول بها،أو يتم معناه،وتحصل فائدة الكلام.

قسما الاسم الموصول: قسم ابن هشام الموصول إلى قسمين :موصول اسمي،ومعناه،كون الموصول اسما،وموصول حرفي، ومعناه كون الموصول حرفا.

1- فأما الموصولات الاسمية:فقد حصرها ابن الحاجب* بقوله:"وهي الذي، والتي، واللذان ،واللتان بالألف والياء ،والألى، والذين، واللائي، واللاتي، و اللواتي، وما، ومن،

1- شرح التصريح (دار إحياء الكتب العربية) : 130/1، ، ويراجع حاشية الخضري على ابن عقيل: 170/1، ومعجم الشامل : 564-565، وكتاب سيبويه:313/2-314، ونظام الجملة : 639 .

2- شرح الأشموني على الألفية : 126/1 .

* - هو جمال الدين عثمان بن عمر (646-750 هـ) فقيه مالكي نحوي بارع ، ولد بمصر وسكن دمشق ، له الكافية في النحو ، و الشافية في الصرف ، يراجع البغية :134/2، و المدارس النحوية :301.

وأيّ، وأيّة، وذو الطائية،وذا بعدما الاستفهام والألف واللام"؛وعلق العلامة الرضي عليه بقوله:" هذا حصر لجميع الأسماء الموصولة"[1] .

فكل جملة تأتي صلة لأحد هذه الموصولات فلا محل لها من الإعراب،ومثال ذلك: جاء الذي نجح،فجملة (نجح) لا محل لها،لأنها صلة الموصول (الذي) والعائد ضمير مستتر في الفعل (نجح) تقديره (هو)، يعود على (الذي). ومثل ذلك قول الشاعر:

نَحْنُ اللَّذُونَ صَبَّحُواْ الصَّبَاحَا يَوْمَ النُّخَيْلِ غَارَةً مِلْحَاحَا[2]

فالشاهد في هذا البيت جملة (صبحوا)، فهي لا محل لها؛ لأنها صلة الموصول (اللذون)، على لغة بني هذيل أو عقيل[3]، وعائد الموصول ضمير متصل في محل رفع فاعل في الفعل (صبحوا)، وهو(الواو).

وقول الشاعر:

سَتُبْدِي لَكَ الْأَيَّامُ مَا كُنْتَ جَاهِلاً وَيَأْتِيكَ بِالْأَخْبَارِ مَنْ لَمْ تُزَوِّدِ[4]

وفيه شاهدان هما: جملة (كنت جاهلا) فلا محل لها؛ لأنها صلة الموصول (ما)، والعائد على الموصول محذوف، تقديره (به)،أي ما كنت جاهلا به، والشاهد الثاني جملة (لم تزود) فلا محل لها؛ لأنها صلة الموصول (من) ،والعائد على الموصول ضمير محذوف في محل نصب مفعول به،والتقدير (تزوده).

1- كتاب الكافية في النحو : 39/2 .

2- شرح شواهد المغني : 832/2، برقم : 637، تخليص الشواهد : 135، والبيت لرجل من بني عقيل، وقيل لرؤبة، وقيل لليلى الأخيلية .

3- يراجع شرح ابن عقيل (1998) : 137/1، وأوضح المسالك : 52، وقطر الندى : 141، وشرح الألفية لابن الناظم : 83 .

4- ديوان طرفة:41، وشرح شواهد المغني:800/2-802 بلا رقم،وشرح المعلقات السبع:53،وشرح المعلقات العشر:69.

وقول الشاعر:

فَإِنَّ الْمَاءَ مَاءُ أَبِي وَجَدِّي وَبِئْرِي ذُو حَفَرْتُ وَذُو طَوَيْتُ[1]

والاسم الموصول في البيت هو (ذو) ،وهي خاصة بقبيلة (طيء)[2]،والشاهد فيه جملتان،الأولى (حفرت) ، والثانية (طويت)فلا محل لهما؛ فكلتاهما صلة للموصول (ذو) الطائية ؛ وقوله تعالى: ﴿ إن المصَّدقين والمصَّدقت...﴾ [3] ، والاسم الموصول هو(أل) ، والشاهد فيها اسم الفاعل(مصدقين)،و(مصدقات)،ولكن ليس بقبيل صلة الموصول بالجملة،لأن اسم الفاعل مفرد لا جملة،وصلة(ال) تكون باسم الفاعل،أو اسم المفعول،أو صفة مشتبهة[4]،وورد وصلها بالجملة الفعلية شاذا[5] في قول الشاعر:

مَا أَنْتَ بِالْحَكَمِ التُرْضَى حُكُومَتُهُ وَلاَ الْأَصِيلِ وَلاَ ذِي الرَّأْيِ وَالْجَدَلِ[6].

ومحل الشاهد الجملة(ترضى)التي هي صلة لأل فلا محل لها.

وقوله تعالى: ﴿...قالواماذا أنزل ربكم ﴾ [7]،والاسم الموصول هو(ذا) الواقعة بعد(ما)الاستفهامية، والتقدير:ما الذي أنزل ربكم،ومحل الشاهد الجملة(أنزل)التي لا محل لها،لكونها صلة الموصول(ذا).

1-تخليص الشواهد،وتلخيص الفوائد:143،وقطر الندى:143 برقم:31،وأوضح المسالك:51،وهولسنان بن فحل الطاءي.

2-يراجع شرح ابن عقيل(1998):142/1.

3-الحديد من الآية18.

4-يراجع شرح ابن عقيل(1998):148/1،على خلاف في جواز وصل (أل) بالصفة المشبهة، ويراجع المرجع نفسه:149/1.

5-يراجع المرجع نفسه،والصفحة نفسها،واعترض الخضري على كونه شاذا، فيراجع حاشية الخضري على ابن عقيل:78/1.

6-يراجع تخليص الشواهد:154،وشرح ابن عقيل(1998):149/1،وهو للفرزدق وليس في ديوانه.

7-سبأ من الآية23.

وقول الشاعر:

..... فَـمَنْ ذَا يُعـَزِّي الْـحَزِينَا[1]

ومحل الشاهد في جملة (يعزى) فلا محل لها لوقوعها صلة الموصول(ذا) الواقعة بعد (مـــا) الاستفهامية والتقدير: من الذي يعزي الحزينا.

وقول الشاعر :

وَتُبْلِي الْأُلَى يَسْتَلْئِمُونَ عَلَى الْأُلَى تَرَاهُنَّ يَوْمَ الرَّوْعِ كَالْحِدَإِ الْقُبْلِ[2]

ومحل الشاهد فيه جملتان هما (يستلئمون) و (تراهن) ،فلا محل لها لأنهما صلتان للموصول (الألى).

وقول الله عز من قائل: ﴿ثم لننزعن من كل شيعة أيهم أشد على الرحمن عتيا ﴾.[3]

والشاهد فيها الجملة الاسمية التي حذف مبتدؤها ،وهو صدر الصلة، والتقدير: أيهم هو أشد، فجملة(هو أشد) لامحل لها من الإعراب؛ لأنها صلة الموصول (أي).

2- وأما الموصولات الحرفية: فقد حصرها بوعناني في كتابه نحو الجمل فيما يلي :

أ- (أن) ،بفتح فسكون، في قوله تعالى﴿ فأردت ان اعيبها ﴾ [4]،والشاهد جملة (أعيبها)،فلا محل لها.

ب- (مـــا)،في نحو أعجبت بما حفظ الصبي من القرآن، والشاهد جملة (حفـظ) فلا محل لها.

1-شرح التصريح(دار إحياء الكتب العربية):139/1،وهو لأمية بن أبي عائذ الهذلي، أو ابن أبي الصلت.

2-شرح شواهد العيني في حاشية الصبان:231/1،وشرحابن عقيل(1998):136/1،وتخليص الشواهد:139،وهو لأبي ذؤيب الهذلي.

3-مريم الآية69.

4-الكهف من الآية79.

ج – (كي)، في قوله تعالى:﴿ فأثابكم غماً بغم لكيلا تحزنوا على ما فاتكم ...﴾[1] ، والشاهد جملة (لا تحزنوا) فلا محل لهـــــا.

د– (أنّ)، بفتح الهمزة وتشديد النون،في تحو قوله تعالى:﴿ ألم تر أن الله أنزل من السماء ماءً... ﴾ [2]، والشاهد جملة (أنزل)، فلا محل لها.

ه– (لو)، في نحو قوله تعالى:﴿ ... يود أحدهم لو يعمر ألف سنة ﴾[3] ، والشـــاهد جملـــة (يعمر)، فلا محل لها أيضا؛لأنها هي وما فبلها من الجمل المتقدمة صلات للموصـــولات المذكورة.

فتؤول كل من هذه الأدوات مع ما بعدها بمصدر، ويعرب إعـــراب المفـــردات بحســـب موقعه[4].

وجاءت الحروف الموصولة منظومة في حاشية الخضري (70/1)في قول السندوبي:

وَهَـــــــاكَ حُرُوفاً بِالْمَصَادِرِ أُوِّلَتْ وَذِكْرِي لَهَا خَمْساً أَصَحُّ، كَمَا رَوَوْا

وَهَاهِيَ أَنْ بِالْفَتْحِ، أَنَّ مُشَـــــــدَّداً وَزِيدَ عَلَيْهَا كَيْ فَخُذْهَا ،وَمَا ، وَلَوْ[5]

وقد ذكر ابن هشام أن الموصول الحرفي وصلته لهما محل من الإعراب؛ لأنهمـــا يؤولان بمصدر،وهذا المصدر يعرب حسب موقعه من الإعراب، وأجاب– رحمـــه الله– عن سؤال قد يتبادر ، وهو أنه كيف جُعل للموصولات الحرفية مع صلاتها محـــل؟ ولـــم يجعل ذلك للموصولات الاسمية ؟ أجاب بقوله: " لأن الموصول– أي الحرفي– حـــرف ،

1– آل عمران من الآية153.

2–فاطر من الآية27

3–البقرة من الآية96.

4–يراجع نحو الجمل:90، وموسوعة الحروف:150 ،157 ،353 ،354 ،412 ،432.

5– حاشية الخضري على ابن عقيل:70/1،ويراجع حاشية ابن حمدون على الآجرومية:44،وحاشية أبي النجـــا علـــى شرح خالد الأزهري:45،وشح الكافية الشافية:127/1

فلا إعراب له لا لفظا ولا محلا "[1]؛ومعنى هذا الكلام أن هناك فرقا بين الموصول اسم الذي تصح فيه إمكانية الإعراب، وبين الموصول الحرفي الذي لا يمكن إعرابه، باعتبار أن الحروف لا تعرب لا في اللفظ ولا في المحل، والإعراب ليس من خاصيتها.

وفي آخر هذا المبحث لابد أن يكون لنا مناقشة مع ابن هشام حول مسألة من مسائل هذه الجملة،وذلك ما ذكره في أول كلامه عليها فقال:"وبلغني عن بعضهم أنه كان يلقن أصحابه أن يقولوا: إن الموصول وصلته في موضع كذا،محتجا بأنهما ككلمة واحدة"[2].

فواضح أنه يرفض أن يكون الموصول وصلته كلمة واحدة لها محل من الإعراب،وأنه أنكر على هذا البعض المجهول ذلك، وساق عدة شواهد تبطل ذلك الزعم، وهو اعتبار الصلة والموصول كلمة واحدة،[3] فيقول ابن هشام:[4]"والحق ما قدمت لك من أن صلة الموصول لا محل لها من الإعراب ؛ بدليل ظهور الإعراب في نفس الموصول في نحو ليقم أيهم في الدار،ولألزمن أيهم في الدار،وامرر بأيهم هو أفضل،وفي التنزيل ﴿رَبَّنَآ أَرِنَا الذَيْنِ أَضَلَّنَا...﴾[5].

وقرئ:﴿ أيَّهم أشد﴾،بالنصب،وروي قوله:

..... فسلم على أ يِّهم أفضل[6]

بالخفض.

---

[1]-المغني:394.

2-المغني:393.

3-يراجع نظام الربط والارتباط في تركيب الجملة:150.

4-المغني:393.

5-فصلت من الآية29.

6-شرح شواهد المغني:236/1،برقم:115،وشرح شواهد العيني في حاشية الصبان:259,830/1، وتخليص الشواهد:158،وهو لرجل من بني غسان اسمه غسان بن وعلة.

وقال الطائي:

..... فحسبي من ذي عندهم ما كفانيا[1]

وقال العقيلي:

نحن اللذون صبحوا الصباحا[2]. .....

وقال الهندي : ..... هم اللاؤون فكوا الغل عني [3] .

وكل ما في هذه الشواهد التي استشهد بها هو أن الحركة الإعرابية ظهرت على الاسم الموصول[4] ، فظهرت الضمة في(أيهم) لوقوعها فاعلا في المثال الأول،والفتحة في (أيهم) لوقوعها مفعولا به في المثال الثاني ،والكسرة في أيهم أيضا لوقوعها اسما مجرورا بالياء في المثال الثالث ، وظهرت الياء علامة نصب للمثنى في (اللذين)لوقوعها مفعولا به في آية فصلت،وظهرت الفتحة في (أيهم) على قراءة النصب[5]؛ لوقوعها مفعولا به لآية مريم ،كما ظهرت الياء علامة جرفي (ذي) لوقوعها اسما مجرورا بمن في المثال الرابع ،وظهر الواو علامة رفع للملحق بجمعي المذكر في(اللذون) و(اللاؤون) لوقوعهما خبرين في المثالين الخامس والسادس .

فاتخذ ابن هشام –كما نرى –من ظهور العلامة الإعرابية سواء كانت حركة أم حرفا–على الاسم الموصول اتخذ من ذلك دليلا على أن المحل الإعرابي هو للاسم الموصول وحده لا لجملة الصلة معه، ولكن لو لا حضنا من خلال استقرائنا لكلام العرب قليلا لظهر لنا أن ظهور العلامة الإعرابية هنا وهناك لا يغير من واقع البنوية اللغوية

1–شرح شواهد المغني :830/2،برقم:646،وتخليص الشواهد:54 ،144 ،وهو لمنظور بن سحيم القفعسي.

2–سبقت نسبته في ص:145 .

3–شرح شواهد المغني:833/2،برقم:648،وهو لمجهول.

4–يراجع المغني:393–394.

5–يراجع القراءات الشاذة:09.

شيئا، بدليل وجود أشياء كثيرة لا يهم فيها ظهور هذه العلامة بشكل أو أخـــر،ومن ذلـــك مثلا قضية الجر بالجوار[1]،وهو أن يجر اسم لا يستحق الجر، وإنمـــا لمجاورتـــه اســـما مجرورا، كما قالوا: جحرُ ضَبٍّ خَرِبٍ، فجروا كلمة (خرب) علـــى رغـــم مـــن أنـــها نعت لكلمة (جحر) ، فكان من حقها أن ترفع، لكنها جرت لمجاورتها المضاف إليه وهو (ضب).

وهناك قضية الجر بحرف الجر الزائـــد ، مثلما نقـــول: بحسبك العلـــم، فالكلمـــة (حسبك) مبتدأ كان من حقه أن تظهر عليه الضمة، لكنه تأثر بحركة حرف الجر الزائد.

ومن ذلك أيضا مسالة تقارض الأحكام، ومعناه أن يتبادل شيئان أحكامهما الإعرابية، كما تتبادل(لم) و(لن)حركتهما أو أعمالهما،فتصبح (لم) ناصبة،و(لن)جازمة،وقد جاء فـــي قراءة أبي جعفرٍ المنصور: ﴿أَلَمْ نَشْرَحَ لَكَ صَدْرَكَ[2]﴾،بنصب (يشرح)[3].

وقال الشاعر:

لَنْ يَخِبِ الآنَ مَنْ رَجَاكَ،وَمَنْ حَرَّكَ مِنْ دُونِ بَابِكَ الْحَلَقَهْ[4]

يجزم (يخب) بعد (لن)الناصبة، ومن ذلك قولهم:خرق الثوبُ المســـمارَ[5] برفـــع المفعـــول به(الثوب)،ونصب الفاعل(المسار)، إلى غير ذلك[6]:مما يبين أن الحركة الإعرابية لا تـــدل

1- يراجع المغني :646-647 .

2-الشرح الآية01.

3- يراجع المصدر نفسه :662-663 ، و ابن هشام النحوي :124 ،والكشاف :266/4.

4- شرح شواهد المغني : 688/2 ، برقم :449 ، ويراجع المغني :662 ، وابن هشام النحوي :125 ، وهو لأعرابي .

5- يراجع المغني :662.

6-ومن ذلك نصب خبر (إن) في قول عمر بن أبي ربيعة :

إذا اسود جنح الليل فلتأت و لتكن خطاك خفافا إن حراسَنا أسدَا

بنصب (أسدا) وهي خبر (إن)، والبيت لم نجده في ديوان عمر بن أبي ربيعة، وهو في شرح شواهد المغني:122/1، برقم:44، وشرح ابن عقيل (1998):319/1 ، وابن هشام النحوي :122.

على شيء ، ولا علاقة بينها وبين الوظيفة النحوية للكلمة، فكيف يسوغ لابـــن هشـــام أن يجعلها دليلا على ما ادعاه؟و الغريب منه ومن النحاة الذين معه أن يقولوا فـــي إعـــرابهم لمثل:جاء الضارب زيدا:إن (ال)اسم الموصول في محل رفع فاعل،و(ضارب)صلة(ال)لا محل لها،و الضمة الظاهرة عليه،إنما هي ضمة الاسم الموصول ، ولما كان مبنيا لا يقبل الحركة ألقيت تلك الحركة على الصلة بعده.

فـــ(ضارب)اسم صريح قابل لظهور الحركة عليه،ويمتنعون من إعرابـــه لكونـــه صلة،مع أن الضمة الظاهرة عليه،بينما (ال) يجعلونها فاعلا، وشكلها شكل الحـــروف لا يمكن ظهور الحركة عليها.

وذلك البعض الذي أنكر عليه ابن هشام لم يقل إلى بمثل ما قاله النحـــاة هنـــا،فهو قال:إن الحركة التي كان من حقها ان تظهر على مجموع الموصول،والصلة قـــد ألقيـــت وظهرت على الموصول وحده دون الصـــلة؛ لان الصـــلة جملـــة،لا يمكـــن أن تتحمـــل الحركة[1].

لماذا لم يقل النحاة:إن (ال) اسم موصول مبني على الســـكون فـــي محـــل كـــذا، و(ضارب)مثلا صلة لا محل لها؟ لكنهم لما التزموا أن الصلة- مهما يكن- لا محل لهـــا أولوا ظهور الحركة عليه بتأويل مبرر.

1- يراجع المحيط :333/3 -334 .

سابعا:الجملة التابعة لجملة لا محل لها

وتكلم عليها في المرتبة السابعة،وهي الأخيرة؛ لأنها تابعة،ولا يخفي أن من حق التابع أن يتأخر.

تعريفها: وهي الجملة التي تكون تابعة لجملة لا محل لها من الإعراب عن طريق العطف،وهو الغالب عن طريق التوكيد أو البدل،ولا يمكن تبعيتها عن طريق النعت،لأنها إذا كانت نعتا لزم أن يكون المنعوت جملة،وهو لا يصح،لان الجملة لا يصح نعتها.

أمثلتها: وكل واحدة من الجمل الست السابقة الذكر يصح أن تتبع بجملة بعدها بالعطف، أو التوكيد، أو البدل كما أسلفنا بعد قليل.

أما الجملة التابعة عن طريق العطف، وهو الغالب كما جاء في كتاب الجملة النحوية، وهو قول صاحبه: "وغالبا ما تأتي معطوفة على جملة لا محل لها من الإعراب"[1]،فمثال المعطوف على الجملة مستانفة مفتتح بها النطق،ما قال ابن هشام في تمثيله،"قام زيد ولم يقم عمرو"؛والشاهد في جملة (لم يقم عمرو) فلا محل لها،لأنها معطوفة على جملة(قام زبد)،هذا إذا لم تكن الواو واو الحال،وإلا فالجملة الحالية لا محل لها، ولا يصير التقدير:قام زيد في حال لم يقم عمرو.

ومثال المعطوف على الجملة مستأنفة منقطعة عما قبلها:مات فلان –رحمه الله– وغفر له،فجملة (غفر له)لا محل لها؛لأنها معطوفة على جملة(رحمه الله).

ومثال المعطوف على الجملة المعترضة قوله تعالى:﴿ ألم تر إلى الذين أوتوا نصيبا من الكتب يشترون الضللة ويريدون أن تضلوا السبيل–والله أعلم بأعدائكم وكفى بالله وليا وكفى بالله نصيرا–﴾[2]،والشاهد في الآيتين الكريمتين جملة(وكفى بالله وليا)،وجملة(وكفى

1– الجملة النحوية :128 .

2– النساء الآية 44.

بالله نصيرا) فلا محل لهما من الإعراب،لعطفهما على الجملة (والله أعلم بأعدائكم)،هذا- كما رأى ابن هشام-أن قدرنا (من الذين هادوا) بيانا للذين أوتوا وتخصيصا له،ومعناه انه يصبح لدينا على هذا التقدير ثلاث جمل معترضة-كما سبق في الجملة الاعتراضية- الأولى(والله اعلم بأعدائكم)، والثانية (وكفى بالله وليا)،والثالثة(وكفى بالله نصيرا)؛وأما إن قدرنا أن(من الذين هادوا)بيان لأعدائكم فعلى التقدير يصير الاعتراض بجملتين فقط، وهما : (وكفى بالله وليا)والجملة(وكفى بالله نصيرا)فلا محل لهما من الإعراب[1].

ومثال المعطوف على الجملة التفسيرية قوله تعالى: ﴿ إن مثل عيسى عند الله كمثل ءادم خلقه من تراب ثم قال له كن، فيكون ﴾[2]، والشاهد في الآية الكريمة جملة (ثم قال له) فلا محل لها، لأنها معطوفة على جملة (خلقه) التفسيرية[3].

ومثال المعطوف على جملة جواب القسم، قوله تعالى:﴿ فوربك لنحشرهم والشيطين ثم لنحضرنهم..[4]﴾ والشاهد جملة (ثم لنحضرنهم) فلا محل لها، لأنها معطوفة على الجملة (لنحشرنهم) جواب القسم.

ومثال المعطوفة على الجملة الواقعة جوابا لشرط غير جازم مطلقا قوله تعالى: ﴿ إذا جاء نصر الله والفتح ورأيت الناس يدخلون في دين الله أفواجا فسبح بحمد ربك واستغفره﴾[5]،والشاهد فيها جملة (واستغفره)فلا محل لها، لأنها معطوفة على جملة (فسبح)[6]، الواقعة جواب لشرط غير جازم ،وأداته (إذا).

1- يراجع المغني :380 .

2- آل عمران الآية 59 .

3- سبق الكلام عليها في الجملة التفسيرية .

4- مريم من الآية 68 .

5- النصر الآيتان 01- 02 ،ومن الآية 03.

6- يراجع إعراب ثلاثين سورة :233.

ومثال المعطوفة على جملة صلة الموصول ، قوله تعالى:﴿ والذي جاء بالصدق وصدق به...﴾[1]،فجملة (وصدق به) لامحل لها،لعطفها على جملة(جاء)صلة الموصول(الذي).

أما الجملة التابعة لجملة قبلها عن طريق البدل فنحو قوله تعالى:﴿ و اتقوا الذي أمدكم بما تعلمون،أمدكم بأنعام وبنين﴾[2]،والشاهد فيها جملة(أمدكم بأنعام)فلا محل ؛لأنها بدل من صلة الموصول،وهي جملة(أمدكم بما تعلمون)[3].

ومثال التابعة لجملة قبلها عن طريق التوكيد، قوله تعالى: ﴿كلا سوف تعلمون، ثم كلا سوف تعلمون﴾[4]،والشاهد فيها جملة(ثم كلا سوف تعلمون)الثانية، فلا محل لها ؛لأنها توكيد لجملة (كلا سوف تعلمون)الأولى،التي هي ابتدائية لا محل لها أيضا[5]، وقوله عز وجل:﴿ وما أدريك ما يوم الدين ، ثم ما أدريك ما يوم الدين﴾[6]، فجملة (ثم ما أدراك) الثانية لا محل لها؛ لأنها توكيد لجملة(وما أدراك)الأولى.

ولا يقال: إن مثل هذه الجملة معطوفة بالحرف(ثم)،لأنه ليس هناك عطف في الحقيقة، وإنما في الشكل والصورة فقط،و(ثم)هنا ليست عاطفة بالمصطلح النحوي المعروف،قال الأشموني :"الكثير في التوكيد اللفظي أن يكون في الجمل ،وكثيرا ما يقترن

1- الزمر من الآية 33.

2- الشعراء الآيتان 132- 133.

3- يراجع حاشية الصبان :1142/3، وحاشية الخضري :71/2 ،و أوضح المسالك : 333، و في التبيان في إعراب القرآن :999/2 أنها مفسرة لما قبلها ،ويراجع الاعراب المفصل :8 /226 – 227 .

4- التكاثر الآيتان 03-04.

5- قال ابن خالويه :" (كلا) نسق على الأول " ،كأنه يريد أنها معطوفة لا مؤكدة ، يراجع إعراب ثلاثين سورة : 185 .

6- الانفطار الآيتان 17-18.

بعاطف،نحو:﴿ كلا سيعلمون﴾[1] ،ونحو:﴿ أولى لك فأولى﴾[2]،ونحو:﴿ وما أدريك ما يوم الدين ﴾[3]، ويأتي بدونه ،نحو قوله: عليه الصلاة والسلام:"والله لأغزون قريشا"ثلاث مرات" [4]،وعلق عليه الصبان قائلا:"والمراد بالعاطف صورة؛لأن بين الجملتين تمام الاتصاف،فلا تعطف على الأولى حقيقة،كما صرح به علماء المعاني،ولان الحرف لو كان عاطفا حقيقيا،كان تبعية ما بعده لما قبله بالعطف لا التأكيد[5].

ومثاله بدون عاطف قول الشاعر:

أَيَا مَنْ لَسْتُ أَقْلَاهُ وَلَا فِي الْبُعْدِ أَنْسَاهُ

لَكَ اللهُ عَلَى ذَاكَا لَكَ اللهُ لَكَ اللهُ[6]

فالشاهد في البيتين جملة (لك الله)الثانية فلا محل لها؛لأنها توكيد لجملة (لك الله)الأولى التي هي استئنافية لا محل لها.

ونود أن نختم هذا البحث وهذا الفصل بملاحظة، مفادها أن الدماميني اعترض على ابن هشام تسميته لهذه الجملة السابعة من الجمل التي لا محل بالتابعة، مع أن تعريف النحاة للتابع بأنه هو الثاني المعرب بإعراب سابقه، أي أن من شرط التابع أن يكون معربا تابعا لمعرب، لان الدسوقي رفع هذا الإشكال محاولا التبرير لابن هشام

---

[1]- النبأ الآية 04 .

2- القيامة الآية 34 .

3- سبقت في ص:155 .

4- حاشية الصبان : 1067/3 .

5- المرجع نفسه : 1067/3 – 1068 .

6- لم نجدهما في شرح شواهد المغني ، وهما في شرح شواهد العيني في حاشية الصبان : 1066/3، ولم يذكر قائلهما .

بقوله:" ولك أن تجيب بأنه ليس المراد بالإعراب في التعريف، ما قابل البناء، بل التطبيق على القواعد العربية، فيشمل جهات ثبوت الإعراب ونفيه"[1]، أي أن النحاة حين استعملوا لفظ الإعراب في تعريفهم للتابع، بأنه المعرب بإعراب سابقه لم يقصد الإعراب الذي هو مقابل البناء، بل الإعراب الذي يطبق على قواعد اللغة العربية عامة، ويشمل المعرب وغير المعرب.

وبهذا نكون قد أنهينا هذا الفصل في الجمل التي لا محل لها،بعد تعرضنا لأهم ما طرحه ابن هشام ومناقشته ، مع ملاحظات على أقواله وآرائه أثار تساؤلنا في نهاية بعض الجمل.

1- حاشية الدسوقي (المطبعة المصرية) : 86/2 – 87 ، ويراجع حاشية الصبان : 1142/3 .

الفصل الرابع

الجمل التي لها
محل من الإعراب

- الجملة الواقعة خبرا .
- الجملة الواقعة حالا .
- الجملة الواقعة مفعولا به .
- الجملة الواقعة مضافا إليه .
- الجملة الواقعة جوابا لشرط جازم مقترنا بالفاء أو (إذا) الفجائية .
- الجملة التابعة لمفرد .
- ما أضافه ابن هشام إلى الجمل المعربة (الجملة المستثناة، والجملة المسند إليها .
- حكم الجمل بعد المعارف وبعد النكرات.

سبق أن قلنا إن ابن هشام أخر الكلام على الجمل التي لها محل من الإعراب؛ لأنها تحل محل المفرد، وقدم الجمل التي لا محل لها ؛لأنها لا تحل محل المفرد، وذلك هو الأصل في الجمل .

وقد بدأ بالجملة التي محلها الرفع، وهي التي تقع موقع أحد طرفي الإسناد وهو الخبر[1].

أولا : الجملة الواقعة خبراً

وبدأ بها ؛لتعلقها بأحد ركني الجملة الأساسين ،وهو المسند(الخبر).

مواضعها : تكلم على مواضعها المختلفة في الحكم من باب لآخر فهي مثلا في باب (كان) تأخذ حكماً يختلف عنما هي عليه في باب (إن) ،كما يختلف عما هي عليه في باب(كاد،و ظن).

ونشير إلى أن أقوال بعض النحاة تباينت في علة مجيء الخبر جملة ،بغض النظر عن نوعها، اسمية أو فعلية.

ولقد بين ابن يعيش أن الجملة تأتي خباً؛لكونها نائبة عنه واقعة مكانه، وذلك في قوله:" إن الجملة تكون خبرا للمبتدإ كما يكون المفرد،إلا أنها إذا وقعت خبراً كانت نائبةً عن المفرد، واقعة موقعه"[2].

فما يذكره ابن يعيش عن مجيء الجملة خبرا، يقوم على ركيزة يعد أساسا،وهو اعتبار الأصل[3]، فلكون الخبر في الأصل مفردا، وتعذر وجوده بمجيء الجملة مكانه، صح اعتبارها خبراً.

---

[1]– المغني :394 ، ويراجع الهمع :1/96–98 ، وشرح ابن عقيل (بلا تاريخ) :1/190 .

[2]– شرح المفصل (مكتبة المتنبي) :1/88.

[3]– يراجع حاشية الدسوقي(المطبعة المصرية) :2/86 ، وحاشية الشنواني :59 ، وشرح قواعد الإعراب :83.

لكن الشريف الرضيَّ يعترض على أن تكون الجملة الواقعة خبراً مؤولة بمفـــرد، آخـــذةً محله، معتبراً هذا الزعم اختلاقاً لا حجة له ولا برهان عليه، قائلاً:" إنها دعوة من بعـــض النحاة أطلقوها بلا برهانٍ قطعيٍ، سوى أنهم قالوا: الأصل هو الإفراد، فيجب تقـــديرها ، وهم مطالبون بأصل خبر المبتدإ الإفراد، بل لو ادُّعيَ ان الأصل فيه الجملة لم يبعـــد؛لأن الإخبار بالجملة أكثر، وكونها في محل الرفع لا يدل على تقديرها بالمفرد"[1].

فالرضيّ يرفض دعوى تأويل جملة الخبر بالمفرد، بـــل الـــذي أوجـــب إعرابهـــا بالخبر– في نظره– هو نيابتها عن المفرد.

ولقد ذكر ابن هشام هذه المواضع بقوله:" ومواضعها رفع في باب المبتـــدإ ، و(إن) ونصب في بابي (كان) و(كاد) "[2].

إلا أنه لم يذكر أنواع جملة الخبر الاسمية،ولا الفعلية، بل إنه لم يمثل لهذه الأبواب التي تحدث عنها، ولعل الذي سوغ له إدراج بابين في موضع واحد مثل: بـــاب المبتـــدإ، و(إن) في موضع واحد، وكذا(كان) و(كاد) هو أنها في بابي المبتدأ و (إن) اشتركت جملة الخبر فيهما في حكم الرفع وفي بابي (كان) و (كاد) في حكم النصب .

1–جملة الخبر الواقعة في محل رفع:

– في باب المبتدإ:

تأتي الجملة الفعلية خبرا[3] في مثل قولنا: زيد **يفعل الخير** ،فالجملة الفعلية (يفعل الخير) في محل رفع خبرٌ عن المبتدإ(زيد)؛ وذلك لأنها مبدوءةٌ بالفعل المضارع(يفعل).

---

[1]– الكافية في النحو:259/2 ، 313.

[2]– المغني :394.

[3]– يراجع الكتاب :89/2 ، ونظام الجملة .20.

كما تكون اسمية، وذلك في مثل قولنا : زيد **أبوه شهيد**، فالجملة الاسمية (أبوه شهيد)في محل رفع خبرٌ عن المبتدإ(زيد) أيضا، و اسميتها مستفادةٌ من ابتدائها باسم، وهو (أبوه).

- في باب (إن):

وكذلك تقع جملة الخبر في محل رفعٍ ،إذا وقعت خبراً لـــ (إن) وأخواتها،اسمية كانـــت أو فعلية وذلك مثل: إن الله **يقبـــــل التـــوبة**، فالجملة الفعلية (يقبل التوبة)في محـــل رفعٍ خبر(إن)، و فعليتها مستفادةٌ من بدايتها بالفعل (يقبل)، ومثل: إن الأمـــة **وضـــعها مزرٍ** ، فالجملة الاسمية المبدوءة بالاسم(وضعها مزر) في محل رفعٍ خبـــر(إن) المشـــبهة بالفعل.

2 – جملة الخبر الواقعة في محل نصب:

- في باب (كان) و (كاد):

أما في باب(كان) و(كاد) فحكم جملة الخبر النصب؛لأن للخبر مع هـــذه الأفعـــال حكـــم النصب كما لا يخفى.

ففي باب (كان) تقع الجملة خبراً سواءٌ أكانت اسمية أم فعلية، وذلك نحو قولنا : كان زيد **يجالس الفضلاء** ، فالجملة الفعلية المبدوءة بالفعل(يجالس الفضلاء) في محل نصب خبر (كان)، ومثله أيضاً: كان المسلمون **رايتهم عالية** ، فالجملة الاسمية المبـــدوءة بالاســـم (رايتهم عالية) في محل نصب خبر (كان).

وكذلك الأمر مع (كاد)[1] إلا أن خبر (كاد) لا يكـــون إلا جملـــة فعليـــة ، فعلهـــا مضارع، كما يجوز أن يقترن خبرها بـــ(أنْ)، وذلك مثل قولنا : كاد الرياضـــي **يســـجل الهدف** ، فالجملة الفعلية المبدوءة بالفعل(يسجل الهدف) في محل نصب خبر (كاد)،ومثال اقترانه بـــ (أنْ) قول الشاعر :

[1]– يراجع نحو الجمل :51.

قـــــم للمعلم وفْـــه التبجيلا كاد المعلم أنْ يكون رسولا[1].

وقد أشار ابن مالك إلى أن خبر (كاد) لا يكون إلا فعلا بقوله:

ككان كاد وعسى لكن ندر غير مضارع لهذين خبر

وقال عن اقتران خبر (كاد) بـــ (أنْ):

وكونه بدون أنْ بعد عسى نزرٌ وكاد الأمـــر فيه عكسا[2].

أي أن خبر (كاد) قد يأتي بلا (أنْ) كثيراً، كما أنه يأتي مقترناً بها قليلاً.

شروطها:

لم يتعرض ابن هشام لشروط جملة الخبر ، وأهم شرطٍ فيها **الرابط**[3] الذي لابد منه في ركني الجملة عائداً على المبتدإ، سواءٌ أكان ظاهراً أم مستتراً، كما يذكر النحاة[4] ،ومن بينهم الزمخشري الذي يقول في شأنه:" ولا بد في الجملة الواقعة خبراً من **ذكـــرٍ** يرجـــع على المبتدإِ"[5].

فانعدام الرابط بين المبتدإ و خـــــبره يجعل من جملة الخبر محتملة للاستئناف وقد بين ابن يعيش أهمية الرابط قائلا : " إن خبر المبتدإ إذا وقع جملة ، فعلية كانـــت ،أو اسمية ، أو ظرفية أو شرطية ، فلا بد فيها من ضمير يرجع على المبتدإ يربطها بـــه ؛

---

[1]- الشوقيات :306/1 .

[2] - شرح ابن عقيل (بلا تاريخ) :297/1 ،301 وما بعدها .

[3]- يراجع الهمع :97/1-98 ، و شرح الكافية الشافية :144/1-145 ، و حاشيـــة ابـــن حمدون علـــى المكـــــودي /125-126 ، و حاشية الصبان :302/1، وشرح قطر الندى:140-141 ، والمغني :471.

[4]- يراجع شرح ابن عقيل (1998) : 191/1.

[5]- المفصل في علم العربية :24.

لئلا تقع أجنبية من المبتدأ "[1] ، وابن يعيش يؤكد أهمية وجود الضمير الذي يأتي رابطا لجملة الخبر بالمبتدأ ، وهو نوعان :

- **ضمير ظاهر :**

فقد يأتي هذا الضمير الرابط ظاهرا ، في مثل قولنا : زيد قام أبوه، فجملة (قام أبوه) في موضع رفع خبر ، و الرابط فيها الهاء في (أبوه) وهي ضمير يعود على المبتدأ (زيد) .

- **ضمير مقدر :**

وقد يأتي هذا الضمير مقدرا، وذلك مثل قوله تعالى: ﴿ ولباسُ التقوى ذلك خير ﴾[2]، في قراءة من رفع (لباس)[3]، وهم حمزة ، وعاصم ، وابن كثير ، وأبو عمرو ، والرابط هنا مقدر باسم الإشارة (ذلك) أي هو .

وقد يكون الرابط **تكرارا للفظ المبتدأ** ، ويكثر ذلك في مواضع التفخيم[4] ، وذلك نحو قوله تعالى : ﴿ القارعة ما القارعة ﴾[5] ، وكذلك قوله عز وجل : ﴿ الحاقة ما الحاقة ﴾[6] ، فالرابط في الآيتين يتمثل في تكرار كل من لفظة(القارعة) و (الحاقة)[7] وهما خبر (ما) التي هي مبتدأ ثان .

---

[1]- شرح المفصل (مكتبة المتنبي) : 91/1 .

[2]- الأعراف من الآية 26.

[3]- يراجع التيسير : 90 ، وهي قراءة غير نافع ، وابن عامر والكسائي .

[4]-يراجع شرح ابن عقيل(بلا تاريخ) : 191/1-192 ، وهداية السالك إلى ألفية ابن مالك:27/2.

[5]- القارعة الآيتان1-2.

[6]- الحاقة الآيتان1-2.

[7]- يراجع إعراب ثلاثين سورة:176، و الإعراب المفصل: 496/12 ، 137، والتبيان في إعراب القرآن : 1236/2 .

هذا ولم يذكر ابن هشام من أنواع جملة الخبر إلا نوعا واحدا وهو وقوعها إنشائية، فذكر الخلاف فيها بقوله :"واختلف في نحو : زيد اضربه ، وعمرو هل جاءك "[1] ، حيث عرض الوجهين ، ورجح الرأي القائل بجواز أن يكون الخبر جملة إنشائية ، وذلك ما نلاحظه في قوله :" قيل محل الجملة التي بعد المبتدإ رفع على الخبرية ، وهو صحيح "[2].

ولقد بنى ابن هشام تصحيحه لهذا الرأي على مذهب الجمهور ، وهو جواز الإخبار للجملة الإنشائية، وهو القول الصحيح كما يذكر محي الدين عبد الحميد [3].

ومن بين النحاة الذين ذهبوا إلى الجواز : المبرد[4] ؛ فهو أول من أجاز وقوع جملة الخبر إنشائية ، في قوله تعالى :﴿ والسارق والسارقة فاقطعوا أيديهما ﴾[5]، و الشاهد فيها (فاقطعوا أيديهما ؛ إذ هي جملة فعلية طلبية في محل رفع خبر عن (المبتدإ) [6]، ومعلوم أن الطلب إنشاء .

وكذلك قوله تعالى : ﴿ الزاني والزانية فاجلدوا كل واحد منهما مائة جلدة ﴾[7]، والشاهد فيها (فاجلدوا) فهي جملة فعلية إنشائية؛ لأنها طلب، وهي في محل رفع خبر [8].

---

[1]–المغني :349.

[2]– المصدر نفسه والصفحة نفسها.

[3]– يراجع شرح ابن عفيل(بلا تاريخ):149/1، 191.

[4]– يراجع الجملة النحوية :133.

[5]– المائدة من الآية 38.

[6]– يراجع التبيان: 435/1، والإعراب المفصل.60/3 .

[7]– النور من الآية 02 .

[8]– يراجع التبيان:963/1.

وهاهو الكافيجي مثل لجملة الخبر الإنشائية بقوله تعالى :﴿ بل انتـــم لا مرحبـا بكم ﴾ [1]، وشاهد هذه الآية الكريمة جملة (لا مرحبا بكم) ؛ فهي جملة اسـمية فيهـا معنى الدعاء ، وهو من الإنشاء ، وهي في محل رفع خبر للمبتدإ (أنتم) [2].

وهناك مذهب بعدم جواز الإخبار للجملة الإنشائية ، وهو مذهب ابـن الأنباري* ، و ابن السراج** ، وبعض الكوفيين [3]، وهو ما رفضه ابن هشام بقوله :" وقيـل نصـب بقول مضمر هو الخبر بناء على أن الجملة الإنشائية لا تكون خبرا، وعلق عليه بقولـه: "وقد مر إبطاله "[4].

فيرى أصحاب هذا الاتجاه في مثل : زيد اضربه ، وعمـرو هـل جـاءك ؟ أن الخبر محذوف ، و التقدير عندهم : زيد (مقول فيه) : اضربه ، و كذا التقدير : عمرو (مقول فيه) : هل جاءك ؟.

فالمبتدأ هو (زيد) في المثال الأول ، و (عمرو) في المثال الثاني ، أما الخبـر فهو (مقول فيه) في كلا المثالين ، أما (اضربه) و (هل جاءك) فهما في محل رفـع نائب فاعل لاسم المفعول(مقول) المحذوف .

---

[1]– ص من الآية60 .

[2]– يراجع شرح قواعد الإعراب:84 .

*–ابن الأنباري هو أبو بكر محمد بن القاسم (327 هـ) من نحاة الكوفة ، أخذ عن ثعلب ، و هو أعلم أهل زمانـه باللغة والأدب ، يراجع البغية :212/1.

**–هو محمد بن السري(316هـ)،أخذ عن المبرد،وخلفه في إمامة النحو،له الأصول في النحو والمـوجز وشـرح سيبويه،يراجع البغية:109/1–110.

[3]– يراجع المحيط :347/3.

[4]– المغني:394 .

وذهب ابن السراج إلى انه إن وقع خبر المبتدإ جملة طلبية فهو على تقــدير قــول محذوف ؛ إذ التقدير عندهم في مثل : زيد اضربه زيد مقول فيه اضربه ، وهذا غير لازم عند الجمهور كما قال محي الدين عبد الحميد في تحقيقه لشرح ابن عقيل [1].

[1]– يراجع شرح ابن عقيل (بلا تاريخ) : 191/1.

ثانيا : الجملة الواقعة حالا

إن ارتباط جملة الحال القوي بالمحلية من الإعراب ، و لكونها أكثر توظيفا في الاستعمال ، جعلها ثانية بعد جملة الخبر

تعريفها: ومما جاء في تعريفها أنها "هي التي يصح تأويلها بمفرد يُعرب حالاً " [1].

و محلها النصب ، و علل صاحب شرح اللامية المجرادية محليتها بقوله : " لأن الحال هو الوصف المذكور لبيان هيئة ما هو له ، و حكمه النصب " [2]، فالجملة الحالية لما وقعت موقع المفرد المنصوب أخذت حكمه .

نوعاها: و لم يتعرض ابن هشام إلى نوعيها : الاسمية و الفعلية صراحة ، و إنما أشار إلى ذلك بالتمثيل ، و قد ذكر الزمخشري نوعيها ، بقوله : " و الجملة تقع حالا ، ولا تخلو من أن تكون اسمية أو فعلية " [3].

و مما مثل به ابن هشام لها قوله تعالى : ﴿ ولا تمنن تستكثرُ ﴾ [4]، في قراءة رفع (تستكثر) ، فالشاهد في الآية الكريمة جملة (تستكثر) الفعلية ، و هي في محل نصب حال[5] من الضمير المستتر في (تمنن) ، و التقدير : ولا تمنن في حال كونك مستكثرا لما تعطيه [6].

---

[1]- معجم الشامل:423.

[2]- شرح المجرادية:78 .

[3]- شرح المفصل(مكتبة المتنبي):65/2.

[4]- المدر الآية 06 .

[5]- يراجع الجامع للأحكام :46/19 ، وأوضح المسالك:215 .

[6]- يراجع حاشية الدسوقي (المطبعة المصرية):87/2 ، والكشاف:181/4 ، و شرح قواعد اللغة :209 .

و كذلك قوله تعالى : ﴿ لا تقربوا الصلوة و أنتم سكارى ﴾ [1]، فالشاهد فيه جملة (وانتم سكارى) الاسمية المكونة من مبتدإ و خبر ، و هي في محل نصب حال من الواو في (لا تقربوا)[2] .

و كذلك قوله عز و جل: ﴿ ما ياتيهم من ذكر من ربهم محدث الا استمعوه... ﴾ [3]، فالشاهد فيه جملة (استمعوه) الفعلية ، فهي في محل نصب حال ، إما :

- من المفعول به في (يأتيهم) .
- أو من الفاعل المستتر في الفعل نفسه (يأتيهم) .

الحال المتداخلة :

سبق أن عددنا هذا الاصطلاح – و هو الحال المتداخلة – ضمن المصطلحات التي استعملها ابن هشام ، و قد قال الشيخ الدسوقي في تعريفها : " و الحال المتداخلة هي الداخل صاحبها في حال أخرى " [4].

و مثل لها ابن هشام بقوله تعالى : ﴿ ما ياتيهم من ذكر من ربهم محدث الا استمعوه و هم يلعبون ، لهية قلوبهم ﴾ [5]، فالشاهد في الآية الكريمة جملة (وهم يلعبون) الاسمية ، و صاحب الحال هو الواو في (استمعوه) ، و هذا الواو صاحب الحال داخل في جملة (يلعبون) ، فالجملتان الحاليتان : (استمعوه) و (هم يلعبون) متداخلتان ، و كذلك صاحب الحال (لاهية) هو الواو في الجملة الحالية (هم يلعبون) ، فـ (لاهية) و (هم يلعبون) جملتان حاليتان متداخلتان .

---

[1]– النساء من الآ ية 43.

[2]– يراجع شرح الكافية الشافية :340/1 ، وإعراب القرآن :29/5 ، والإعراب المفصل : 287/2.

[3]– الأنبياء من الآ ية 02 .

[4]– حاشية الدسوقي (المطبعة المصرية): 87/2. ويراجع منار الهدى :181.

[5]–الأنبياء الآية02،ومن الآية03 .

الحال المترادفة :

و عرفها الدسوقي أيضا بأنها : " الحال الواقعة هي و غيرها من شئ واحد " [1].

و مثل لها ابن هشام بالآية الكريمة السابقة الذكر ، بنصب (محدثا) [2]، حيث إن كلا من (محدثا) ، و (استمعوه) حالان مترادفتان ؛ لأنهما من شئ واحد ، و هو (ذكر) ، بمعنى انهما متحدتان في صاحب الحال.

و زاد ابن هشام توضيحا لذلك بتمثيل آخر ، رغم كون الحال فيه مفردة ، و ليس من قبيل الجملة ، فمثل بقوله : " ما لقي الزيدين عمرو راكبا إلا ضاحكا " [3]؛ فالحالان (راكبا) و (ضاحكا) واقعتان من شئ واحد ، و هو (عمرو) .

و ما ينبغي أن نشير إليه هو ان هناك فرقا بين الحال المتداخلة ، و المترادفة ؛ فالحال المتداخلة يكون صاحبها داخلا في إحدى الحالين كما سبق ، أما المترادفة فصاحب الحال فيها ليس داخلا في الحالين ، بل هو منفصل عنهما في موضع آخر .

و مما مثل به لجملة الحال كذلك هو ما ورد في قوله: " ما تكلم فلان إلا قال خيرا " [4]، فالجملة (قال خيرا) حال من (فلان)، و تقدير هذه الجملة : ما تكلم فلان إلا قائلا خيرا .

كما تحدث عن جملة الحال الفعلية المبدوءة بالمضارع المجزوم ممثلا لها بقول الشاعر :

---

[1]– حاشية الدسوقي(المطبعة المصرية) : 87/2.

[2]– يراجع القراءات الشاذة : 358 .

[3]– المغني 395 .

[4]– المصدر نفسه والصفحة نفسها .

بأيدي رجال لم يشيموا سيوفهم و لم تكثر القتلى بها حين سلت[1]

فقوله (و لم تكثر القتلى) جملة فعلية مبدوءة بمضارع مجزوم ، و هي في محل نصب حال ، و (الواو) في أولها واو الحال ، و ليست حرف عطف ؛ لان ابن هشام اعتبر ان العطف على (لم يشيموا) مفسد للمعنى ، فتعين ان تكون (الواو) في (و لم تكثر القتلى) للحال ، و المعنى : لم يغمدوا سيوفهم في حال عدم كثرت القتلى ، و هذا هو الذي يستقيم به المعنى .

شروط جملة الحال :

لم يشر ابن هشام إلى شروط هذه الجملة الحالية، و ربما كان من حقه أن يذكرها ؛ لأن المقام يناسب ذلك ، و لعلنا نجملها في ما يلي :

- أن تكون جملة خبرية لا طلبية ، و لا تعجبية .
- أن تكون غير مصدرة بعلامة استقبال ، بمعنى إلا يكون في أولها (سين التنفيس) أو (سوف) .
- أن تشتمل على رابط يربطها بصاحب الحال [2].

[1]– شرح شواهد المغني:778/2 برقم 572 ، وشرح المفصل(مكتبة المتنبي) : 67/2 ، وهو للفرزدق وليس في ديوانه .

[2]– يراجع النحو الوافي : 394/2 .

ثالثا : الجملة الواقعة مفعولا به

و ذكرها في المرتبة الثالثة ؛ لأنه في معرض الجمل التي هي في محل النصب ، و قدم الحالية لما ذكرنا في موضعها ، و أتبعها بالجملة الواقعة مفعولا به ؛ لاشتراكهما في حكم النصب ، لكن المفعولية اقل ارتباطا بالمحلية من الإعراب .

ومحلها النصب ؛ لأن ما حلت محله وهو المفعول به منصوبٌ.

مواضعها: وتقع جملة المفعول به في مواضع مما يلي:

1- في الحكاية بالقول،أو مرادفه:

لقد مثل ابن هشام للحكاية بالقول، بقوله تعالى:﴿ قال إني عبد الله ﴾ [1]،وأورد لها مذهبين[2]:

أ- المذهب الأول: وهو رأي الجمهور الذين يذهبون إلى أن جملة (إني عبد الله) في محل نصبٍ مفعولٌ به.

ب- المذهب الثاني: وهو رأي ابن الحاجب الذي يرى في تلك الجملة (إني عبد الله) وأمثالها أنها مفعول مطلق ؛ لأنها في نظره تدل على نوع خاصٍ من القول، وينقل ابن هشامٍ في ذلك قول ابن الحاجب: " والذي غرَّ الأكثرين أنهم ظنوا ان تعلق الجملة بالقول، كتعلقها بالعلم، في(علمت لَزيدٌ منطلق)، وليس كذلك؛ لأن الجملة نفس القول، والعلم غير المعلوم، فافترقا"[3].

---

[1]- مريم من الآ ية 39.

[2]- يراجع حاشية الشنواني:63.

[3]- المغني:395.

فابن الحاجب يقدم تعليلا لما ذهب إليه وهو تفريقه بين صحة اعتبار جملة (لَزيدٌ مُنطلقٌ) مفعولا به لـ (علم) في المثال (علمت لَزيدٌ مُنطلِقٌ) ، وذلك متأتٍّ من أنّ (لَزيدٌ منطلقٌ) ليس نفس العلم، فهي مفعول به عنده، بينما (إني عبد الله) نفس القول ، ولذلك يعتبرها مفعولا مطلقاً، وهو ما ذكره الدسوقي معللاً رأي ابن الحاجب هو أيضاً، بقوله: " لأن الأصل: قال قولاً ، ثم بين نوع هذا القول بقوله: إني عبدُ الله"[1].

ويجعل ابن الحاجب هذا الشاهد مثل قولهم: قعد زيدٌ القرفصاءَ ،فالقرفصاءُ نوع من القعود؛لأنها بيانٌ لنوع القعود المحتمل أن يكون تربعاً، أو تمدداً، أو قرفصاءَ فعندما أراد الإبانةَ قال: القرفصاء[2].

أما ابن هشام فصوبَ ما عليه جمهور النحاة بتصريحه بقولِه: " الصوابُ قولُ الجمهورِ"[3]، ورد زعمَ ابن الحاجب بأن المفعول المطلق لا يُخبَرُ عنه، بينما المفعولُ به يصِحُ الإخبارُ عنه،و ذلك ما نجده جليا في قوله:" إن القرفصاء لا يخبر عنها ،فلا تقول: القرفصاءُ مقعودة؛ لأنها نفس القعود،لكن بالإمكان أن يُخبر عن المفعول به، من قولك: ضربت زيداً ،فتقول: زيدٌ مضروبٌ"[4] ، كما يُخبرُ عن الجملة المقولة بأنها مقولةٌ، فيصح القولُ: (إني عبد الله) مقولٌ.

فابن هشام اعتمد في تصويبه مذهب الجمهور على صحة الإخبار عن المفعول به، من عدم صحة ذلك،وفي هذا الصدد ورد حديثٌ له ، مفاده رفع شبهةٍ، حاصلها فيما يلي:

---

[1]– حاشية الدسوقي(المطبعة المصرية) :88/2.

[2]– يراجع حاشية الشنواني : 63.

[3]– المغني :396.

[4]– يراجع حاشية الشنواني :63 ، والمحيط : 353/3.

أن النحاة تجوزوا في تسمية الكلامِ قولاً، وعلق عليه بقوله: "إنما الحقيقة أنه مقــولٌ وملفوظ"[1]، وذلـــك أن تسمية النحاة للكلامِ قولاً من قبيل التجوز، وهو ما عناه ابن هشام عندما قال :" كتسميتهم إياه لفظاً"[2].

فهذا التفسير الذي قدمه ابن هشام، لم يكن عبثاً ،بل ليدافع به عن رأي الجمهــور، ويدحض به قول ابن الحاجب بأن الكلام الذي يقال، واللفظ الذي يلفظ، إنما هــو مفعــولٌ؛ لأنه مقولٌ وملفوظٌ يقوله المتكلم ويلفظه، ومثله قولهم : فراش بمعنى مفــروش ، وإلــه بمعنى مألوه .

وتحدث ابن هشام عن باب الحكاية بالقول أو مرادفه[3] ، وجعله نوعين:

- ما معه حرف تفسيرٍ: ومثله قول الشاعر:

وتَرْمِينَني بِالطَّرْفِ أيْ أنْتِ مُذْنِبٌ وَتَقْلِينَني لكنَّ إيَّاكِ لا أقْلي[4].

والشاهد في البيت حرف التفسير(أي) حيث فسرت(ترمينني) بـــ (تقولين).

- ما ليس معه حرف تفسير: ومثله قوله تعالى : ﴿ ونادى نوحٌ ابنه وكان فــي معــزلٍ يبني اركب معنا﴾[5] ، وتقدير(نادى)بـــ (قال) [6]، والله أعلم.

وهذان النوعان لا يخصان الجملة الواقعة مفعولاً به بالقدر الذي يخصــان بــه الجملــة التفسيرية ، التي مقامها في الجمل غير المعربة، وهــذه من الاستطرادات التي يتوســع

---

[1]– المغني : 396.

[2]– المصدر نفسه والصفحة نفسها .

[3]– المصدر نفسه والصفحة نفسها .

[4]– شرح شواهد المغني :234/1، 828/2 .

[5]–هود من الآية 42.

[6]– يراجع النحو الوافي : 54/2 ، في أن الأنسب الأخذ بالرأي الذي يلحق بالقول ما شابهه فــي المعنــى ، كنــادى ، وأوصى ، وما شابههما .

ابن هشام بها في عرض المسائل ؛ باعتبار أنها قد تتشابه كما هنا ،وإلا فالظاهر أن الكلام على حرف التفسير الأليق به ان يكون في الجملة التفسيرية.

2- في موضع مفعول الناسخ :

وتكلم على الجملة الواقعة مفعولا به، في باب النواسخ التي تنصب المبتدأ والخبر على انهما مفعولان أو ثلاثة.

أ- في موضع المفعول الثاني لـ (ظن):

تعرض ابن هشام للجملة الواقعة مفعولا به ثانياً لـ(ظن) بقوله: " وتقع الجملة مفعولا به ثانياً لظن" [1] معللاً هذا الوقوع بأن أصلها الخبر ، و وقوعه جملةً سائغٌ "[2].

هذا وقد تكون الجملة اسمية أو فعلية، ولم ينبه إلى ذلك، فالاسمية نحو قولنا: ظننت زيداً أبوه شهيدٌ، فالشاهدُ فيه الجملة الاسمية (أبوه شهيدٌ)، وهي في محل نصبٍ مفعولٌ به ثانٍ لـ(ظن).

والفعلية نحو قولنا: حسبتُ عمرًا يقرأُ ، فالشاهد فيها الجملة الفعلية (يقرأُ) ، وهي في محل نصبٍ مفعولٌ ثانٍ لـ (حسب).

إلا ان ابن هشام مثل للجملة الواقعة مفعولاً به ثانياً لـ(زعم) بقول الشاعر:

فإن تزعميني كنت أجهل فيكمُ فإني شريتُ الحِلمَ بعدَكِ بالجَهْلِ[3].

والشاهد في البيت الجملة الفعلية (كنت أجهل) ، وهي في محل نصب مفعول ثان لـ (زعم)، وهي من أخوات (ظن).

---

[1]- المغني : 396.

[2] - المصدر نفسه :399 .

[3]- شرح شواهد المغني : 834/2 ، برقم 654 ، وتخليص الشواهد :428 ، ويراجع الكافية الشافية :243/1 .

ب- في موضع المفعول به الثالث لـــ (أعلم) و(أرى):

ويختلف باب (أعلم وأرى) عن باب (ظن) ، في كون ان الجملة في باب (أعلم) تقع في موضع المفعول به الثالث[1]، وتكون اسمية ، كما تكون فعلية هي أيضاً.

فأما الاسمية فنحو: أعلمتُ بكراً عمراً أخوهُ قادِمٌ ، فالشاهد في المثال الجملة الاسمية (أخوه قادم)،وهي في محل نصب مفعول ثالثٌ لـــ (أعلمت).

وأما الفعلية فمثل: أعلمتُ بَكراً عمراً قَدمَ أَخوهُ، فالجملة الفعلية (قدم أخوه)في محل نصبٍ مفعولٌ ثالثٌ لـــ (أعلمتُ).

وتجدر الإشارة إلى أنه لا يمكن أن تكون الجملة هذه مفعولا أول لـــ (ظن)، ولا مفعولا ثانياً لـــ (أعلم)؛ لأن المفعول به الأول لـــ (ظن)، والثاني لـــ (أعلم) هو في الأصل مبتدأٌ، والجملة لا تقع مبتدأ [2]، وعليه فلا يصح ان تقع في موضع المفعول به الأول لـــ (ظن)، ولا في موضع المفعول به الثاني لـــ (أعلم) .

3- في باب التعليق:

استمد النحاة هذا المصطلح من الآية الكريمة ، فـــي قوله تعالـــى : ﴿ فتذروها كالمعلقة﴾[3]، والمرأة المعلقة هي المفقودة الزوج ،فتكون كالشيء المعلق، لا مع الزوج لفقدانه ، ولا بلا زوج لتزويجها [4]، أي لا هي مُمْسَكَةٌ ، ولا هي مطلقة [5].

---

[1]- يراجع المغني :399 ، وشرح ابن عقيل (بلا تاريخ) : 410/1.

[2]- يراجع الهمع :164/1.

[3]- النساء من الآية 129 .

[4]- يراجع الكليات :255.

[5]- يراجع لسان العرب :256/10 .

والتعليق في الاصطلاح هو إبطال العمل لفظاً لا معنى، أو بعبارةٍ أوضح هو ترك العملِ لفظاً دون معنى لمانعٍ [1]، ثم لا يقع التعليق إلا في أفعال القلبية المتصرفة [2]،و ذلك مثل قولنا : ظننت لَزيدٌ قائمٌ، فعبارة (لَزيدٌ قائمٌ) جملةٌ اسمية في محل نصب مفعول به للفعل (ظن)، حيث إن المعلِّقَ (اللام)، منع العامل (ظن) أن يعمل في الجملة الاسمية لفظاً، لكنه عمل فيها معنى.

وذكر ابن مالك شروط التعليق في خلاصته قائلاً:

..... والتزم التعليق قبل نفي ما

وإن،ولا،لام ابتداءٍ، أو قسم كذا والاستفهام ذا له انحتم [3].

هذا ويرى ابن هشام ان التعليق غير مقتصر على باب(ظن)بل هو جائز في كل فعل قلبي، نحو: فكر ، ونظر ،وعرف، والفعل القلبي هو كل فعل دل على معنى قائم في القلب [4].

وقسم ابن هشام التعليق إلى ثلاثة أقسام:

1- في موضع المفعول به المقيد بالجار:

ومثل بالجملة الواقعة مفعولاً به المقيد بالجار بقوله تعالى: ﴿أولم يتفكروا ما بصحبهم من جنة﴾ [5]، فالشاهد في الآية الكريمة (ما بصاحبهم من جنة)، فهي جملة حلت محل المفعول به المقيد بحرف الجر (في) المقدر؛ لأنه يقال : تفكر في ، والمعلق هو (ما) النافية، و(بصاحبهم) جار ومجرورٌ متعلقان بمحذوف خبر مقدم، و(من) حرف جر

---

[1]- يراجع الكافية في النحو :279/2 .

[2]- شرح ابن عقيل (بلا تاريخ): 395/1.

[3]- المرجع نفسه : 395/1 – 396 .

[4]- يراجع الجملة النحوية :140 .

[5]- الأعراف من الآية 184 .

زائد ، و(جنة) مجرور لفظا ، مرفوعٌ محلاً على أنه مبتدأ "[1] ، والتقدير: أولم يتفكروا في عدم جنة صاحبهم.

كما ننبه إلى أن المؤلف اكتفى بذكر التعليق بالاستفهام ،ولم يصرح بذكر التعليق بالنفي، أي بـ (ما) النافية، إلا من خلال ما لاحظه الشيخ الدسوقي بقوله:" (ما بصاحبهم من جنة) الظاهر أن (ما) نافيةٌ ، لا استفهامية" [2].

ويبدو أن ابن هشامٍ إن أراد أن (ما) في الآية استفهاميةٌ فهو في هذا الرأي موافقٌ لما ذهب إليه أبو البقاء في التبيان [3]، وعده وجها ثانيا في إعراب (ما) في الآية، وكذلك صاحب كتاب إعراب القرآن ، حيث قال: " (ما) استفهامية في محل رفع مبتدأٌ، والخبر (بصاحبهم) ، و(من جنة) جارٌ ومجرورٌ متعلقان بمحذوف حال"[4].

2- في موضع المفعول به المسرح :

جاء في حاشية الدسوقي : " أنهم قالوا عن المفعول به : إنه مسرح تشبيهاً له بالذات غير المقيدة " [5]، فتسريحه في عدم تقييده ، ومثل له ابن هشام بقوله: عرفت من أبوك، فعبارة (من أبوك) جملة اسمية من مبتدإٍ وخبر ، في محل نصب مفعول به أي في موضع المفعول به المسرح ، الذي تقديره : عرفت (زيداً)مثلاً، والملاحظ ان(عرف)يتعدى إلى المفعول بنفسه من غير قيد الجار ،و(زيداً) مفعول به مسرح ، فليس مقيدا بحرف جركما ذكرنا.

---

[1]- يراجع التبيان : 605/1 ، وإعراب القرآن وبيانه :82/9 .

[2]- حاشية الدسوقي (المطبعة المصرية) : 93/2 .

[3]- يراجع التبيان :605/1 .

[4]- يراجع إعراب القرآن وبيانه : 82/9 ، والإعراب المفصل :138/4-139 .

[5]- حاشية الدسوقي (المطبعة المصرية) : 2/ 93 ، و يراجع حاشية الأمير (المكتبة الأزهرية) : 2/ 63 .

3- في موضع المفعولين :

ومثل للجملة الواقعة مفعولا به في موضع المفعولين حالة كونها سادةً مسدهما، بقوله تعالى:﴿ ولتعلمن أينا أشد عذاباً وأبقى﴾ [1]، والشاهد في هذه الآية(أينا أشد عذابا) فهي جملة اسمية من مبتدإٍ(أينا)، وخبر(أشد) ، ومحلها نصب في موضع المفعول به للفعل (تعلمن) ، وهي سادة مسد المفعولين ،وليست هذه الجملة في هذه الآية من باب التعليق الذي تكون فيه الجملة في موضع المفعول المسرح ، أو المقيد [2]، بل هي قسم مستقل في التعليق .

[1]- طه من الآية 71 .

[2]- حاشية الدسوقي (دار الكتب العلمية) : 2/ 473 .

رابعا : الجملة الواقعة مضافاً إليها

وجعلها في المرتبة الرابعة؛ وذلك لأن محلها الجر ،وليس هناك جملة في محل جر سواها ، فبعدما تناول محلية الرفع في جملة الخبر، ثم محلية النصب انتقل إلى محلية الجر.

تعريفها: ومما جاء في تعريفها أنها هي الجملة الواقعة بعد ظرف، فتعرب مضافةً الظروف إليها [1].

وهي في محل جر كما قال : " الجملة الواقعة مضافاً إليها محلها الجر"[2] ، واعترض الدماميني على ذلك بأنه :" لا ينبغي عد هذه الجملة جملةً أصلاً؛ لأنها مضافٌ إليه، فهي في معنى المفرد ، فمعنى قولك : زمن قام زيدٌ، أي زمن قيام زيد [3].

وقد لاحظ الدماميني معنى الإضافة في هذا الاعتراض ، حين قال:" بأن المضاف محكوم عليه" [4]، فهو يرى أن المضاف إليه ، لما كان محكوما عليه أي مسندا إليه ، مثله مثل المبتدأ والفاعل سقط اعتباره جملة ؛ لأن الجملة لا يحكم عليها ،ولا يسند إليها.

ما يضاف إلى الجملة:

حصر ابن هشام ما يضاف إلى الجملة في ثمانية أبواب، قائلا:" ولا يضاف إلى الجملة إلا ثمانية " [5]، وهي (إذ، وإذا ، وحيث، وآية، و لدن ، و ريث ، و قائلٌ،و قول).

- أسماء الزمان، والمكان، ظروفا كانت أو أسماء:

---

[1]– معجم الشامل :864 .

[2]– المغني : 401 .

[3]– حاشية الدسوقي (المطبعة المصرية) : 864/2 ، ويراجع حاشية الأمير (المكتبة الأزهرية) : 2/ 64 ، والمحيط : 3/ 355 .

[4]– حاشية الدسوقي (المطبعة المصرية) :864/2 ، وحاشية الأمير (المكتبة الأزهرية) : 2/ 64 .

[5] – المغني : 401 .

وبدأ بأسماء الزمان ؛ لأنها هي التي تضاف إلى الجمل ،واختصت أسماء الزمان بالإضافة إلى الجمل ؛للمناسبة التي بينها وبين هذه الجمل[1] ،وعلة إضافة تلك الظروف المذكورة إلى الجمل كما يقول ابن يعيش مبينا العلاقة بين أسماء الزمان، والجمل : " إنما أُضيف الزمان إلى الفعل؛ لأن الفعل يدل على الحدث ، والزمن،فالزمان أحد مدلولي الفعل ،فساغت الإضافة إليه ،كإضافة البعض إلى الكل" [2]، فهو يرجع سبب هذه الإضافة إلى أن هناك قاسما مشتركا بين هذه الأسماء، وبين ما تدل عليه من معنى الزمن، والجمل وما تحمله هي أيضا من معنى الزمن.

ومما مثل به ابن هشام للجملة المضاف إليها ما يلي:

- قوله تعالى:﴿ وسلم عليَّ يوم وُلدت﴾ [3]،والشاهد (يوم ولدت)، ووجه الاستدلال به أن (وُلدت) جملة فعلية من فعل مبني للمجهول، ونائب فاعل، في محل جر بإضافة (يوم) إليها[4]، و(يوم) ظرف زمان متضمن معنى (في)، وهو الذي أوجب الإضافة.

- قوله تعالى:﴿ وأنذر الناس يوم ياتيهم العذاب...﴾ [5] ،فالشاهد في الآية الكريمة (يوم يأتيهم العذاب)، حيث إن جملة (يأتيهم العذاب)جملة فعلية في محل جر بإضافة (يوم) إليها [6]، فـ (يوم) اسم زمن غير ظرف؛لأنه لا يتضمن معنى (في)، هذا من جهة ، ومن جهة أخرى أن (يوم) مفعول به ثان لـ (أنذر) ، كما قدره الدسوقي حين قال: " والتقدير : أنذرهم، وخوفهم الآن من ذلك اليوم، وليس المراد في ذلك اليوم" [7]،وهو ما

---

[1]- يراجع شرح المفصل (مكتبة المتنبي) :16/3 .

[2]- المرجع نفسه :3/ 16 و، ويراجع شرح الكافية :256/3 -275 .

[3]- مريم من الآية 33.

[4]- يراجع إعراب القرآن و بيانه :594/16 ، والإعراب المفصل : 27/7-28 ، والتبيان :874/2 .

[5]- إبراهيم من الآية 44 .

[6]- يراجع الجملة النحوية : 143 ، والإعراب المفصل : 53/6-54 .

[7]-حاشية الدسوقي (المطبعة المصرية) :97/2 .

ذهب إليه أبو البقاء أيضا،بقوله : " ولا يجوز أن يكون ظرفا؛ لأن الإنذار لا يكون في تلك اليوم" [1].

والذي أراده ابن هشام من خلال هذا التمثيل ، أن اسم الزمان قد يكون غير ظرف، وحينئذ فالإضافة غير واجبة[2]، وكما يكون مفعولا ثانيا يكون بدلا أيضا، كما في آية : ﴿ لينذر يوم التلاق ، يوم هم برزون﴾[3]، فـ (يوم) الثاني في الآية بدل من (يوم) الأول، كما يكون خبراً أيضاً، مثل قوله تعالى:﴿ هذا يوم لا ينطقون﴾[4]، فـ(يوم) بالرفع خبر المبتدإ (هذا).

أقسام الإضافة إلى الجمل:

قسم ابن هشام الإضافة باعتبار الوجوب، والجواز إلى قسمين:

الأول باعتبار الوجوب : فيضاف إلى الجملة وجوباً كلٌ من (إذ، وإذا، و لما)، وزاد الرضي(حيث) ، وإضافتها واجبة إلى المكان .

الثاني باعتبار الجواز : وهو ما عدا (إذ ، وإذا ، و لما ، و حيث) [5]، والدال على الماضي من هذه الظروف (إذ) [6] باتفاق النحاة .

ومذهب سيبويه أن (إذ) مختصة بالإضافة إلى الجملتين الاسمية والفعلية، فـ(إذ) تضاف إلى الجملة مطلقاً.

---

[1]- التبيان :773/2.

[2]- يراجع المغني :402 .

[3]- غافر من الآيتين 16-17 .

[4]- المرسلات الآية 35 .

[5]- يراجع المغني :402 ، و شرح الكافية :256/3-275.

[6]- يراجع الجنى الداني : 187 ، والهمع :204/1-205.

ومن أمثلة الإضافة إلى الجملة نحو قولنا : جلست إذ عبد الله جالسٌ، الشاهد في هذا المثال (عبد الله جالس)،فهي جملة اسمية في محل جر بإضافة (إذ) إليها، هذا ما تكون فيه الجملة اسمية.

وما تكون فيه الجملة المضاف إليها فعليةً مثل قولنا : جلست إذ جلس محمد ، وشاهد هذا المثال الجملة الفعلية (جلس محمد) ، فهي في محل جر بإضافة (إذ) إليها أيضاً.

اسم الزمان المبهم بمعنى (إذ):

يعتبر سيبويه اسم الزمان المبهم–إن كان بمعنى الماضي– مثل (إذ) في الإضافة إلى الجملتين الاسمية والفعلية ،وقد مثل ابن هشام لذلك بقوله: آتيك زمن قدم الحاج، وزمن الحاج قادمٌ، والشاهد في المثالين (قدم الحاج) و(الحاج قادمٌ)، فالجملة الأولى فعلية في محل جر بإضافة (زمن) إليها ،والجملة الثانية اسمية في محل جرٍ بإضافة (زمن) إليها أيضاً، و (زمن)في هذه الحالة بمعنى (إذ)؛ فهو صالح للدخول على الجملتين، الاسمية والفعلية كما رأينا، قال سيبويه: " جملة هذا الباب أن الزمان إذا كان ماضياً أُضيف إلى الفعل وإلى الابتداء والخبر؛ لأنه في معنى (إذ) فأُضيف إلى ما يضافُ إليه (إذ)"[1].

وعلل ابن يعيش إضافة (إذ) للجملة الاسمية والفعلية،بقوله: " (إذ) تقع على الأزمنة كلها مبهمة فيها؛ لا اختصاص لها ببعضها دون بعض، فاحتاجت لذلك إلى ما يوضحها، ويكشف عن معناها، وإيضاحها يكون بالجملة بعدها، فصارت بمنزلة بعض

[1]– الكتاب : 119/3.

الاسم ، وضارعت(الذي)" [1]، فهذا تعليل من ابن يعيش لاحتياج(إذ) إلى الجملة بعدها، سواءٌ أكانت اسميةً، أم فعلية، كما يحتاج الموصول إلى جملة الصلة بعده تماماً.

اسم الزمان المتضمن معنى (إذا) :

ذكر ابن هشام مذهب سيبويه في اختصاص الزمن المبهم في المستقبل بالجمل الفعلية ، و مثل له بقوله : آتيك زمن يقدم الحاج ، ومحل الاستشهاد في المثال (يقدم الحاج) ، فهي جملة فعلية في محل جر بإضافة (زمن) إليها ، و لفظة (زمن) مبهمة في المستقبل تحمل معنى الشرط و الجزاء اللذين يختصان بالأفعال دون غيرها [2]، قال سيبويه : " و إذا كان [أي الزمان] لما لم يقع لم يضف إلا إلى الأفعال ؛ لأنه في معنى (إذا) ، و (إذا) هذه لا تضاف إلا إلى الأفعال " [3].

إلا ان ابن هشام نقل الرد على ما ذهب إ ليه سيبويه من دعوى اختصاص الزمن المبهم في المستقبل بالفعلية ، و احتج لذلك بقوله تعالى : :﴿ يوم هم برزون ﴾ [4]، حيث ان جملة (هم بارزون) جملة اسمية في محل جر بإضافة (يوم) إليها ، و هو زمن مبهم كما يلاحظ .

إلا ان ابن عصفور أجاب على هذا الرد ، و على الاحتجاج بالآية [5]بان الزمن المستقبل إنما يصح حمله على (إذا) في حالة ما إذا كان ظرفا ، و هو يرى ان (يوم) في الآية السابقة ليس ظرفا ، بل هو بدل من (يوم) الأولى قبلها ، و التي هي مفعول ثان للفعل (انذر) ، لكن جواب ابن عصفور هذا لا يتأتى في قول الشاعر :

---

[1]– شرح المفصل(مكتبة المتنبي):4/95-96 .

[2]– المرجع نفسه والصفحة نفسها .

[3]– الكتاب :3/119 .

[4]– غافر من الآية 17 .

[5]– المغني :402 ،ويراجع شرح الكافية الشافية : 1/424 .

وَ كُنْ لِي شَفِيعاً يَوْمَ لاَ ذُو شَفَاعَةٍ بِمُغْنٍ فَتِيلًا عَنْ سَوَادِ بْنِ قَارِبِ[1]

فـ (يوم) في البيت ليست إلا ظرفا مستقبلا ؛ لإضافته إلى الجملة الاسمية (لا ذو شفاعة بمغن) التي معناها واقع في الزمن المستقبل ، ولا يصح ذلك في (يوم) غير الظرفية ، فجواب ابن عصفور لسيبويه في الآية لم ينهض ؛ لورود هذا الشاهد في بيت سواد بن قارب .

و هذا من حذق ابن هشام ، و دقة نظره ، حيث إنه يقارع الحجة بالحجة ، و يناطح الدليل بالدليل حتى يتوصل إلى ما هو الحق في المسالة .

و الجواب الذي توصل إليه في ذلك انتصارا لسيبويه أنه قال : " و الجواب الشامل لهما ان يوم القيامة لما كان محقق الوقوع جُعل كالماضي ، فحمل على (إذ) لا على (إذا) "[2]، و ما دام محمولا على (إذ) فانه صح إضافته إلى الجملة الاسمية .

هذا و لم يمثل ابن هشام للظرف الثالث من الظروف الواجب إضافتها إلى الجملة ، و هو (لما) .

حيـــــــث :

اعتبر ابن هشام أن (حيث) مختصة من دون باقي أسماء المكان بإضافتها للجمل إضافة لازمة كما قال ، فهي ملحقة بالظروف الواجب إضافتها في الجمل ، ان كان اللزوم الذي يعنيه ابن هشام لا يختلف عن الوجوب [3].

و مثال إضافتها للجمل قولنا مثلا : اجلس حيث عبد الله جالس ، فالشاهد هو الجملة الاسمية (عبد الله جالس) التي هي في محل جر بإضافة (حيث) ، أما (حيث)

---

[1]– شرح شواهد المغني :835/2 ، برقم :657 .

[2]– المغني :402 .

[3]– يراجع المصدر نفسه والصفحة نفسها ، وحاشية الدسوقي(المطبعة المصرية) :97/2 ، وشرح المفصل(دار الكتب العلمية) :183/2 ، والجملة النحوية:145 .

فهي مبنية على الضم في محل نصب على الظرفية ، و مادامت ملازمة لإضافتها إلى الجملة فقد اعترض ابن هشام على المهدوي* رأيه بان (حيث) خرجت عن الظرفية عند دخول حرف الجر عليها ، و أصبحت الجملة بعدها صفة لها في قول الشاعر :

ثمت راح في الملبين إلى حيث تحجى المأزمان و منى[1]

فقد دخل خرف الجر ، و هو (إلى) على (حيث) ، فلم تعد ظرفا ، و سقطت إضافتها إلى الجملة ، لكن هذا القول ليس بشيء عند ابن هشام ؛ لأن إضافة (حيث) لم تسقط ، بل هي باقية على الرغم من أن (حيث) ليست ظرفا ، و إنما هي اسم مجرور بـ (إلى) ، و قد سبقت الإشارة إلى أن أسماء الزمان قد تكون ظروفا ، و قد لا تكون ، ووافق الزياتي ابن هشام في رده على زعم المهدوي بقوله : " ولا يلتفت إليه " [2].

آيـــــــــة :

و من الأسماء التي تضاف إليها الجمل آية بمعنى علامة ، و ذكر أنها لا تضاف إلا إلى الجمل الفعلية التي فعلها متصرف ، مثبتا كان أو منفيا .

و بين ابن يعيش علة إضافتها إلى الجملة بقوله : " قد أضيف إلى الفعل [يقصد الجملة الفعلية] غير الزمان ... قالوا : ائتني بآيةِ قام زيد، فأضافوا (آية) إلى الجملة ... ؛ لأنها بمنزلة الوقت ، و ذلك لأن الآية العلامة ، و الأوقات علامات لمعرفة الحوادث " [3].

---

* – المهدوي هو أبو عبد الله محمد بن جعفر القزاز القيرواني (412 هـ) شيخ اللغة في المغرب، له إعراب الدريدية و الجامع في اللغة و و الضاد و الظاء ، يراجع البغية :71/1.

[1] – يراجع شرح اللامية المجرادية :89 ، وهو لأحمد بن الحسن بن دريد صاحب الجمهرة ، وأسقطه السيوطي في شرح شواهد المغني؛ لتأخر قائله، والمأزمان هما جبلان بين مزدلفة ومنى .

[2] – شرح اللامية المجرادية : 89 .

[3] – شرح المفصل (مكتبة المتنبي): 18/3 .

و قد أورد المؤلف من شواهد (آية) قول الشاعر :

بآية يقدمون الخيل شعثًا كان على سنابكها مداما [1]

فالجملة الفعلية (يقدمون الخيل) فعلها متصرف ، و هو (يقدمون) و هو في الوقت نفسه مثبت غير منفي ، و هده الجملة الفعلية في محل جر بإضافة (آية) إليها ، كما هو واضح .

و معنى البيت : انه حدث لأهلهم ما حدث بعلامة إقدامهم الخيل شعثا ، متغيرة من الجَهد ، و شبه ما يتصبب من عرقها و دمها بالمُدام لحمرته ، و السنابك جمع سنبك ، و هو مقدم الحوافر ، و يريد : لما صار ذلك عادة ، و أمرا لازما ، صار علامة [2].

ذو :

و قد وردت إضافتها إلى الجملة في القول المأثور عن العرب ، و هو : اذهب بذي تسلم ، أي اذهب في وقت سلامة[3] ، إذا كانت (ذو) هنا بمعنى : صاحب ، فهي في الجملة صفة على هذا التقدير ، و الشاهد في ذلك القول المأثور أن (ذو) أضيفت إلى الجملة الفعلية (تسلم) ، و هي مختصة بإضافتها إلى الفعل المضارع من : سَلِمَ ، كما قال ابن عصفور [4].

---

[1]– شرح شواهد المغني :811/2 ، برقم: 618 ، والكامل للمبرد :298/2 ، والكتاب: 118/3.

[2]– شرح المفصل (مكتبة المتنبي): 18/3 .

[3]– يراجع الكتاب : 158/3 ، والتذييل والتكميل: 51/3 ، و الأصول في النحو : 12/2 ، ومعاني القرآن للأخفش: 260/1 ، ولسان العرب : 292/12 .

[4]– يراجع المقرب : 290 .

لـــدن و ريـــث :

و هذان الاسمان [1]مثل (آية) في إضافتهما إلـــى الجملـــة الفعليـــة التـــي فعلهـــا متصرف، لكنهما يفترقان عنها في كون الفعل الذي يضافان إليه مثبتا ، كما أن إضافتهما جائزة غير واجبة .

فمثال (لدن) – و هي اسم لمبدأ الغاية ، و تكون للزمان و المكان – قول الشاعر:

لزمنا لدن سالمتمونا وِفَاقَكُمْ فلا يك منكم للخلاف جنوح [2]

فأضاف (لدن) إلى الجملة الفعلية التي فعلها متصرف (ســـالمتمونا) ، و هـــو مثبت غير منفي .

و أما شاهد (ريث) ففي قول الشاعر أيضا:

خليليَّ رفقاً رَيْثَ أقضي لُبَانَةً من العَرَصَاتِ الْمُذْكَرَاتِ عهودَا [3]

فأضاف (ريث) إلى الجملة الفعلية المتصرف فعلها (أقضي) ، و هي في محل جر بإضافة (ريث) إليها .

قـــول و قـــائـــل :

و لم يذكر ابن هشام شرطا لإضافتهما كما فعل في سواهما ، و الظاهر من خـــلال تمثيله لهما انهما اسمان يضافان إلى مقول القول ، أو يعبر عنه بالجملة المحكية ، أيًا كان نوعها ، اسمية أو فعلية فعلها متصرف أو جامد ، مثبت أو منفي [4]، كما نرى فـــي قـــول الشاعر :

---

[1]– يراجع شرح الكافية :257/3، 302.

[2]– شرح شواهد المغني :836/2 ، برقم : 660.

[3]– المصدر نفسه والصفحة نفسها ، برقم : 661.

[4]– يراجع حاشية الأمير (دار الفكر):68/2، وحاشية الدسوقي(دار الكتب العلمية) :486/2.

قول : يالَلرِّجالِ يُنهض منا مُسرعين الكهولَ و الشُّبَّانا[1]

حيث يلاحظ فيه إضافة (قول) إلى جملة النداء الفعلية (يا للرجال) ، فهي في محل جر بإضافة (قول) إليها ، و قول شاعر آخر :

و أجبت قائلَ : كيف أنت بصالحٌ حتى مللت ، و ملني عوادي[2]

فأضاف الاسم (قائل) إلى الجملة الاستفهامية الاسمية (كيف أنت) ، فهي في محل جر مضاف إليها أيضا.

و نسجل في الأخير اعتراض كل من الدماميني ، و الأمير ، و الدسوقي بأن المراد من جملة المضاف إليها (قول ، و قائل) هو المفرد ؛ فإضافتهما في الحقيقة إلى المفرد ، لا إلى الجملة[3] .

[1]– شرح شواهد المغني : 837/2 ، برقم : 663.

[2]– المصدر نفسه والصفحة نفسها ، برقم : 664.

[3]– يراجع حاشية الأمير (دار الفكر): 68/2 ، وحاشية الدسوقي (دار الكتب العلمية) : 486/2

خامسا : الجملة الواقعة جوابا لشرط جازم بعد الفاء أو إذا الفجائية

وجعلها ابن هشام خامسة؛ لأنه بعد ما تكلم على محلية الرفع ، والنصب، و الجر، انتقل إلى الجزم ، وهو متأخر الرتبة وليس هناك جملة في محل جزم سواها .

ومحلها الجزم إذا كانت جوابا لشرط جازم مقترنا بالفاء ، أو إذا الفجائية ، ففيها قيد الشرط بكونه جازما لها ؛ احترازا من الشرط غير الجازم ، كما في (إذا) الظرفية المتضمنة معنى الشرط .

تحديدها: وقد اختلف النحاة في تحديدها ، وانقسموا إلى اتجاهين :

أ- الاتجاه الأول :

يرى أصحابه أن جملة جواب الشرط هي ما بعد الفاء ، ومنهم ابن هشام ، ومثله ابن حمدون الذي يرى أن هذا الاتجاه هو مذهب الجمهور ، وذلك في قوله :" إن الجمهور على أن الفاء لمجرد الربط ، والجواب ما بعدها"[1]

ب- الاتجاه الثاني :

ومنهم عبد القاهر الجرجاني ، و جماعة من النحاة ، كخالد الأزهري ،و الزياتي ، حيث يرون أن جملة جواب الشرط هي مجموع الفاء و ما بعدها ، ويصرح خالد الأزهري بذلك قائلا :" و الجماعة على أن جملة الجواب الفاءُ وما بعدها [2].

و الشرط في اللغة هو العلامة ، والأمارة [3]، ومنه قوله تعالى: ﴿ فقد جاء اشراطها ﴾ [4]، أي علاماتها ، وأما في الاصطلاح فهو تعليق حصول مضمون الجملة

---

[1]- حاشية ابن حمدون على المكودي :167/2.

[2]- يراجع حاشية الشنواني:70.

[3]- يراجع لسان العرب : 56/8 و وشرح المفصل (مكتبة المتنبي) : 41/7.

[4]- محمد (صلى الله عليه وسلم) من الآية 19 .

بحصول مضمون جملة أخرى ، كما يعرفه أبو البقاء [1].

نــوعــا جملة جواب الشرط :

وتتنوع هذه الجملة إلى نوعين ؛لأنها تكون إما بعد الفاء ، أو بعد إذا الفجائية .

1- جملة جواب الشرط بعد الفاء :

و اعتبر ابن هشام في بداية الحديث عنها أن اقترانها بالفــاء حاصــل مــن عــدم صلاحية الجزاء للشرط ، حيث يذكر ذلك بقوله :" وكل جواب يمتنع جعله شــرطا فــإن الفاء تجب فيه " [2].

وقــد مثل لها بقوله تعالى : ﴿ من يضلل الله فلا هادي له ، و يــذرْهم ...﴾ [3] ، فجملة (فلا هادي له) اسمية في محل جزم جواب الشرط جواب لشرط جــازم مقتــرن بالفاء ، و الفاء رابطــة لجواب الشــرط ، و (لا) نافية للجنس ، و (هادي) اسم لا مبني على الفتح في محل نصب ، و (له) جار ومجرور متعلقان بخبر محذوف [4].

وعــلَّلَ ابن هشام أن محل جواب الشرط هو الجزم بقــراءة الجــزم فــي الفعــل المعطوف على جملة الجواب وهي (يذرهم) ،فقال :" ولهذا قرئ بجزم (يــذرْ) عطفــا على المحل "، وهي قراءة حمزة ، و الكسائي[5] .

---

[1]- يراجع الكليات :504 .

[2]- أوضح المسالك :399 .

[3] -الأعراف من الآية :186.

[4]- يراجع التبيان :605/1 ، والإعرا المفصل :140/4-141.

[5]- يراجع التيسير: 94 ، وإيضاح الرموز : 239 ، وتفسير الجلالين : 183.

فعطف الفعل (يذرْهم) على محل جملة جواب الشرط المقترنة بالفاء ، وجزم هذا الفعل دليل على ان محل الجملة هو الجزم ، وقد قدر الزمخشري في الكشاف الآية :" من يضلل الله لا يهده أحد ، ويذرْهم "[1] .

هذا ولا غرابة أن من بين النحاة من يعتبر أن جملة جواب الشرط ينبغي أن تعد من بين الجمل التي لا محل لها من الإعراب ، ومنهم الشيخ الدماميني الذي وجد لما ذهب إليه تعليلا ، مفاده في قوله :" لأنها واقعة موقع الجمل ، لا موقع المفردات "[2]، ولجأ إلى تأويل قراءة الجزم في الآية السابقة الذكر ، وجعل التقدير فيها : إن يفعل يذرْهم[3]، فالفعل (يذرْهم) إنما جزم على قراءة حمزة و الكسائي ؛ لأنه – في نظر الدماميني – جواب شرط مقدر تقديره : إن يفعل .

2- جملة جواب الشرط المقترنة بـــ(إذا) الفجائية :

و مثل لها بقوله تعالى : ﴿ وإن تصبهم سيئة بما قدمت ايديهم إذا هم يقنطون ﴾[4]، و الشاهد في الآية الكريمة جملة (هم يقنطون) ،فهي في محل جزم مقترنة ً بـــ (إذا) الفجائية التي هي رابطة لجواب الشرط .

وتختص (إذا) الفجائية بالجمل الاسمية فقط[5]، كما أنها تخلف (الفاء) في (إن)، أو (إذا) .

كما تعرض ابن هشام إلى أن الفاء كما تكون موجودة في الجواب ، تكون مقدرة فيه أيضا ، وفي ذلك مذهبان:

---

[1]– الكشاف : 134/2 ويراجع الجامع للأحكام : 212/8.

[2]– حاشية الدسوقي(المطبعة المصرية) :100/2 ، ويراجع المحيط :344/3.

[3]– يراجع حاشية الأمير (المكتبة الأزهرية): 67/2.

[4]– الروم الآية 36.

[5]– يراجع المغني :97.، والجنى الداني:375–376 ، ومعاني القرآن للأخفش: 657/2 .

أ- مذهب المبرد:

يرى هذا الإمام ان الفاء محذوفة في جواب الشرط ، في مثل : إن قمتَ أقومُ، على تقدير ان جملة الجواب هي : فأنا أقوم ، فهي جملة اسمية في محل جزم ، جوابا لشرط جازم مقترن بالفاء ، وهو ما أوضحه الصبان بقوله :" إن الفعل يُرفَع بعد الفاء ؛ لكونه حينئذ خبرا لمبتدإٍ محذوف ، و الجواب هو الجملة الاسمية " [1].

و الحاصل أن مذهب المبرد أن الفعل إن جاء مرفوعا بعد جملة الشرط الجازم فهو خبر مبتدإ محذوف، ويكون الجواب هو الجملة الاسمية بكاملها ، وليس الفعلَ المرفوع [2].

ب- مذهب سيبويه :

وأما سيبويه فيرى في مثال : إن قمتَ أقومُ ، أن فيه تقديما وتأخيرا ، والتقدير عنده : أقومُ إن قمتَ،

ورفع الفعل (أقوم) دليل على أن من حقه أن يتقدم على الشرط ، وإلا جزم ، فيقال : إن قمتَ أقمْ ، فجملة (أقوم) ابتدائية لا محل لها ، قال سيبويه :" وقد تقول : إن أتيتني آتيك ، أي : آتيك إن أتيتني ، قال زهير :

وإنْ أتاهُ خليلٌ يوم مسغبة يقولُ لا غائب مالي و لا حَرِمُ " [3].

وقد ذكر ابن هشام أن لسيبويه وجها آخر في هذه المسألة موافق للمبرد في حذف الفاء [4].

---

[1]- حاشية الصبان : 1432/4.

[2]- يراجع المقتضب : 1/ 75، 350 .

[3]- الكتاب :66/3-67. والبيت في شرح شواهد المغني :838/2 ، برقم :665.

[4]- يراجع المغني :405 .

و استشهد ببيت زهير السابق وهو نفسه الذي أورده سيبويه ، والشاهد فيه (إن أتاه ...يقول) ، فيختلف التأويل باختلاف المذهبين :

فعلى مذهب المبرد يكون التقدير : إن أتاه فهو يقول ، أي على إضمار الفاء ، و الجملة الاسمية (هو يقول) ، في محل جزم جواب لشرط جازم .

و على مذهب سيبويه على نية التقديم ،و التأخير يكون التقدير : يقول إن أتاه ... يقول ، و جملة الجواب محذوفة ، و (يقول) الثانية دليل على الجواب المحذوف [1]، و هي جملة مستأنفة كما أوضحنا ، ومنه قراءة طلحة بن سليمان: ﴿ أينما تكونوا يدرككُم الموت ﴾ [2]، برفع الجواب (يدرككم) [3]،و تقدير الآية – والله أعلم- على مذهب سيبويه : يدركُكُم الموت أينما تكونوا .

مواضع الفاء الرابطة لجواب الشرط :

و هي كل جملة لا تصلح أن تكون جوابا لو حذفت منها الفاء ، وقد جمعت في بيت أورده الخضري في حاشيته على شرح ابن عقيل ، وهو :

طلبية اسمية ، وبجامد وبما وبقد و بلن و بالتنفيس [4]

وزاد عليه الشيخ الكمال بن الهمام من علماء القرن التاسع في ثلاثة أبيات أن تكون جملة الجواب قَسَماً ، ومقرونة بـ (ربّ) و (سوف) ، و(إنْ) الشرطية ، فقال :

تعلّمْ جواب الشرط حتمًا قرانه بفاء ، إذا ما فعلُه طلباً أتى

كذا جامدا أو مُقْسَمًا كان أو بقدْ ورُبَّ وسين أو بسوف ادْر يا فتى

---

[1]– شرح ابن عقيل (بلا تاريخ) :343/2.

[2]– النساء من الآية 78.

[3]– يراجع القرآت الشاذة:166، 227 ،246، وشرح الكافية الشافية :149/2 .

[4]– يراجع حاشية الخضري :123/2.

كذا اسمية أو كان منفيَّ ماَ و إنْ ولن، من يحدْ عمّا عددنا فقد عتا

وأضاف الدنوشري بيتا ، ذكر فيه الجملة الشرطية التي تكون بمجموعها جوابا للشرط ، كما في قوله تعالى:﴿ فإن كان كبر عليك إعراضهم فإن استطعت ...﴾ [1]،فقال :

كذا إن يكن مجموعَ شرط مع الجزا وفي سورة الأنعام قد جاء مثبتا[2]

وهو يعني الآية السابقة ، حيث إن الشاهد فيها جملة (فإن استطعت) التي هي جواب الشرط (فإن كان كبر)، والملاحظ في جملة الجواب أنها جملة مكونة من شرط وجزاء ، وهي بمجموعها جواب لشرط قبلها .

وفي آخر هذا المبحث لنا مناقشة مع ابن هشام في جملة جواب الشرط الجازم المقترن بالفاء ، أو إذا حيث اعتبرها ذات محل من الإعراب ، مع أنها لم تحل محل المفرد ، ولا يستطاع وضعها موضعَه، ولذلك رد الشيخ الدماميني على من جعلها في محل جزم بقوله :" التحقيق أن جملة الشرط لا محل لها مطلقا ، وذلك أن كل جملة لا تقع موقع المفرد ، فلا يكون لها محل "[3].

لكن شأن ابن هشام في هذه النقطة شأن باقي النحاة الذين لم يتمسكوا بالمبدإ الذي وضعوه، وهو أن كل جملة لا يمكن أن تحل محل المفرد ، فليس لها محل من الإعراب ، ذلك أننا لو عرضنا عليهم هذا المثال : إن جاء زيد فأَكْرِمْه ، فلفظ (فأكرمه) هو موقع إجابة الشرط ، والمعلوم أن الشرط يستدعي جوابا ، و لا يكون جوابه إلا جملة ، فما الذي يمنع عند النحاة أن تُعتبر جملة (أكرمه) لا محل لها ؟ .

---

[1]– الأنعام من الآية 35 .

[2]– يراجع نحو الجمل :78–79 ، في هذا البيت والأبيات الثلاثة التي قبلها.

[3]– يراجع حاشية الدسوقي (المطبعة المصرية) : 100/2.

و باعتبار أن المفرد لا يحل محلها ، و لأن المحل محل جواب الشرط ، وقد قلنا : إن جواب الشرط لا يكون إلا جملة ، إذن فما بالهم رفضوا ذلك ، وقالوا عن جملة الجواب تلك ، أو عن مثلها : هي في محل جزم ؛ لأن الشرط جازم ، ولأنها اقترنت بالفاء ، و هو تعليل لا معنى له ، ولا يبرِّئهم من تهمة الخروج على المبدإ الذي رسموه ، ثم لم يلتزموا به ، ولذلك وقف الدماميني أمامهم بحزم متمسكا بالمبدإ قائلا بـ : " أن جملة جواب الشرط لا محل لها مطلقا ؛ لأنها واقعة في مواقع الجمل لا في مواقع المفردات " [1].

ومن جهة أخرى يرى ابن هشام أن جملة جواب الشرط جزءا ، شأنها شأن جملة الشرط تماما ، إذن فيمكننا – على رأي ابن هشام – أن نقول في هذا المثال : زيد إن جاء فأنا أكرمه: إن جملة (فأنا أكرمه) هي جملة جواب الشرط لا محل لها من الإعراب ؛ لأنها جزء فقط ، لكن ابن هشام يقبل ان يكون لها محل من الإعراب على الرغم من جزئيتها...

[1]– يراجع المحيط :3/343–344.

سادسا : الجملة التابعة لمفرد

وأوردها ابن هشام في المرتبة السادسة؛ لأنه بدا الحديث عن تبعية الجملة،والتابع متأخر ، فكان من اللائق ان يبدأ بالتابعة لمفرد أولاً، ثم يذكر بعدها التابعة للجملة ثانيا.

أنواعها: وتتنوع هذه الجملة بحسب ذلك المفرد الذي هي تابعة له، فقد تكون صفة له ، أو معطوفة عليه، أو بدلاً منه.

أ- الجملة المنعوت بها (الصفة):

وتتباين هذه الجملة بحسب منعوتها ،فإن كان مرفوعاً فهي محل رفع، وإن كان منصوباً فهي في محل نصب،وإن كان مجروراً فهي في محل جر.

- محلية الرفع:

ومما مثل لها قوله تعالى:﴿ ...من قبل أن ياتي يومٌ لا بيع فيه﴾ [1]، فجملة (لا بيع فيه) المكونة من (لا) وما دخلت عليه في محل رفع صفة ل، (يوم) الاسم المفرد المرفوع قبلها، وهو فاعل[2].

- محلية النصب:

وجعل مثالا لها قوله تعالى :﴿ واتقوا يومًا ترجعون فيه إلى الله ﴾[3]، والشاهد فيها الجملة الفعلية (ترجعون) من الفعل والفاعل ،فهي في محل نصب صفة لـ (يوماً) الاسم المفرد المنصوب قبلها، وهو مفعول به،ولا يصح جعله ظرفا؛ فليس في ذلك اليوم أمر بتقوى[4].

---

[1]- البقرة من الآية 254 .

[2]- يراجع حاشية الشنواني : 72، و شرح قواعد الاعراب : 127 ، و التبيان: 202/1، و إعراب القرآن :306/2 .

[3]- البقرة من الآية : 280 .

[4]- التبيان :226/1، ويراجع إعراب القرآن :380/2 ، وإعراب القرآن وبيانه : 372/1 .

- محلية الجر :

وجعل مثالا لها قولَه عز وجل على لسان الراسخين في العلم:﴿ ربنا إنك جامع الناس ليومٍ لا ريب فيه﴾[1]، وشاهدها الجملة الاسمية (لا ريب فيه) الواقعة في محل جرٍ صفة لـ (يوم) الاسم المفرد قبلها، وهو اسم مجرور باللام[2].

ثم أعقب ابن هشام بذكر أمثلة قرآنيةٍ على الجملة المنصوبة المحل ،وفيها احتمال ان تكون الجملة صفةً، وأن تكون حالاً، ومنها قوله تعالى:﴿ ربنا أنزل علينا مائدةً من السماء تكون لنا عيداً﴾ [3]،فجملة (تكون لنا عيداً)يحتمل أنها صفة لـ (مائدةً)في محل نصب ،ويحتمل أنها حالٌ، إما من الضمير المستتر في (كائنة) أو (مستقرة) المقدرة المتعلق بها الجار والمجرور (من السماء)، ويصير التقدير:مائدةً كائنةً أو مستقرةً من السماء، في حال كونها عيداً،أو حالق من (مائدة)، وإن كانت نكرة؛ لأنها موصوفةٌ بالجار والمجرور(من السماء) ،فقد تخصصت به،فيصح مجيء الحال منها حينئذٍ[4].

قال ابن مالك في صاحب الحال النكرة:

ولم يُنَكَّرْ غالباً ذو الحالِ إن لم يتأخر أو يخصصْ أو يبِنْ
من بعد نفيٍ أو مضاهيه كلا يبغِ امرؤٌ على امرئٍ مستسهلا.

---

[1]– آل عمران من الآية 09 .

[2]– التبيان : 240/1، ويراجع شرح قواعد الإعراب :128، والجملة النحوية :149.

[3]– المائدة من الآية 114.

[4]– يراجع المغني : 406–407.

ب- الجملة المعطوفة عطف النسق:

وهي الجملة المعطوفة بالحرف على مفرد، ومثل لها بنحو: زيد منطلق، وأبوه ذاهب، على تقدير أن الواو عاطفة، وجملة (أبوه ذاهب) معطوفةٌ على الخبر (منطلق)، فالجملة في محل رفع خبر.

وأما على تقدير عطفها على الجملة كلها (زيدٌ منطلقٌ) ،فلا محل لها من الإعراب؛ لأن جملة (زيدٌ منطلقٌ) ابتدائيةٌ لا محل لها، وعلى تقدير ان (الواو) حاليةٌ تصبح في محل نصب، وتنتفي معطوفيتها.

ومما نبه عليه ابن هشام في هذا أن مثل: قال زيدٌ : عبد الله منطلقٌ، وعمرو مقيمٌ، لا يقال فيه :إن جملة (عبد الله منطلقٌ) في محل نصب محكيةً بالقول، وجملة (عمرو مقيمٌ) معطوفةٌ عليها في محل نصب أيضاً ، ولكن الصواب أن كلتا الجملتين، و مجموعهما في محل نصب، فكلتاهما جزءٌ من القول، ولا يعتبر الجزء ذا محلٍ من الإعراب إلا بجزئه الآخر، ونقل الأمير و الدسوقي عن الدماميني أنه يحتمل ان يكون لجزء القول محل من الإعراب[1].

جـ- الجملة المبدلة:

وتكون بدلاً من مفردٍ أيضاً كما تكون بدلاً من جملة ، ومن شواهدها قوله تعالى: ﴿ما يقال لك إلا ما قد قيل للرسل من قبلك: إن ربك لذو مغفرةٍ وذو عقاب اليم﴾ [2]،فجملة (إن ربك لذو مغفرة) في محل رفع بدل من (ما) [3]التي هي نائب فاعل للفعل (يقال)، ولا

---

[1]- يراجع حاشية الدسوقي (دار الكتب العلمية) : 394/2 ، وحاشية الأمير (دار الفكر) :70/2.

[2]- فصلت الآية 43 .

[3]-ينظر حاشية الدسوقي (دار الكتب العلمية) : 493/2 – 494.

عمل لـــ (إلا) إن كان المعنى:ما يقول لك الله إلا ما قاله للرسل من قبلك، وهذا القول هو: إن ربك لذو مغفرةٍ وذو عقاب أليم .

وهناك احتمالٌ آخر ،وهو ان جملة (إن ربك) استئنافيةٌ لا محـــل لهـــا، إن كـــان المعنى في الآية تم عند قوله تعالى: إلا ما قد قيل للرسل من قبلك، أي ما يقول لك قومك من الكلام المؤذي إلا ما قاله الكفار من القوم الأولين لأنبيـــائهم،ثم اســـتأنف بقولـــه: إن ربك... فأصبح للجملة إعرابان ، على تقدير معنيين في الآية[1]، وهو ما ذهب إليه أيمـــن الشَّوَّا في الجامع لإعراب جمل القرآن[2].

ومما مثل به أيضاً قوله تعالى:﴿ وأسروا النجوى الذين ظلموا: هل هـــذا إلا بشـــرٌ مثلكم﴾ [3]،فجملة ،(هل هذا إلا بشر مثلكم) فيها احتمالان:

الأول: أنها في محل نصب بدل من المفعول به (النجوى)، وهو ما ذهب إليه الزمخشـــري في أحد قوليه ، والقول الآخر له أن الجملة مفعول به بفعل محذوف ، تقديره : قالـــــوا: هل هذا [4].

الثاني: أن تكون الجملة تفسيريةً ، كما قدم ذلك في الجملة التفسيرية[5] في الجمل التـــي لا محل لها ، فلا يكون لها حينئذٍ محل من الإعراب .

---

[1]– يراجع الكشاف : 455/3، ومنار الهدى : 149.

[2]– يراجع الجامع لإعراب جمل القرآن:415 .

[3]– الأنبياء من الآية 03.

[4]– يراجع الكشاف : 562/2.

[5]– يراجع المغني :384.

وكذلك قول الشاعر:

إلى الله أشكو بالمدينة حاجةً وبالشام أخرى كيف يلتقيان[1]

فجملة (كيف يلتقيان) في محل نصب بدل من المفعول به (حاجة) ، والتقدير : إلى الله أشكو حاجة ، وأخرى تعذر التقائهما ؛ لأن الاستفهام فيها إنكاري[2]، أي لا يمكن أن يلتقيا.

[1]– شرح شواهد المغني :839/2 ، برقم :667 .

[2]– يراجع حاشية الدسوقي (دار الكتب العلمية) :494/2.

سابعا : الجملة التابعة لجملة لها محل

وختم بها الكلام على الجمل التي لها محلٌ من الإعراب ،حيث ذكرها في المرتبة السابعة؛ لتأخر التابع عن المتبوع،فيصح تبعيتها لكل ما سبق من جمل معربة .

وتكون محصورةً في بابين فقط،هما النسق والبدل ،والمراد بالنسق العطف بالحرف . وهي إما أن تكون معطوفةً بحرف من حروف العطف، أو بدلاً من جملةٍ معربةٍ قبلها.

أ- المعطوفة:

وهي المعطوفة على جملة لها محل ، ومثل لها بقوله: "زيدٌ قام أبوهُ ، وقعدَ أخوه" [1]، فهاهنا جملتان: الأولى (قام أبوه)، والثانية(قعد أخوه)، وهذه الثانية هي محل الشاهد؛ حيث إنها معطوفة على الجملة الأولى، ونلاحظ ان الجملة الأولى(قام أبوه) في محل رفع خبر عن (زيد)، والثانية (قعد أخوه) معطوفةٌ عليها بحرف العطف الذي هو الواو. وقد لا تكون هذه الجملة الثانية تابعةً للجملة الأولى ، على تقدير أن الواو واو الحال ، فتصير الجملة في محل نصبٍ حالاً ، كما قد لا يكون لها محل من الإعراب أصلاً، وذلك على تقدير أن تكون معطوفة على الجملة الكبرى (زيدٌ قامَ أبوه) ؛ لان هذه الجملة الكبرى بمجموعها ابتدائية لا محل لها [2] .

ب- المبدلة:

وقد اشترط ابن هشام في الجملة المبدلة أن تكون أوضح وأبين من الجملة المبدل منها .

---

[1]- المغني :408 .

[2]- يراجع حاشية الدسوقي (المطبعة المصرية) :105/2 ، وحاشية الأمير (المكتبة الأزهرية) : 68/2، وحاشية الشنواني :76،وشرح قواعد الاعراب :132، و شرح المجرادية :94، و التطبيق النحوي :348.

ومثل لها بقوله تعالى:﴿ واتقوا الذي أمدكم بما تعلمون أمدكم بأنعـــــم وبنـــين، وجنت وعيون﴾ [1]، فالشاهد في الآية الكريمة جملة (أمدكم بأنعامٍ وبنينَ، وجناتٍ وعيونٍ)، فهي جملة فعلية بدل من (أمدكم بما تعلمون)[2].

هكذا مثّل ابن هشام بالرغم من أن هذه الجملة المبدل منهـــا لا محـــل لهـــا مـــن الإعراب، فكذلك الجملة المعطوفة عليها لا محل لها، وهو ما جعل الدسوقي يسجل ذلـــك على ابن هشام بقوله: "وهذا بخلاف الموضوع ، أعني الجملة التابعة لما لها محـــل"[3]؛ إذ إننا نلاحظ ان جملة (أمدكم بما تعلمون) المبدل منها صلة الموصول (الذي) فلا محل لهـــا من الإعراب ،والمعطوف على ما ليس له محل لا محل له هو أيضا، وقال الأمير أيضا : " لا يخفى أن الجملتين هنا صلتا موصول لا محل لهما، فهذا تمثيل للثاني، بغض النظـــر عما نحن فيه مما له محل من الإعراب"[4].

ولعل ابن هشام إنما فعل ذلك بقصد تبيين أن الجملة الثانية أوضح وأبين من الجملة الأولى في بيان المعنى[5]، بغض النظر عن المحلية من الإعراب أو عدمها .

---

[1]– الشعراء الآيات :132– 133– 134 .

[2]– يراجع اعراب القرآن وبيانه : 19 /433، و الاعراب المفصل : 08/226–227.

[3]– حاشية الدسوقي (المطبعة المصرية) : 2/105.

[4]– حاشية الأمير (المكتبة الأزهرية) : 2/68 .

[5]– يراجع حاشية الدسوقي (المطبعة المصرية) :2/105 .

ومثل للجملة المبدلة التي لها محل من الإعراب بقول الشاعر:

أقول له :ارحل لا تقيمنّ عندنا وإلا فكن في السر والجهر مسلما[1]

وفيه أن جملة (لا تقيمن) في محل نصب بدل من جملة (ارحل) المنصوبة المحل؛ لأنها محكية بالقول.

ولم ير الدسوقي أن تكون جملة (لا تقيمنّ) بدلاً من (ارحل) ؛ لأن (ارحل) جـزءٌ من المقول لا محل له من الإعراب وحده، لكن ربما كان غرض ابن هشـام توضـيح ان الجملة الثانية أبين واظهر،مثلما فعل في التمثيل السابق[2].

[1]– شرح شواهد المغني : 189/2 ، برقم : 668 ، و هو لمجهول .

[2]– يراجع حاشية الدسوقي (المطبعة المصرية): 105/2.

ثامنا : ما أضافه ابن هشام إلى الجمل المعربة

أضـــاف ابن هشام إلى الجمــل التي لها محــل من الإعراب جملتين أخريــين ، على خلاف ما قرر النحاة،حيث قال: " هذا الذي ذكرته من انحصـــار الجمل التـــي لهـــا محل في ســـبع، جارٍ على ما قــرروه،والحق أنها تسع، والذي أهملوه الجملة المستثناة ، والجملة المسنـــد إليها"[1].

أ- الجملة المستثناة:

وهو في عده لها من الجمل المعربة مثل الزمخشـــــري ، وشاهدهـــا قوله تعالى: ﴿ لست عليهم بمصيطر، إلا من تولى وكفر فيعذبه الله العذاب الاكبر ﴾ [2]، فجملة (مـــن تولى وكــفر فيعذبه الله) جملة اسمـــــية في موضع نصب على الاستثناء المنقطع عنـــد ابن خروف؛ فالمبتدأُ (مَن) وخبره جملة (فيعذبه الله)، فهي جملة فعليـــة في محـــل رفـــع خبر لـــ (مَن)[3].

وقد أورد قولاً للفراء في قراءة بعضهم :﴿ فشربـــوا منه إلا قليـــــلٌ منهم... ﴾[4] ، برفع (قليلٌ) على أنه مبتدأٌ ،خبره محذوفٌ ، والجملة الاسمية منهما في محل نصب على الاستثناء[5].

---

[1]- المغني :409 ، ويراجع المحيط :314/3.

[2]- الغاشية :الآيتان 22-23.

[3]- يراجع المغني :409 ، و الكشاف :248/4 ، و شرح المفصل (دار الكتب العلمية) :2 /78-79، و التبيان : :2/ 1284.

[4]- البقرة من الآية 247.

[5]- يراجع القراءات الشاذة:35-36.

ب- الجملة المسند إليها:

ومما مثل لها بـــه قوله تعالى : ﴿ سواءٌ عليـــــهمُ ءانـــذرتهمُ ﴾ [1]، حيـــث إن (أأنذرتهم) جملة فعلية في محل رفع مـــــبتدأ، خبرها (سواء) مقـــدما ً [2]، إذا لم تـــكن تلك الجـــملة في تـــــأويل الـــمصدر الـــمقدر بـــ (إنذارك ،وعدمه) هذا في المبتدإ.

وأما الفاعل ونائبه الذي يكون جملـــــةً فمثل له بقوله تعالى: ﴿ ثم بـــــدا لهـــــم مـــن بعـــد ما رأوُا الايت ليسجنُنَّه﴾ [3]،فالجملة الفعلية (ليسجُنُنَّهُ) في مـــحل رفع فاعل للفعل (بدا)، عـــلى قول سيبـــويه بجواز أن تكون الجملة فاعلاً أو نائباً عنه،بشرط كون الفعل قلبياً، مثل (بدا)،واقترانِ الجملة بمعلِّقٍ ،مثل الـــــلام في (ليسجُنُنَّهُ) [4]،وعلـــى قـــول هشام* ،وثعلب بالجواز من غير اشتراط ذلك [5].

وجـــاء في التبيان ان (ليسجُنُنَّه) قائم مقام الفاعل ،أي بـــدا لهـــم الســـجن،فحذف، وأُقيمت الجملة مُقامـــه، حيث يرفـــض أبو الـــبقـــاء أن تـــكون الجمل فاعـــلاً بقولـــه : " وليست الجملة فاعلاً؛ لأن الجمل لا تكون كذلك" [6]،وهو ما حكاه ابن هشـــام مـــن قـــول الأكثرين بمـــنع كون الجملة مسنداً إليها ،وأولوا كل الشواهد التي توهم ورودهـــا كـــذلك، وأن الأصل أن هناك (أن) محذوفة، والفعل بعـــــدها مؤولٌ بمصدرٍ هو المسندُ إليه فـــي الحقيقة لا الجملة .

---

[1] – البقرة من الآية 05 .

[2] – يراجع المغني : 395 ، و المحيط : 313/3 .

[3] – يوسف من الآية : 35 .

[4] – يراجع الكتاب : 109/3 – 110 .

* – هشام هو أبو عبد الله بن معاوية الضرير (209 هـــ) من نحاة الكوفة ، ومن أصحاب الكسائي ، له مختصر النحو والحدود والقياس ،يراجع البغية :328/2 ، والمدارس النحوية :188.

[5] – يراجع المغني : 410 .

[6] – التبيان : 732/2 ، و المغني : 395 .

وهكذا نلاحظ أن ابن هشام مرةً يمنع أن يكون المسنـــــدُ إليه جملـــةً،وينقل المنـــع من ذلك عن جماعةٍ من النحاة، ثم ينقل مرةً أخرى جواز ذلك ،بل يقول بأنه الحق،فهو لم يخرج بنتيجة من هذه المسألة؛ بسبب تمسكه بأقوال النحاة بأن المسند إليـــه لا يكـــون إلا مفرداً ، وعدمه تصوره جملة ،فاضطربت أقواله [1].

[1] – يراجع المحيط : 313/3 .

تاسعا : حكم الجمل بعد المعارف، وبعد النكرات

هذا الحكم من أحكام الجمل يدخل ضمن الجمل التي لها محل من الإعراب ، لذا كان الأولى أن يتحدث عنه هناك، إلا انه أفرده بباب مستقل حتى يستوفي الكلام فيه؛ لأن فيه حالةً من حالات الجمل، وهي الارتباط بما قبلها؛ ولأن فيه تفاصيل لا ينبغي أن يقحمها في باب الجمل الإعرابية خشية التطويل، وهذا مما يُحسب له من حيث المنهج.

وقد استهل الحديث عن ذلك بأن شرط الجملة الآتية بعد المعرفة أو النكرة أمران :

1- أن تكون خبريةً، لا إنشائية [1].

2- أن تكون غير متعلقة بما قبلها.

وسوف يتحدث عن الشروط بالتفصيل في غير هذا الموضع.

أقسام النكرة والمعرفة: قسم ابن هشام الاسم من حيث التعريف والتنكير أربعة أقسام: نكرة محضة ، ومعرفةٌ محضة ،ثم نكرةٌ غير محضة، ومعرفةٌ غير محضة.

- النكرة المحضة: وهي التي لم تتخصص بشيء من المخصصات ،كالوصف وغيره [2].

- المعرفة المحضة: وهي التي لم تختلط بها شائبة من التنكير، كدخول (ال)الجنسية عليها [3].

- النكرة غير المحضة: وهي التي خصصت بمخصص ما ،كالوصف أو العموم وغيرهما [4].

---

[1] – يراجع الايضاح في علوم البلاغة : 16 ، و شرح عقود الجمان : 09 ، و علم المعاني : 43 .

[2] – يراجع شرح قواعد الاعراب : 206 ، و حاشية الامير (دار الفكر) : 72/2 .

[3] – يراجع المرجع نفسه و الصفحة نفسها ، و حاشية الدسوفي (دار الكتب العلمية) : 501/2 .

[4] – يراجع المرجعان انفسهما و الصفحتان انفسهما .

– المعرفة غير المحضة: وهي التي اعتراها شيء من التنكير، كاقترانها بـــ (ال) الجنسية غير المقتضية للتعريف [1].

فالأمثلة إذن أربعةٌ، تبعاً لتقسيم الأسماء من حيث التنكير والتعريف.

فمن أمثلة الجملة الواقعة بعد النكرة المحضة قوله تعالى: ﴿... حتى تنزل علينا كتاباً نقرؤه ﴾ [2]،فجملة (نقرؤه)جملة فعلية في محل نصب صفةٌ للنكرة المحضة (كتاباً) قبلها [3].

ثم عدد ابن هشام أمثلة من آيات أخرى ، جاءت فيها النكرة منصوبة، ومرفوعة ومجرورة،والحكم نفسه من جهة الإعراب [4].

ومن أمثلة الجملة الواقعة بعد المعرفة المحضة قوله تعالى: ﴿ولا تمنن تستكثرُ ﴾ [5]، فجملة (تستكثر) فعليةٌ في محل نصب حالٌ من الضمير المستتر في الفعل (تمنن) [6].

ومن أمثلة الجملة الواقعة بعد النكرة غير المحضة قوله تعالى: ﴿ وهذا ذكرٌ مبركٌ انزلناه ﴾ [7]، فجملة (أنزلناه) فيها وجهان :

– أن تكون في محل رفعٍ صفة لـ (ذكر).

– أن تكون في محل نصب حالاً منها ،أي (ذكر)؛ لأن النكرة (ذكر) خصصت بالصفة (مباركٌ) بعدها، فلما وُصِفت صارت نكرةً غير محضة ، ولا خالصةٍ في التنكير [8].

---

[1] – يراجع المرجعان أنفسهما و الصفحتان أنفسهما ، و النحو الوافي : 213/1 .

[2] – الإسراء من آلاتية 93 .

[3] – يراجع الإعراب المفصل : 324/6 ، و الجامع لإعراب جمل القرآن : 29 .

[4] – يراجع المغني : 411 .

[5] – المدثر الآية 06 .

[6] – يراجع الإعراب المفصل : 235/12 ، و الجامع لإعراب جمل القران : 507 .

[7] – الأنبياء من الآية 50 .

[8] – يراجع المغني : 411 ، و الإعراب المفصل : 225/7 – 226 .

ومن أمثلة الجملة الواقعة بعد المعرفة غير المحضة قوله تعالى: ﴿كمثل الحمار يحملُ أسفاراً﴾ [1]، فجملة (يحمل) إما أن تكون حالاً من (الحمار) ، وإما صفة له ؛ لأن (الحمار) معرفة غير محضة؛ بسبب اقترانها بـ(أل) الجنسية التي تفيد العموم [2].

شروطها:ثم ذهب ابن هشام يتكلم على شروط الجملة الواقعة بعد المعارف،وبعد النكرات ،وهي أربعة:

الشرط الأول: أن تكون الجملة خبرية :

وقد سبق الكلام عليها،واحترز بها من الجملة الخبرية التي يراد بها الإنشاء،مثل : هذا عبدي بعتكه، فجملة (بعتكه) جملةٌ خبرية في ظاهرها ،لكن يراد بها الإنشاء كان فيها معنى الطلب من نحو : اشتره، أو خذه مني [3]، وعلى هذا فلا يصلح ان تكون حالاً، بل هي مستأنفة [4].

وهناك جملٌ تتردد بين كونها خبريةً أو إنشائية، ومن أمثلتها:

- قوله تعالى: ﴿قال رجلن من الذين يخافون أنعم الله عليهما ﴾ [5]، فجملة (أنعم الله عليهما) إما أنها إنشائيةٌ، ومعناها الدعاء،ومن المعلوم أن الفعل الماضي يستعمل للدعاء، فيقال مثلاً: غفر الله لك، وسلمتَ، وغيرهما، وحينئذٍ فلا محل لها من الإعراب، وإما أن

---

[1] – الجمعة من الآية 05 .

[2] – يراجع الجامع لإعراب جمل القرآن : 480 ، و الإعراب المفصل : 12/08–09 .

[3] – يراجع شرح ابن عقيل (1998) : 2/184–186 ، و شرح المفصل (دار الكتب العلمية) : 2/242 ، و حاشية الصبان : 3/1040 ، و النحو الوافي : 3/472 –475 ، و الإرشاد إلى علم الإعراب : 367 .

[4] – يراجع المغني : 412 .

[5] – المائدة من الآية 23 .

تكون خبريةً ، فتكون في محل رفعٍ صفةً ثانية لـــ (رجلان)، والصفة الأولى هي (مـــن الذين يخافون) [1].

– قوله تعالى : ﴿واتقوا فتنةً لا تصيبَّن الذين ظلموا منكم خاصةً ﴾ [2]، فجملة (لا تصيبن) يحتمل أن تكون إنشائيةً، ووده الاستدلال بذلك ان (لا) ناهية [3]، و النهي إنشاء، و عليه فالجملة إنشائية ، فليست صفةً لـــ (فتنة) ،بل هي مقولةٌ لقـــولٍ محـــذوف هـــو الصـــفة، والتقدير كما قال ابـــن هشام: " أي فتنةً مقولاً فيها ذلك" [4]،وأن تكون خبريـــة ، ووجـــه الاستدلال بذلك أن (لا) نافيةٌ ،والنفي خبر،فالجملة خبرية،فتصلح أن تكـــون صـــفةً لـــــ (فتنة) [5].

الشرط الثاني: أن تكون الجملة صالحةً للاستغناء عنها:

ومعناه ألا يُحتاج إليها ،مثل: جملة الصلة؛ فإنه لابد منهـــا ؛لاحتيـــاج الموصـــول إليها، وعدم استغنائه عنها، ومثل : جملة الخبر ؛لأنها عمدةٌ في الإسناد، ومثل: الجملـــة المحكية بالقول؛ لأن القول يتوقف عليها ،وكل من هذه الجمل لا يصلح أن يكـــون صـــفة للنكرة ، ولا حالاً من المعرفة [6].

الشرط الثالث: أن يكون للجملة مقتضٍ لجعلها حالاً.

وقد فسر الدسوقي هذا المقتضي بما معناه : أن العامل في صاحب الحال يصح أن يعمل فيها،وبتعبير آخر :أي أن العامل في الحال وفي صاحبها واحدٌ؛ فلابد مـــن صـــحة

---

[1] – يراجع المغني : 412 ، و الإعراب المفصل : 43/3 ، و الجامع لإعراب جمل القران : 159 .

[2] – الأنفال من الآية 25 ،

[3] – يراجع معاني القران للأخفش : 543/2 .

[4] – المغني : 412 .

[5] – يراجع الكشاف : 152/2 ، و الإعراب المفصل : 186/4 .

[6] – يراجع حاشية الدسوقي (دار الكتب العلمية) : 506/2 ، و النحو الوافي : 373/1 ، في صلة الموصول .

عمله في الحال ، كما صح عمله في صاحبها [1]، وذلك مثل الفعل وما أشبهه ، وهناك عوامل لا يصح أن تعمل النصب في الحال، مثل: الابتداء الذي هو ضعيف بسبب أن عامله معنوي [2]، فإن كان في الجملة ما يقتضي جعلها حالاً، وإلا فلا.

وقد احترز ابن هشام من الجمل التي ليس فيها المقتضي بأمثلة، منها:

- قوله تعالى: ﴿ وكل شيءٍ فعلوه في الزبر ﴾ [3]،فجملة (فعلوه)صفةٌ لـ (شيء)، ولا يصح أن تكون حالاً منه؛ لأن عاملها (كل) الذي عمل الجر في (شيء) بإضافته إلى هذا العامل (كل) لا يصح أن يعمل النصب في جملة (فعلوه)؛ بسبب أنه مبتدأٌ ضعيف العامل، وعليه فليس في الجملة مقتضٍ لإعرابها حالاً [4].

الشرط الرابع: ألا يكون في الجملة مانع، وهو أربعة أنواع:

ا–ما يمنعها أن تكون حالاً، مثل: زارني زيدٌ سأكافئه، فجملة (سأكافئه)يمتنع أن تكون حالاً ؛ لوجود المانع، وهو (السين) في أولها، وكذلك نحو : زارني زيدٌ لن أنسى له ذلك، فجملة (لن أنسى) ليست حالاً أيضاً؛ لوجود المانع ، وهو (لن) ؛ وذلك لأن الفعل بعد دخول (السين) و (لن) عليه صار مستقبلاً،والمستقبل لا يصح جعله حالاً، قال ابن يعيش: " ألا ترى أن الفعل المستقبل يجوز أن يكون صفةً للنكرة... ولا يجوز أن يقع حالاً" [5]، وعليه فالجملة استئنافية لا محل لها [6].

---

[1]– يراجع حاشية الصبان : 730/2 ، و شرح المفصل (دار الكتب العلمية) : 06/2–09 .

[2] – يراجع حاشية الدسوقي (دار الكتب العلمية) : 507/2 .:

[3] – القمر الآية 52 .

[4] – يراجع شرح ابن عقيل (1998) : 584/1–585 .

[5] – شرح المفصل (دار الكتب العلمية) : 29/2 .

[6] – يراجع المغني : 413 .

ب- ما يمنعها أن تكون صفة ، مثل قوله تعالى: ﴿ وعسى أن تكرهوا شيئاً وهو خيرٌ لكم ﴾ [1]، فجملة (وهو خيرٌ لكم) يمتنع أن تكون صفةً؛ لوجود المانع، وهو (الواو) التي لا يصح أن يفصل بها بين الموصوف وصفته ، كما في الآية ، فإن (شيئاً) هو الموصوف ، و (هو خيرٌ لكم) هي الصفة لولا وجود (الواو)،وحينئذٍ فلا تكون الجملة إلا في محل نصبٍ حالاً، على حسب قول سائر النحويين غير أبي البقاء، و الزمخشري [2].

ومثله قول قيس ابن ذريح:

مضى زمنٌ والناسُ يستشفعون بي فهل لي إلى لبنى الغداةَ شفيعُ [3]

حيث إن(الواو) منعت جملة (الناس يستشفعون بي) أن تكون صفةً لـ (زمن).

جـ- ما يمنعها ان تكون حالاً وصفةً معاً:

وذلك مثل قوله تعالى: ﴿وحفظاً من كل شيطان مارد لا يَسْمَعُون ﴾ [4]، فجملة (لا يسمعون) لا يصح ان تكون حالاً؛ لأنه لو كانت كذلك فإن المعنى يصبح: أن الله يحفظ السماء من كل شيطانٍ في حالة عدم سماعه،ولا معنى لحفظ السماء من الشيطان وهو لا يسمع؛ إذ لا داعي له، كما لا يصح أن تكون صفةً أيضاً؛ لأن المعنى يصبح: أن الله يحفظ السماء من كل شيطانٍ موصوف بعدمِ السماع، وهو غيرُ متقبَّل عقلاً ؛ لأن الشيطان الذي لا يسمع لا داعي للحفظ من سماعه غير الموجود أصلاً [5].

---

[1] – البقرة من الآية 214 .

[2] – يراجع التبيان : 173/1 ، و الجامع لإعراب جمل القرآن : 79 ، و حاشية الصبان : 1041/3 ، و حاشية الخضري : 53/2 .

[3] – ديوانه : 130 .

[4] – الصافات الآية 07 ، و من الآية 08 .

[5]– يراجع حاشية الدسوقي (دار الكتب العلمية) : 509/2 ، و الكشاف : 335/3 – 336 ، و الجامع لاعراب جمل القرآن : 396 .

د- ما يمنعها ان تكون صفةً ، فيتعين أن تكون حالا:

فالمانع من كونها صفة في مثل قوله تعالى : ﴿ وما أهلكنا من قرية الا لها منذرون ﴾[1] ، المانع هو (إلا) ، فجملة (لها منذرون) ليست صفةً لـ (قرية) ؛ لوجود (إلا) ، ولولا هي لكانت كذلك [2]، وعليه فيتعين أن تكون الجملة حالية.

لكن الزمخشري قال بجواز أن تكون صفة [3]، إلا أن ابن هشام رد قوله ، وقول أبي البقاء ، فقال: " وكلام النحويين بخلاف ذلك ،وقال الأخفش: لا تفصل (إلا) بين الموصوف وصفته" [4].

ومثل ذلك أيضاً قول الشاعر:

وقائلةٍ -تخشى عليَّ- أظنه سيُودي به ترحاله وجعائله [5]

فجملة (تخشى عليَّ) لا يصح أن تكون صفةً لـ (قائلة)؛ لوجود مانع ،وهو أن اسم الفاعل(قائلة) لا يجوز ان تتبعه صفةٌ قبل ان يعمل،ولو لاحظنا لوجدنا اسم الفاعل (قائلة) قد عمل النصب في جملة (أظنه)، فهذه الجملة هي مقول القول، فهي في محل نصبٍ مفعولٌ به،لكن جملة(تخشى عليَّ) على فرض أنها صفة فالملاحظ أنها وصفت اسم الفاعل (قائلة) قبل أن يعمل النصب في جملة مقول القول (أظنه)كما هو واضح، قال ابن عصفور:" ولا يعمل اسم الفاعل إلا بشروط: وهي ألا يوصف ...أعني : قبل العمل " [6]،إذن فجملة (تخشى عليَّ) في محل نصب حال من الضمير المستتر في اسم الفاعل (قائلة) .

---

[1] – الشعراء الآية 208 .

[2] – يراجع الجامع لأعراب جمل القرآن : 351 .

[3] – يراجع الكشاف : 130/3 .

[4] – المغني : 414 ، و يراجع التبيان : 777/2 .

[5] – شرح شواهد المغني : 842/2 ، برقم : 674 .

[6] – المقرب : 188 ، و يراجع شرح جمل الزجاجي : 07/2 .

الخاتمة

و هكذا نصل بهذا البحث إلى تمامه ، بعد أن عشنا من خلاله مع ابـــن هشـــام ، و دراسته للجملة الدراسة التي تستحق التنويه بها ؛ باعتبار أنه أول من افـــرد لهـــا بابـــا مستقلا ، في أجلّ كتاب من كتبه و أعظمها ألا و هو مغني اللبيب ، و حق له أن يدرسها في مثل هذا الكتاب ؛ لإتيانه على كل صغيرة و كبيرة بالبحث و الاستقصاء ، و الجملـــة من أعظم المسائل التي تستحق ذلك ، و الدليل أنه لم يفصل فيها في كتاب قواعد الإعراب مثلا لصغر حجمه ، و عدم سعته لموضوع كموضوع الجملة ، فكتاب المغني لما يحملـــه اسمه من دلالة أولى بموضوع كهذا من غيره ، فعالج موضوعاتها المعالجة المستفيضـــة التي لا يجد القارئ أو المتأمل بدا من أن يقتنع بما قدمه فيها ، و ما حوته أبوابهـــا مـــن تفاصيل و تحليلات لا توجد عند غيره ممن تناولوا الجملة ، الذين هم – على قلتهم – لـــم يفردوا لها فصلا ، ولا بابا خاصا ، و ذلك راجع إلى ما يلي :

- انشغالهم بإعراب المفردات .
- تأثرهم بفكرة العامل ؛ لظهور أثره في المفرد دون الجملة ، فإعرابها محلي .
- أنهم لم يأبهوا لشخصية الجملة بوصفها نواة تركيبية .
- اكتفاؤهم بتناول المفردات ، ربما لاعتقادهم أنها تمثل نظام الجملة ، فشغلوا بـــالجزء عن الكل .

و استنتجنا من خلال البحث أن ابن هشام في تناوله لموضوع الجملة و الطريقة التي اتبعها في ذلك هي ما يفهم الآن من علم التراكيب الذي يدرس فن التعبيـــر ، و العلاقـــات بين أجزاء الجملة بعضها ببعض ، ثم علاقة الجمل فيما بينها ، فمنهجه في ذلك أنـــه قـــام بعمليتين :

- عملية تحليلية : حيث تحدث عن أجزاء الجملة ، من مفردات و أدوات .
- عملية تركيبية : و عرض فيها للجملة من حيث هي كل مركب .

فبعد أن عرض لقضايا المفرد بالتحليل و التفصيل ، انتقل يتحدث عن التركيب الجملي الإسنادي ؛ لأنه رأى أن الألفاظ المفردة المجردة لا يتوصل بها إلا إلى معان مفردة مجردة ، لا تخدم الغاية من اللغة ، و هي التفاهم و التخاطب ، بل الذي يتحقق به ذلك هو الجمل و التراكيب و بها يستطيع المتكلم أن ينقل ما يدور من أفكار في خلده إلى من حوله .

فجعل ابن هشام من تلك الظاهرة الإسنادية قاعدة عامة شمولية ، أخضع لها كل ما ورد بخلافها من الشواهد و النصوص ، و يتمثل هذا الإخضاع باللجوء إلى تقدير المحذوف ، و تأويل المذكور ، مثل ما فعل في جملة النداء و جملة القسم ، من تقديره لحذف فعلهما ، واعتباره للعبارات : هيهات ، و شتان ، و نحوهما أسماءً مع عدم قبولها علامة الاسم ، إلا الإسناد الذي يدندن حوله .

كما تعرض البحث إلى تعريف الجملة اللغوية ، وهو ما مرده إلى الجمع و التأليف بين أشياء متفرقة ، و إلى تعريفها الاصطلاحي من لدن الخليل إلى ابن هشام ، إلى من بعده ، و أنهم ذهبوا في ذلك مذهبين :

- فريق يرى أن الجملة مرادفة للكلام في التمام و الإفادة التي يحسن السكوت عليها .
- فريق يفرق بينهما بأن الجملة أعم من الكلام ، و لا تشترط فيها الإفادة ، و هذا ما ارتضاه ابن هشام ، و يبدو لنا أن هذا هو المقارب للصواب ؛ إذا وضعنا في أذهاننا التعريف اللغوي في أن معنى الجملة الجمع و التأليف المجرد من الإفادة و عدمها ، و أنه هو الذي تنصره الأدلة العقلية ، و تدعمه الشواهد التي قدمها ابن هشام من نصوص قرآنية ، و غيرها .

و كذلك كان المحدثون من النحاة في تحديدهم لمفهوم الجملة ، إلا أن هناك من لـــم يشترط الإسناد أصلا ، ولا التركيب ، و اعتبر أن الجملة قد تكون من كلمـــة واحـــدة إذا أدت معنى .

و إننا استنتجنا من ذلك أن كل فريق من الفريقين انطلق من منطلق فـــي تحديـــده أبعاد الجملة ، ففريق ربط بين الشكل و المعنى ، و هم القائلون بالترادف ، و آخر نظـــر إلى الشكل فقط، و هم القائلون بعدم الترادف .

كما توصلنا إلى أن ابن هشام من بين الذين جعلوا الركيزة الأساس في الجملة هي الإسناد ، و العلاقة الإسنادية ، فهو حدد نظام الجملة بالمسند و المسند إليه ، اللذين بينهما تلازم ، بحيث لا يستغني أحدهما على الآخر ، و من هنا انطلق إلى أن تركيب الجملـــة إنما هو اسم مع اسم في الجملة الاسمية ، و فعل مع اسم في الجملة الفعلية ، و ظرف مع اسم في الجملة الظرفية ، و لتركيزه على المسند و المسند إليه أوضح أن المراد بصـــدر الجملة أحـــدهما ، و أن الجملة تنسب إليه ، في تسميتها بالاسمية أو الفعلية أو الظرفية ، أو الشرطية عند من قال بـــها ، و بأن المراد ما هو صدر في الأصل ، إلى غير ذلـــك مما تناوله من مشاكل التركيب الجملي ، من تقديم و تأخير ، و حذف ، و غيرهـــا ممـــا يخرج في الظاهر عن الأصل الذي قرره ابن هشام و النحاة ، فهو يفصل فـــي العلاقـــة الإسنادية حتى من حيث إرادة المتكلم ، و مقصده من التركيب الذي يتكلم به .

و رأينا أنه حين عـــرض لتقسيم الجملة باعـــتبار الصدر جـــعل القسمة في ذلـــك ثـــلاثية : اســـميـــة و فعلية و ظرفية ، و اشترط أن يكون الظرف أو الجار و المجرور أحد طـــرفي الإسناد ، حتى لا يهدم قاعدته التي بناها على المسند و المسند إليه ، و أنـــه لم يعد الجملة الشرطية ، و إنما اعتبرها في قسم الفعلية ، و كان مـــن حقـــه أن يعتبـــر الظرفية كذلك ، كما قال ابن يعيش ، أضف إلى ذلك أنه لاحظ التركيب الداخلي للجملة ، فقسمها إلى كبرى و صغرى ، و ذات و جه و ذات وجهين .

و عند تطرقه إلى الجمل المعربة و غير المعربة فضل تقديم الكلام على الجمل غير المعربة ؛ باعتبارها لا تحل محل المفرد ، و هو الأصل في الجمل كما قال ، و عد الجمل المعربة تسعا بإضافته إلى الجملة المسند إليها ، و الجملة المستثناة ، و أُخذ عليه في ذلك أنه أنكر أن يُسنَد إلى الجملة ، فلا تكون مبتدأ إلا مع حرف مصدري مقدر، و لا تكون فاعلا ، و أن ذلك هو الصواب عنده ، ثم بعد هذا كله يعدها من بين الجمل التي لها محل من الإعراب ، كما سُجلت عليه عدة مآخذ غير هذه ، و منها اضطرابه في عد الجملة التفسيرية من الجمل المعربة ، أو غير المعربة ، و في جملة البدل أيضا حيث أنكرها ثم أثبتها في الجملة التابعة لجملة لا محل لها من الإعراب ، إلى غير ذلك مما لوحظ عليه في تناوله لإعراب الجمل ، هذا التناول الذي هو في نظر بعض المحدثين لا يخص الجمل من حيث وظيفتها اللغوية ، ولا من حيث علاقتها اللغوية بما قبلها و ما بعدها ، و إنما هو تناول لا يخرج عن فكرة العامل المهيمنة على أذهان النحاة ، و التي تحت سلطانها تصوروا الجمل التي لها محل ، و التي لا محل لها ، و منهم ابن هشام ، و كان ينبغي له و لهم أن يدرسوا الجملة من حيث وظيفتان لغويتان :

-الوظيفة العامة : و هي القاسم المشترك بن الجمل جميعا ، و هي نقل المتكلم ما يدور في ذهنه من أفكار إلى السامع .

-الوظيفة الخاصة : و هي عبارة عن كون الجمل لها محل من الإعراب ، أو ليس لها محل منه ، فيخبر عنها ، أو تكون نعتا أو بدلا أو حالا توضح ما قبلها ، أو تفسره .

و أما عن المنهج الذي اتخذه في موضوع الجملة فكان وصفيا تحليليا ، و من أبرز سماته في ذلك أنه :

-يصور جهود النحاة الذين سبقوه ، فيورد آراءهم و اختلافاتهم في الموضوع .

-حذقه في بسط تلك الآراء المختلفة ، و مقارعته الحجة بالحجة حتى يهتدي إلى الصواب في نظره ، من بعد استفاضة و إسهاب في النقاش ، و إيراد الشواهد و الأمثلة .

- يكثر من ظاهرة الاستطراد في موضوع الجملة ؛ فهو يشعب المسألة الواحدة إلى مسائل عدة ، تدخل تحتها تفريعات كثيرة ، حتى يُظَن أنه قد خرج عن الموضوع ، و هذا نموذج الدراسة عند القدماء عموما .

- كثيرا ما يلجأ إلى القياس و التعليل ، متأثرا في ذلك بالمنطق الأرسطي ، و مائلا إلى الاتجاه البصري ، من خلال استعماله لمصطلحاتهم ، و تماشيه مع قواعدهم في أغلب الأحيان .

-عدم تعصبه لأي من المذاهب النحوية إذا ظهر له الحق ، أو اتضح له الصواب ، و عدم تقليده التقليد الأعمى بلا حجة بالغة ، ولا برهان ساطع .

- يكثر من الأمثلة و الشواهد ، لاسيما القرآنية منها ، و الشعرية ، و هو من القلائل كابن مالك الذين أكثروا من الاستشهاد بالقرآن ، سواء في ذلك القراءات المتواترة و الشاذة ، ووازوا بينه و بين الشعر في الاحتجاج ، و أما غيرهما فالكثير منهم إنما جعلوا للاستدلال بأشعار العرب النصيب الأوفر في تصانيفهم و مؤلفاتهم .

- ينتمي إلى القائلين بالاحتجاج بالحديث النبوي الثابت ، و منهم ابن مالك أيضا ، كيف لا و هو قد درس الحديث ، و حدث عن جماعة ، منهم بدر الدين محمد بن إبراهيم الكناني (733 هـ) ، وعز الدين ابنه (767 هـ) الذي بلغت شيوخه ألفا و ثلاثمائة ، و حفيده برهان الدين (790 هـ) .

-في إكثاره من الاحتجاج بالقرآن و الحديث النبوي دافع الغيرة على النصوص المقدسة في الكتاب و السنة أن تنالهما السنة المشككين المعترضين ، و صونٌ لهما من قدح الكائدين المغرضين .

- إيراده لقضايا غير نحوية ، من لغة و صرف و أصوات ، و تفسير آيات تعين على فهم المعنى ، و أحكام بلاغية ، و أحكام تلاوة ، و عروض في أثناء تناوله لموضوع

الجملة ، مما يدل على وفرة مخزونه الـــعلمـــي ، و سعة اطلاعه ، و إن كان هو أقرب إلى النحو منه إلى أي فن آخر .

- تأصيله لنقولاته ، و توثيقه إياها باحتجاجه بأقوال من سبقه من العلماء ، وأنّ له ســلفا في كل المسائل التي يوردها ، لكن هذا لم يمنعه من وضع أقوال هؤلاء الشيوخ و العلماء تحت الفحص و الملاحظة ، و النقد المتبصر ، فما كان من حق قُبل ، وإلا رُدّ ، و مــن أبرز أولائك الذين كان يذكر أقوالهم : الزمخشري خصوصا في تفسيره الكشاف ، و في ذلك دلالة على شغف ابن هشام بالاحتجاج بالنصوص القرآنية ، ثم ابن مالك الذي كــان يوافقه في أغلب منهجه النحوي ، ولا يكاد الباحث يفرق بينهما إلا في القليل .

هذا و يمكن القول : أن ابن هشام قد أتى على موضوع الجملة ، مما يتعلق بهــذا البحث من تقسيمها التركيبي ، و الإعرابي ، شرحا و تحليلا وافيَيْن شافيَيْن في الأغلب ، لا يوجد ما ينتقد فيه إلا النــزر القليل، ولا ما يؤخذ عليه من سلبيات إلا ما لــو قــورن بالإيجابيات لما اعتبر أمرا ذا شأن ، حتى إنه أعلن في مقدمة كتابه المغني أنــه يخــالف غيره من المؤلفين السابقين ، و يحاول أن يغير الطريقة التي يسلكونها في التــأليف فــي النحو ، فهي محاولة منه لتجديد منهج ، و ثورة على نمط قديم ، رأى أنه لا يأتي بكبيــر فائدة ، و إنما قلنا هذا لئلا يشنع عليه أنه على منهجية أكل الدهر عليها و شرب ، كغيره من النحاة القدماء ، لا تتلاءم مع المنهج العلمي الحديث ، فهو على الأقــل قد حــاول ، و كانت له نية التبديل و التغيير ، و لكلٍّ رأيُه في الحكم عليه ، و على مــا أســداه فــي المجال اللغوي النحوي خاصة .

و قد كان أملي – و أنا اطرق هذا الموضوع بالبحث – أن تكون محاولتي نموذجا للفت الأنظار إلى علمائنا السابقين ، و إلى ما خلفوه من موروث لغوي هو جدير بالعنايــة و الاهتمام ؛ حتى لا يذهب ســـدًى ، و تذهب معه أصالتنا و أحد أهــم مقومــاتنا ، ألا و هو اللغة ، و إن أمة أو جيلا بلا لغة و لا أصل لعرضة للضياع و الاضمحلال .

كما أنه ليس هناك ما يمنع من طروق كتب تراثنا الجليل ، ولا ما يَثْني الباحث أيًّا كان عصره ، و أيًّا كانت درجته العلمية عن تناول موضوعات أئمتنا الأقدمين ، فهي سهلة ميسورة على من شمر عن ساعد الجد و الكد ، و تمتع بالروح العلمية العالية ، و أحس بالانتماء العربي الأصيل ، و الخطأ كل الخطأ أن يكون وراء الحمل على سلفنا بالنقد و ذكر المثالب ، و السخرية من مناهجهم عجز الأفهام ، و قصور الهمم .

كما آمل أن أكون ممن أسهموا – و لو بالقليل المتواضع – في إحياء موضوع الجملة ، و التحسيس به ، و بجدارته ، و أن يجد له المكانة اللائقة في الدرس اللغوي الحديث ، و أن يكشف الباحثون الأصلاء عن أسراره و خفاياه ما استطاعوا إلى ذلك سبيلا .

ولا أدعي أنني أتيت على كل صغيرة و كبيرة ، وأنى لمثلي ذلك ، و النقص متأصل في الإنسان ، فما كان فيه من صواب فذلك ما أرجو و أبتغي أن يصل إلى مستوى حسن الظن ، و ما كان من خطإ فذلك من شأن البشر إلا من عصم الله ، و ما توفيقي إلا بالله وحده .